

المملكة العربية السعودية

جامعة الرياض



DEAN
UNIVERSITY LIBRARIES

عمادة شؤون المكتبات

Riyadh University
RIYAD, SAUDI ARABIA

التاريخ : Date : الرقم : No.

هذه القطعة تمتثل لأحد بنود المصفوفة رقم ١٨٤٣
وقد عثر عليها ضمن دفعة متفرقة حيث جردت
(القطعة) لهذا الإيداع هذه القطعة في وقتها.

عبد الرحمن بن عبد الله

١٨٤٣

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله فاطر السموات والارض ومقدر القوت وميت
 الاجيا وباعث الاموات ومفضل الانسان على سائر المخلوقات من الحيوانات واتحادات ما خصه
 العقول ودم الطلائع وهو الله لا اله الا هو المستحق للعبادات والصلوة والسلام على سيد المرسلين محمد
 خلق الله اجمعين وعلى جميع الملائكة والنبين ورضى الله عن الارواح الصالحة لجمعين **هذا كتاب**
 الفقه شرح منظومة الفقيه الاجل ابو جعفر السراج الدين ابو بكر بن عياش بن موسى الهادي صاحب المسالك
 ومبني المعصنات ومظهر الغامضات اشاراتها **شرح** متضمنة لبيان التمام والقائم والقادر
 والمبتدي والعايد ويستفيد منه العلماء ذوو الاعلام وتيسر به المتعلمون ضفاف الانعام **واستغنى**
 سراج الظلام وبدر التمام في ذكر بدي الاحكام والآراء فاقول وبالله التوفيق والاعتصام وبه الاعا
 على التمام **قال** الامام الاجل الناطم رحمه الله تعالى: افضل مبدء وفيه في الكتب وغيره **وامام** الخطيب
ان افضل ما يدبره او اياك كتب الشريعة وكتب التفسير والحديث والعلم وغيره **وقال** الامام الخطيب
 اي قبل الخطيب يعني به خطبة احمد وخطبة الاعياد والكسوف والافتتاح وغيره **قال** اخذ الله السلام الزكي
 علي النبي قاصم للشرك **احمد** هو الوصف الجليل على الله بالتفصيل والاله المستحق للعبادة والبر
 مفرغ اتخلق وولجاهم **وقال** احمد هو الثنا على الله بمجيد صفاته والشكر المتنا عليه بالعام والخاص **والكبير**
 حيث ان فيه من المنعم عليه وغير المنعم عليه ولا يكون الشكر الا من المنعم عليه **والفكر** ان من شكره
 ان يكون باللسان والقلب واجوارح **واحمد** لا يكون الا باللسان وحده **وقوله** الزاكي اي التام الالهي **وقوله** النبي
 بعضهم النبي صلى الله عليه وآله **وقوله** احمد هو غيرهم من بنيانها اذا ارتفع وهو
 صلوات الله عليهم في ارفع المنازل واعلاها **وقوله** قاصم الاشراك اي قاهر الشرك ومبطلها **وقوله**
 وقصم اذا رده ذليلا مقهورا مذموما مدحورا **ومنه** المنفعة واحدة المقام تحديد **محمد بن عبد الله**
 الربيعي المصطفى اليمان **اسم** محمد الكثرة خصاله المحمودة واعلم ان ذكر الله تعالى له ذكره محمد عليه السلام
 قال الله تعالى ورفعا لذكره اي لا اذكر الله وذكره معي فهو عليه السلام **وقوله** السلام بركة الشاهدين
 والاذان والاقامة والشهادة للصلاة وفي الخطب وغير ذلك **قال** سيد باحسان بن ثابت رضي الله عنه
 وضع الله اسم النبي مع اسم الله اذا قال في الخمس الموفى **اشهد** وشق له من اسم ليلى فذوالورث
 محمود وهذا **احمد** له خير من عدنان يعني عدنان **وقوله** الهاشمي منسوب الى جده

هاشم بن عبد مناف واسم هاشم عمرو وانما سمى هاشما لانه اول من هشم القرية قال فيه الشاعر
 عمرو الذي هشم القرية لقومه ورجال مكة منتون عجاف **المنت** المسكين المنقطع الذي لم يبق شيء
 يقال له منت القوم منهم منتون ومدفعون ومحققون اذا افقر او لم يجدوا شيئا والعجاف جمع العجف
 وهو الهزل اجمع الضعيف **احمد** **وقوله** المصطفى اي المختار اختاره الله من بين الوري وفضل على جميع
 خلقه **وقوله** اليمان قال ابو عبيد انما بد اليمان من مكة ومكة من ارض اليمن فلهذا يمانية كذا ذكره الفقيه
 الاجل السمعاني **احمد** **وقوله** الله تعالى شرح الشهادة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله هو اذا يمانى **ويعد** قد قال
 ابو بكر الذي يكنى السراج بالعلوم قد غدي **عجل** علي بن موسى الهاملي **يوجد** اجزا كالغمام الهاملي **هذان**
 البيتان ليا للصف **وانما** هما لولده رحمه الله والجد الولد **وقوله** الهاملي بالياء المشددة منسوب الى هامل بن هاشم
 ابن الاهل والاهول بطن من ساعدة بطن من عدنان وبطن من ساعدة كثير منها لام وعل
 وقتن وهامل وفخذ والديصم ورن والرقابة وغير ذلك **وقوله** قد غدي اي غدي بانواع العلوم
 ففشا عليها القالها ومولعها بها فهي له غذا كالطعام والشراب الذي به يتغذى الانام وتنت عليه
 الاجسام **وقوله** جزا اي ثوابا من الله تعالى وهو سماء لا تحب من رجا **وقوله** الهاملي بالهم المطلق من غيا
 الهام هو السحاب والهامل هو الفايض بالما التجاع الذي ينهل من السحاب وسمي السحاب غاما لانه يغتم
 لسماء **اي** يغتمها **واما** هذا والهمة الشريفة خليفته الشريفة **وهذا** البيت ايضا لغير الناطم بل هو
 للشاعر السراج الدين ابو بكر بن محمد بن ابراهيم القاضي صاحب السلامه رحمه الله **وقوله** اما منادى قدوتنا
 الذي نقدي به **هذا** كتاب الفقه المنشور **بداية** المبتدي المشهور **وقوله** هذا كله اشارة كان
 اشار الي ما في ذهنه كما يكتب في الصلوك هذا لما اشرك فلان والمعنى هذا الذي يكتب وتحمل ان يكون
 الخطيب بعد الفراغ من الفقه فيكون قوله هذا اشارة الى هذا الكتاب الموجود والنظم هو الجمع ونظم النبي
 جمع ومنه نظم اللؤلؤ اي جمع لا يحيط به المسائل كالملاي في السلك وهو الخيط والمنثور ضد المنظم
والاحب نظم نشرها المشهور **نظم** فريد اللؤلؤ المنشور **لذ** قد حوت مختصر القدر وهي ثم ثمارها
 الصغير والكل مجموع صغير **احمد** **امتن** فيها كثير الرسم بحفظه في كل مبتدي بالفكره **يهدي**

الفريد للدراد انظر ووصل بغيره وتعالفريد الدر كباره وقوله اذ قد شئت لي جمعت واثبتت
ومثل لصوت واثبتت الجسم والفتام وقوله مضمون اي مودع والرسم الاثر وقوله ينفق بضم الفاء وفيها
اي يفهم من نوع فيه باب فائق كالنحل كل ثملا حتى الفاظ تشهد لذيق وهو في اللؤلؤ فائق
النوع لخص من اجنس مثل البرقي في القمر والقروي في الثياب وغير ذلك والفائق العالي المرتفع
عائده يقال فاق يوقم اذا ارتفع عليه وقوله تلاحق اي تنابع ويجهد في الطلب وقوله تشهد
الشهد اسم الجسل سموت لم يصف فاذا صفي سمع سلا قال الله تعالى من غسل مصطفى والبراق عجب
وقوله فائق بالغا المشاهير فوق هو الفوق والفتق ضد الرق لان الرق هو السد قال الله تعالى
كانا رتقا ففتقناهما يعني السماوات والارض اي كانتا شيئا واحدا ملصقا ففصلنا بينهما بالهوى
وجعلنا السماوات سبعاً والارضين سبعاً وقال عكرمة معناه كانت السما رتقا لا مطر والارض
رتقا لا تنبت ففتق الله السما بالمطر والارض بالنبات وادريت خط هذه الحجب
واخفظ بالمنقطع دابا يقرب نظمة ميسر الحفظ مستوعب المعنى جيز اللفظ في لفظ الدر المنصور
المشرق في حفظ الذخر العزيز المعروق فصار هذا نظم در المهندي الحفظ في الفقه وخر المهندي
ابدية تبصر للناس او دعة تذكر للناس اي لما ديت حفظ هذا في العلم النظم في البداية قوله
دابا الداب العارة وقوله مستوعب المعنى المستوعب المتاصل للشي المحمل والميسر الميسر للشي والدر
اللؤلؤ الكبار والمشرق المضي يقال اشرفت الشمس اذا اطلعت قال الله تعالى واشرفت
الارض بنور ربها اي اضاءت بعدل ربها سمى العدل نوراً كما سمى النبي صلى الله عليه وسلم نوراً وكما سمى القرآن
نوراً ويقال ان نور الارض العدل كما ان نور الدين العلم وقال بعضهم خلق الله تعالى نوراً في
لاهل القبلة غير الشمس والقمر والمعروق الذي تكلمت عروق من الارض واستوقفت والدخ
واحدة الدخاير وهي الخيا النفيسة التي يعدها الانان لوقت حاجته وقوله ابدي تبصر للناس
والناس جمع انسان وقوله للناس اي تذكره الناس وهو من النيان يكتب بالياء واللام اشار
شيخنا ابو الحسن العالم المشهور في ارض اليمن علي العلامة ابن نوح امامنا في الشريعة والمروحة
وليس المروك والمطروحي عندي امر شجي الصوحي ثم اشار والدر بنظم ايضا ولا اعصي
اي في حكمه فانه جامع شمل اكلي واصل خير اليه من اصلي وفيه قد اودع سرغامني

اي انما هو في امور الدنيا واسباب المعيشة وحنان احرم الواحد منها بما في القلب

وفضله بين الانام فايض د علامه لكثير العلم والها منه لمبا لعه تعالى
رجل علام اي عالم جدا وهو ابلغ من قولهم عالم وقوله للعلم ابن نوح هو علي بن نوح
ابن محمد بن سليمان الابوي منسوب الي ابن كعب الانصاري الخزرجي الصحابي
رضي الله عنه وقوله في الشرح والمثروحي والمثروحات هي المختصات والشرح
هي المبدئية والشرح في اللغة هو البيان والتمسوح بفتح التون اي كثر التمسح صاوي
منها كما يقال صبور وشكور اي شديد الصبر كثير الشكر وقوله باله من اصل بال كلمة
تعمل لتفهم لشي وتعلم وقوله سرغامني اي فطر باطن في قلبه وقوله وفصل بين الانام
فايض اي فضله باطن وظاهر والفايض المنسب الذي لا يخفى ولا يستتر والانام لكن والانس
وكل ذي روح وقال عطاء الانام جميع الكلق وهو الذي في العلم لي تسببا يارب فاخذ اكثر شئ
وارزتها بكل حرف فقدر من حسان لكر من عثر ولجرتها ما ليس اذن سمعت به ولا عسى عليه اطلعت
وليس الكتاب واشترى صدر ري لفهم ما انظمه يا ذري قوله فاخر الجريشي والابا قدم ذكر شئ على
ليته تاد باله وتعظيم الحق ولان الشئ نعيم المرديف واخرته والانتفاع به في الدين اكثر من الانتفاع باله
لان الانتفاع بالاب انما هو في امور الدنيا واسباب المعيشة وحنان احرم الواحد منها بما في القلب
وقوله واجرتها ما ليس اذن سمعت اشار بهذا الى ما لا يحصى عدله ولا يعلم منتهاه وذكر قوله ولا عسى
عليه اطلعت عا هو المعنى وقوله واشترى صدر ري اي اقمي ونوره واقم له في العلوق وفهم امور الدين
وكشف المعاني وقوله يا ذري اي يا معتمدي ولجاي وهانا اشرع في ابتداءه ومنكر رجوع العوب
في النهاية يارب كن عوني على اتمامه واقتحم تحري لدي احسانه وانفع به يارب من تعلمه وضاعف
لكن من قد علمه وكل من يحلم وعظمه وضاعف احسن من قد نظم قوله وهانا يشير الى حاله لا تبدل
اي هانا الان اشرع في ابتداءه قال عون هو التوفيق والتقويم على العلم والطاعة والانتظام اليها اي
قوي في فهم العلم واعضاي عا الطائفة من غير عجز ولا فشل وقوله واقتحم تحري اي توفيت علي السلام
والسنة وقوله وضاعف احسن اي كثرها واجعلها راضعا فامضا عظمه وقوله وكل من يحلم وعظمه اي
اجل حرمة واعظم حرمة واليه التوفيق تنظم كتاب جملة الطهارة قد فاق زهر الدروس البضا

اي انما هو في امور الدنيا واسباب المعيشة وحنان احرم الواحد منها بما في القلب

اذا ارتفعت ولم يصل الماء الى ما تحته لابس به في الوضوء والغسل والفرق بينهما من احتساب ان فترة
 احتساب غير متصله تأجلد اتصال الخلق وقوله والمسح بالراس حين مقد له الرأصية والكعب والفرق
 ايضا في الوضوء ومسح راس من يرضى لكعب هو العظم الثاني المتصل بعظم الراق وهو الصحيح
 والثاني بالهزة هو المرفع وقوله والمرفق بكسر الميم وفتح الميم وكسرة الصاد
 وقوله ومسح راس من يرضى اخر زهدا عن قول الشافعي في التقدير ثلاث شعرات
 وعن قوله ما لك في اشتراط جميع الراس او اكثره **قال رحمه الله تعالى** **وبعد ما**
 والسنن ابتداء بالبسملة وغسل الكفين والسواك له الهام في قوله ابتداء تعود على الوضوء الى ابتداء
 الوضوء والبسملة لتسميه الله تعالى والكل فيها في ثلاثة مواضع في كيفيةها ووضوئها وقسمها
 فكيفية البسملة التسمية لله العظيم واحمد لله على الامانة والخلق فيها في ثلاثة مواضع في كيفيةها ووضوئها وقسمها
 لان المراد بالتسمية هنا مجرد ذكر الله تعالى لا التسمية على التعيين ولا ما صفتها فذكر القدر والري
 لها سنة واختار صاحب الهداية انها مستحبة قال وهو الصحيح واما وقتها فقبل التسمية وبعده
 هو الصحيح وان اراد ان يسمي قبل التسمية **وبعد ما** يسمي قبل كشف العورة فان كشف العورة
 قبل التسمية سمي قبله ولا يكره بها لسانه لان ذكر الله حال انكشاف العورة غير مستحب بعينه الله تعالى
 فان سمي التسمية في اول الوضوء لقي بهامتي ذكرها قبل الافراغ حتى لا يخلو الوضوء منها وقوله
 بالبسملة اي بسم الله كما يقال سبح في سبحان الله واحمد لله والهيل في لا اله الا الله واخوك في
 لا حول ولا قوة الا بالله واجعل في حي على الصلاة حي على الفلاح وقوله وغسل الكفين والسواك
 يعني غسل اليدين ثلثا قبل ادخالهما الا انهما الى الرسغ ويغسلهما قبل التسمية وبعده سمي الكف كفالانه
 كيف به عن نفسه ما يؤذيه اي يمنع ما خذ من الكف وهو المسح وقوله والسواك له اي للوضوء فان
 السواك عندنا من سنن الوضوء قال الشافعي السواك من سنن الصلاة وقيل في اخلافه اذ اروي
 لصلاة الظهر لسواك وقيل على وضوءه الى العصر والمغرب كان السواك سنة لكل عندنا وعندنا
 لان يتأكد لكل صلاة واما اذا سمي السواك للظهر ثم ذكر بعد ذلك فانه يتي به ان يستاك حتى يدرك
 فضيلة وتكون صلاة السواك لجماعا وقيل عندنا في ان كان محدثا فهو من سنن الوضوء وان كان
 متوضيا فهو من سنن الصلاة ثم اكله في السواك في اربعة مواضع في وقتها وكيفيته

ومنافع اما وقتها فعند المضمضة واما مضمضة فنه مؤكدة وفي الهداية الاصح انه مستحب ويتجى الضميمة
 لصور الأسنان وعند تغير الفم واما كيفية فهو ان يتأكد اعلى اللسان واسفلها ويتأكد عرض
 لسانه وهو طول الفم وينبغي من اجانب اليمين واما منافع فانه يشد اللثة ويقوي المحدة ويذهب
 البلغم ويقطع المره ويطيب النكهة ويرضي الرب ويخط الشيطان ويذهب الكدات وتوافق السنة ويظهر
 الفم والصلاة بتعدا سبعين صلاة بغير سواك فان لم يجد سواك استعمل خرقة شنة او اصبع السبابة
 من يمينه **قال** **وغسل الفم والاذن معا** ومسح اذنيه لراس تبعا وقوله وغسل الفم والاذن تبعا في المضمضة
 والتشاق وهما سنتان مؤكدتان عندنا وقال ماكر فضان وكيفية المضمضة ان يغمض فاه ثلاثا يأخذ لكل
 مرة ما جديده ثم يفتش في فاه فلو مضمض ثلثا من غرغرة واحدة لم يصير ثلثا بالسنه وقال الشافعي رحمه الله
 يصير ثلثا بها واختلفوا في التشاق من غرغرة واحدة قيل لا يصير ثلثا بالسنه بخلاف المضمضة لان في التشاق
 يعود بعض الماء الممسوح به الى الفم وفي المضمضة لا يعود لانه يقدر على امساكه والمبالغ فيها سنة
 ان كان غير صام واختلفوا في صفة المبالغ قال شمس الامية هي في المضمضة تدوير الماء في فم من جانب
 جانب قال الامام غواهر الزلال هي في المضمضة الغرغرة وفي التشاق ان يجرب الماء بنفسه الى ما لا
 من الفم فان مضمض وانبلع الماء لم يجز اخرا والافضل ان يلقه في الارض لانه ما يستعمل قال في منية المصباح
 يغمض باليمين ويفتشق باليسرى وفي المبسوط يغمض ويفتشق باليمين ويفتشق باليسرى
 والتشاق هو اخراج الماء من الانف وقوله ومسح اذنيه لراس تبعا مسح الاذنين سنة مؤكدة ومسح ظاهرهما
 وباطنهما وهو ان يدخل سببائيه صماخيه وهما ثقب الاذنين ويدبرهما في زوايا اذنيه ويدبرهما فيه
 عاظا هراذيه **وقوله** **مسح راس** تبعا اي مسح الاذنين بالما الذي مسح به راسه وصورة ذلك انه اذا اراد مسح راسه
 وضع من كل واحدة من اليدين ثلث اصابع من مقدم راسه ولا يضع الا بهام ولا الباهة ويجافي من كفة ويدها
 الى القفاه يضع كفيه على مؤخر راسه ويدها الى مقدم راسه ثم مسح ظاهر اذنيه بابهاميه وباطنهما بمسبحيه
 كذا في المستصفى فهذا معنى قوله ومسح اذنيه لراس تبعا وانصب تبعا على المصدر وعند الشافعي
 يأخذ اذنيه ما جديدا غير الماء الذي مسح به راسه ولم يذكر في العظم مسح الرقبه ففيل هو سنة وهو اختيار ابي
 جعفر الطحاوي وقيل مستحب وهو اختيار ابي اسحق الشيباني ومسحها بما جديدا وفي النهاية مسحها
 بظاهر الكفين ومسح اكلقوم بدعي **وسنن في الحكة والاصابع** تخليلهن للاتباع الشارح **وما**
 تخليل الحكة فستى عندها وقال ابو يوسف سنة وهو اختيار القدرى رحمه الله وكيفية تخليلهن لاسفل

راي

التي فوق الحجة مكسورة اللؤلؤ وجعلها لها ولها بضع اللؤلؤ وكسرها والحي لفتح اللؤلؤ عظم الفكر وهو مبتدئ
الحكيم وجمع لحي وحي بضع اللؤلؤ وكسرها وتزيد اليها واما تحليل الاصابع فتنه لاجماعا وتحليلها من اسفل
الي فوق بما يتقارن وينبغي ان يحلل كخضره اليسرى واما يكون التحليل سنة بعد وصول الماء وكيفية
التحليل ان يبدأ بخضره اليمين وتتم بابهامها ويبدأ بابهام خضره اليسرى وتكتم خضرها وتوضا في
الما حاري او العذير العظيم وعش رجليم اخبره وان لم يحلل الاصابع كذا في الفتاوى فان قلت
ما الفرق بين حنيني وبين تحليل الحجة والاصابع في كون تحليل الحجة مستحبا وتحليل الاصابع سنة
قلت الفرق ان المقصود بالتحليل استيفاء الفرض واما الفرض امرار الماء على ظاهرها وقوله
لاتابع ان ارع يعني النبي صلى الله عليه وسلم فانه كان اذا توضا يشبه اصابعه في حنيني كان لسانه المشط وقال
خللوا لاصابعكم لاختلافها تارجهن ثم النبي صلى الله عليه وسلم يشارع لانه هو الذي شرع الشرايع ومن الاحكام
قال ومن تكراره الغسل الى الثلاث كوضوء الرسل اي من تكرار الغسل الى الثلاث فالولي وضوء
والثلاث سنتان موكدتان وان اكتفي بالمره الواحدة اتم لانه ترك الستة المشهورة والمرد تكرار
الغسلات لا الغرقات وقوله كوضوء الرسل وذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم توضا مرة مرة وقال هذا وضوء
لا يقبل الله الصلاة الا به وتوضا مرتين مرتين وقال هذا وضوء من ليضع يده الى الجمرتين
وتوضا ثلاثا ثلاثا وقال هذا وضوءي ووضوء الانبياء من قبلي فمن زاد على هذا او نقص
فقد تعدى وظلم اي من زاد على هذا واعتقد انه لا يجزئ او نقص معناه ان نقص منه واعتقد
انه يجزئ وقيل معناه من زاد على اعضا الوضوء من مسح الحلقوم وغير ذلك او نقص عنها او زاد على احد
المحدود او نقص عنه وقيل لوراد على الثلاث معتقدا ان اكمال السنة لا يحصل بالثلاث وقيل معناه او
زاد على موضع او نقص عن موضع ونية للوضوء مستحبة ومسح كل الراس نوع قريب المستحب ما كان
مدعوا اليه على سبيل الاحتياط دون الاحتياج وفي رواية تواب وليس ترك عقاب والكل في النية
في اربع مواضع في صفتها وكيفيةها ووقتها ومحلها لما صفتها في ذكر القدوري انها مستحبة والصحيح انها
سنة مؤكدة واما كيفيةها فهو ان يقول نويت الوضوء للصلاة تقربا الى الله تعالى او نويت رفع حاجتي
او نويت استباحة الصلاة واما وقتها فعند غسل الوجه ولما محلها فالقلب واللفظ بها مستحب
وقال ان في النية في الوضوء فرض وقوله ومسح كل الراس نوع قريب اي سنة مؤكدة وفيه اعتراض قول
مالك فانه يقول مسح الراس فرضه ولو ادخل الحية راسه في الاناء يريد مسح راسه عن المسح ولا يفيد
الما عند ابي يوسف وقال محمد بصير لما مستحبا ولا يجزئ عن المسح فكذلك الخلاف **قال**

ويستحب ايضا الترتيب والبدا باليمين المحبوبة الصحيح ان الترتيب سنة مؤكدة عندنا وقال
الافاعي فرض وقوله والبدا باليمين المحبوبة مستحب والبدا باليمين من جرة مقدم عليه تقدير
والمتحب البد باليمين ويجوز ان يكون البد باليمين من مبتدئ او المحبوبة خيرا اي والبد باليمين
مستحب لاي يجب البد باليمين قبل اليسرى وبالرجل اليمنى قبل اليسرى لان النبي صلى
الله عليه وسلم كان يحب اليمين في كل شيء حتى في لبس عليه وكان ينبغي تقديم مسح الاذن اليمنى على اليسرى
كما في اليدين والرجلين الا اننا نقول اليدين والرجلان يجعلان بيده واحدة فيبدان باليمين واما
الاذان فيمنحان معا باليد اليمنى لكون ذكر اسم الله تعالى اوله لانه لا يد واحد لو كان بايدي يديه عليه ولا
عكسهما معا بيد اليد اليمنى ثم باليسرى كما في اليدين والرجلين ولا بأس ان يتوضا الرجل
والمرأة من راس واحد وكذا كل واحد منهما بما يفضل عن الآخر وكذا كل واحد منهما بما يفضل وكذا
الاغتسال من كفاية وقال الامام احمد بن حنبل يجوز للمرأة ان تتوضا وتغتسل بفضل الرجل وبفضل
المرأة ولا يجوز للرجل ان يتوضا ويغتسل بفضل المرأة **قال** فصل المعاني النافضة للوضوء ونظيرها في
حفظها محرض لما فرغ من بيان وارضى الوضوء سنة ومحبته شرع في بيان ما ينقضه وينقص متى
لضيف الى الاجام يراد به ابطال ما يليقها ومتى اضيف الى غير الاجام يراد به اخراجها عما هو المطلوب
منه والمتوضي كان قادرا على الصلاة ومسح المصحف فلما بطل ذلك اكدت انتقضت صفته وخرج عما كان
عليه وقوله محرض اي مرغوب والمرغوب الرغيب في الشيء ومنه قوله تعالى يا ايها النبي حرض المؤمنين علي
القتال اي رغبتهم في القتال بالتفصيل عليه وذلك بان يقول من قبل قتيله فله سلبه وقوله في حفظها
كله في ههنا بمعنى علي اي ونظيرها في حفظها محرض ومنه قوله تعالى حاكما عن فرعون لا يصليكم في خدوع
التخل اي عا جزوع التخل **قال** وينقض الوضوء كل ما خرج من السبيلين معا بلا حرج اي وينقض الوضوء
كل ما خرج من السبيلين وهما الوجهان سواء كان احدهما غير معتادا او غير معتادا كدمه في الخواصة والمذي
والودي والدود واحصى وغير ذلك لان كل واحد من اللعوم وبلا حرج اي بلا شك ولا التباس ومنه قوله
تعالى فلا يكن في صدرك حرج منه اي فلا يفرح في نفسك بصدرك منه خاطب به النبي صلى الله عليه وسلم وغيره
كلهم لاي لا ترتابوا ولا تذكروا ومنهم النظم ان كل ما خرج من السبيلين ينقض الوضوء الا الرجز من الذل
وفرج المرأة فانها لا ينقض على الصحيح الا ان تكون المرأة مفضاة وهي التي صار مسكوبها
وغايطها واحد فانما اذا خرجت منه رجع يستحب لها ان تتوضا ولا يجب ذلك عليها لانه يحتمل انها

كله اذا لم تكن
الروح منه

خرجت من البرق فينقص ويكمل انها خرجت من الفزع فلا تنقص والاصل تيقن الطهارة والناقض
مشكوك فيه فلا ينقص وضوحها بالشك لكن يجب لها الوصول الى الجمال واما الدورة الخارجية
من الذكر والفزع فناقضه بالاجماع **قوله** في موضع يلزم ان يظهر **قوله** وكذا القدر
وهو ما يخرج المختلط بالدم قبل ان يخلط بالدم فيكون فيه صفرة وقيل بالدم والفرق احراز امن
الحرق المدني لداخر من البدن فانه لا ينقص لان غليظ المائع واما الذي قيل ان كان
صافيا لا ينقص قارة الينا ببع اما الصافي اذا خرج من النقط لا ينقص الوضوء وان ادخل ربيع
في النقص ميت لصبي ان نزل الدم من قصبة الانف فنقص الوضوء وان كان لم ينزل منه لم ينقص
ولو عصى شيئا بغيره فوجد فيه اثر الدم او استاك ووجد في السواك اثر الدم لا ينقص وضوءه
ما لم يتحقق السيلان ولو دخل بعوض في الدم على العود لا ينقص وضوءه الا ان يبيل بعد ذلك بحيث
يغلب على الريق ولو استشر فسقط من انفسه كبله دم لا ينقص وضوءه وان قطرت قطرة دم
لنقص وضوءه ولو خرج من بين اسنانه دم واخذ بالريق ان كانت الغلبة للدم او كانت اسنانه
نقص وضوءه وان كان البريق غالب لا ينقص وعلى هذا اذا ابتلع الصائم الريق وفيه الدم ان كان في الدم
غاليا او كان اسنانه او افطر والافلا **قوله** منه جري اي تجاوز موضع خروج وقت التجاوز ان يخرج عن
راسه جري واما اذا علم ولم يجد راسه لا ينقص وعند محمد راسه لا ينقص راسه جري وصار الكثر من
راسه جري فنقص والصحيح الاول ولو القى عليه ترابا او ماد افشيت به ثم خرج ايضا فخلع عليه ترابا
ولولا التجاوز فنقص الوضوء وكذا لو كان كذا خرج من مخرج اوله بقطعة مرارا او كان حيث لو تركه
لسال فنقص ولو سال الدم الى ما لان الانف والانف مسدود فنقص ولو ربط اجري فانبل الرباط
ان نفذ البلل الى الحنجرة فنقص والافلا ولو كان الرباط دافقا قيس فنقص البعض الى البعض فنقص
وان خرج من اذنيه قبح او دم او صديد ان توجع عند خروجه فنقص والافلا ولو مضى لقره عضو
انسان فاستدان كان صغيرا لا ينقص وان كان كبيرا فنقص واذا خرج الدم من اجري ولم ينج وزله
ينقص وهل هو خيس لم ظاهر **قوله** الهداية ما لا يكون حدثا لا يكون نجسا يروي عن ابي
يوسف فيما اذا لاصاب اجساد كالنبات والابدان واحصيه **قوله** محمد فيما اذا لاصاب المائعات
كالما وغيره وكذا القبي اذا كان اقل من ملا الفم على هذا الخلاف **قوله** في موضع يلزم ان
يظهر اي اذا تجاوز الى موضع حكم الطهر لاي يجب تطهيره في احداث واجباب

حتى لو سال الدم الى ما لان من الانف فنقص الوضوء بخلاف ما اذا نزل البول الى قصبة الذكرا
لا يلزم حكم الطهر واحترز بقوله يلزم ان يظهر عن باطن الحينين لانه لا يستحيل تطهيره لان حقيقة
التطهير فيه ممكنة واما المروم فقد رفعنا راع للمقهور **قوله** منه جري اي تجاوز وهذا اذا كان
من غير السيلين لاما انما راع من السيلين فلا يشترط فيه التجاوز بل ينقص بنفسه خروج **قوله** القبي ملحي
الفم دافى المطم **قوله** واما والمرة للقي البلغم لكن ابو يوسف بالنقص يرى في البلغم الصاعد لا
ما لا يحد **قوله** ملا الفم لا يمكن ضبطه الا بكلف هو الصحيح وقيل ما منع الكلف وقال ان في النقص
ولو ملا الفم وقال زفر ينقص قليلا وكثيرا اعتبارا بالبول والغاية والقبي في انواع ما وطعام ومرة ودم وم
ففي الماء والطعام والمرة ينقص اذا ملا الفم ولا ينقص اذا كان لقل واما البلغم فغير ناقض عند محمد
ومحمد وان ملا الفم وعند ابي يوسف ينقص اذا ملا الفم واكلا وفي الصاعد من الجوف اما النازل
من الراس فغير ناقض لها لانه مخاط **قوله** لكن ابو يوسف بالنقص يرى اي يرى نقص الوضوء
في البلغم الحار من الجوف اذا ملا الفم واما البلغم النازل من الراس فلا ينقص والمني وهو النازل
وذلك لان الراس ليس محل التجاسد وان قادم ما كان غليظا حامدا غير سال لا ينقص حتى ملا
الفم وان كان ذابا ينقص قليلا وكثيرا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا ينقص حتى ملا الفم اعتبارا بالسبب
لانواع القبي والخاف في المرفق من الجوف اما النازل من الراس فناقض قليلا وكثيرا لاجتماعه ولو شرب ماء
فقاها صافيا فنقص وضوءه كذا في الفتاوى وان قاقليا قليلا بحيث لو جمع ملا الفم فالمعتبر اتحاد
المجلس عند ابي يوسف وعند محمد اي والسبب وهو الختان وتفسير اتحاد السبب اذا تاننا فكل يكون
النقص من الختان فهو متحد وان قاتليا بعد تكون النفس فهو مختلف واميله على اربعة اوجه ان اتخذ
نقص لاجتماع وان احلها لم ينقص لاجتماع وان اتخذ المجلس واختلف السبب فنقص عند ابي يوسف خلافا لما اذا اتخذ
السبب واختلف المجلس فنقص عند محمد خلافا لابي يوسف **قوله** والنوم معها اذهب التمسك بجمعه او سدا
انكا اي لانه نام مضطجعا او متكبلا او مستندا الى شيء او ازيل عنه لقطا فانه ينقص وضوءه لان الاصطحاب
سبب استرخاها فاصل فلا يعبر عن خروج شيء ثمان والثابت عاقل كالمستيقن وكذا السد يمنع عن
السقوط اذ لولا لقطان شدة الاسترخاء والاركان على احد فركه يزيل مسكة النقط ليرى المقعد عن
الارض ويبلغ الاسترخاء غايته ويستاد هو الاعمال وعلى الشيء وهذا النوم حدث ام لا الصبي انه ليس

المنقذ
المنقذ
المنقذ

لانه لو كان حدثا اسدوا وجوبه في الصلاة وغيره فلو كان يقول احث ما لا يحلوا عنه النام ولو وضع
 راسه على ركبتيه ونام لم يتحقق وضوءه اذا كان متينا مقعدا على الارض وكذا اذا كان متينا ورا
 على ركبتيه لا يتحقق ايضا **وقوله** بضم هاء هذا اذا كان خارج الصلاة اجماعا اما اذا كان مضطجعا في الصلاة
 كما لم يرض اذا اضلا مضطجعا فبعد اختلاف المباح والصحيح انه يتحقق وضوءه وبناخذ وقال بعضهم
 يتحقق **المؤمن** والايمان واليقظة في ذات ركوع وسجود فاعرف **المؤمن** هو الجنون والاعجازة تعتري
 العقل وتعلم واجنون افتتري العقل وتعلم ويقال الاعجازة تضعف القوى ولا تزال الحجة
 وهو العقل والجنون افتتري العقل وتعلم ويقال الاعجازة تضعف القوى ولا تزال الحجة
 كثر لان الاعجازة واجنون فوق النوم مضطجعا في الصلاة لا يزال القوى وهما حدثان في الصلاة
 بخلاف النائم وكذا الكبر يتقضى الوضوء ايضا في الاصل والاعجازة اي في الصلاة وغيرها واكثر ان هو
 لان كثر ولا يعرف الرجل من المرأة **وقوله** واليقظة اي واليقظة هو ما يكون مسوعا ولا
 سوادت اسنانا لم لا توافق عامدا لوساها متوضيا ومتيمما ولا تبطل طهارة الغسل
 والضحك ما يكون مسوعا دون جارية وهو في الصلاة لا يتقضى الوضوء والتمس ما لا يكون
 مسوعا وهو لا يفسد الصلاة ولا الوضوء وقهقهة النائم في الصلاة لا يتقضى وضوءه وتفيد
 صلاة ولو نسي كونه في الصلاة فحققه يتقضى وضوءه لان نسيانه غير معتبر كغيره من كونه وقهقهة يصلي
 لا يتقضى وضوءه اجماعا وتفيد صلاة كذا في المصنف والتماني في احث اذ اجاب متوضيا وحققه في الطريق
 يفسد صلاة ولا يتقضى وضوءه واذا اغسل كعب ودخل في الصلاة وحققه فيها لا تبطل الغسل
 وانما تبطل طهارة اعضا الوضوء حتى انه لا يجوز له ان يصلي من غير تحديد الوضوء **وقوله** في ذات ركوع
 وسجود اي في صلاة ذات ركوع وسجود كغير من صلاة اجباره وتجدد التلاوة فان القهقهة فيها لا يتقضى
 الوضوء لانها ليست بصلاة على الحقيقة بل هي ركوع والسجود ولهذا الوضوء لا يصلي وضوءه صلاة اجبارا
 لا حيث اذا لم تكن صلاة مطلقا لم يتقضى وضوءه بالحققة ولكن صلاة تبطل وكذا تتجدد التلاوة
 اذا حققت فيها لا يتقضى وضوءه وتبطل محدثا **وقوله** فاعرف اي فاعرف ان القهقهة عند الايمان في
 الصلاة يفسد الوضوء فلا يكفي في ذلك السبيل لا الجرح وما سقط طم القرع تقضى فاعلم
 اي اذا خرج من الدبر دون التقضى الوضوء فان خرجت من الجرح او سقطت من الجرح وقطعت لم لا يتقضى
 الوضوء والمعنى دورة السبيل تقضى الوضوء لدورة الجرح الفرق ان دورة السبيل متولدة في محل
 النجاسة وهو العانة ودورة الجرح متولدة من النجاسة وهو ظاهر وضبط قوله فاعلم اي فاعلم ان
 الماء والصدقة من تقطعت من تقضى ان سأل واللام تصير شي لم يقضى اذ لم يسأل وعند زفر
 يتقضى سال اوله يسأل وعند ان قضي لا يتقضى سال اوله يسأل وقد بينا هذا في السبيل **وقوله**

في الصلاة

القول في الغسل واجباته وسنن فيه وموجباته اي ما يوجب الغسل وهو انزال
 المني على الدفق والشهوة من الرجل والمرأة والتقاء الختانين من غير انزال او كسح النفاق
م وقوله التشيق والتضمين وغسل باقي جسمه يقتض **ش** يعني ان فرض الغسل من اجابة
 واحسن والنفاق ثلثة اشياء المتضمنة والتشيق وغسل سائر البدن **وقال** الشافعي المتضمن
 والتشيق سنن ولو لم يغسل كعب في الجرح والعذر العظيم والماء الذي يري النجاسة
 واحدة ووصل الماء الى جميع بدنه وتضمين وتتشيق صح وكذا اذا اصاب المطر ووصل الى جميع بدنه
 ولو اغتسل بالقلف ولم يصل الماء الى ما تحت القلفة لغيره لانها حلقه ولو اغتسلت المرأة وتحت اظفارها
 عجين قد جف ولم يصل الماء الى ما تحتها وجب عليها ايضا الماء الى ما تحتها ولما اذا كان على اظفارها مخرج
 فانه يخرج بغيره انزاله ولو كان عينا بدنه قشر سمك او غير مخرج متلبد يجب انزاله وكذا الخضاب اذا
 تحسد وانما وسن ان يغسل اوله يديه وفرجه وبخسائه وجده ثم الوضوء باخلاء الرطبة في
 الرأس والجسم ثلثا ويرى لغسل رجله مكانا اخر **اش** اي سنة الغسل ان يبدأ الغسل في غسل يديه ثلثا
 الى الرضخ قبل ان يغسلها الا ناولا ويغسل رجليه ان كانت على بدنه وهذا كله بعد ان يبدأ بالنية بطلته
 ويقول بلسانه نويت الغسل لرب العباد ثم يسمي الله تعالى ثم يتوضا وضوءه للصلاة باخلاء الرطبة قد انشأ
 له يتبع راسه وهو ظاهر الرواية وروي الحسن بن عرفة انه لا يمسح راسه لانه لا فائدة فيه اذا لم يمسح
 المسح والصحيح انه يمسح وقوله لغسل رجليه مكانا اخر هذا اذا كان في متبضع الماء اما اذا كان على او قناب
 لا يور غسلها بل يغسلها قبل ان يغسل ما عدا راسه وقوله ثم يغسل الماء بالكفين اي يغسل الماء على راسه
 وسائر جسده ثلثا **ويجب** ايضا الماء على جميع شعره وبشره ومخاطه يديه فان بقي شيء لم يغسله الماء فهو
 على اجنبية حتى يغسل ذلك الموضع فان كان في اصبعه خاتم صلب من حديد يصل الماء الى ما تحته ويحلل رطبة
 كما في الوضوء ولو غطاه الماء في وقت الغسل في التلابة ان كان قليلا لا يفسده وان كان كثيرا ففسده
 وحد القليل ان يكون مثل راس اليد وما زاد على ذلك فهو كثر **وقال** وما عدا المرأة تقضى الغسل بعد بلوغ الماء
 لصل الشعر **وقال** الامام احمد يجب على احايض التقضى والرجب عليها في اجابته وفي تخصيص المرأة اشياء
 الى ان يجب على الرجل التقضى لعدم الحيض ورفق حقه والوقت المرأة راسها بالطين حيث لا يصل الماء الى اصول
 الشعر وجب عليها انزاله ليصل الماء الى اصوله فان احتاجت المرأة الى شرا الماء لاغتسال اجابته ان

في غسله

منه

كانت غنية فتمت عليها وان كانت فقيرة فعل الرغف وقال بعضهم بقوله لا رغف اما ان تدعها
تذهب الى الماء او تنقل اليها وقال ابو الليث بجعل الرغف كما يجب عليه الشرب **واما** من ما الوضوء
فعل الرغف اجماعا ومن ما لا يغتسل من الحيض ان يقطع لا قبل عشرة ايام فعلى الرغف وان انقطع
لعشرة ايام فعليه ان يغتسل وعليه طهارة دون الاغتسال وكانت في المتاحم الدم لا راحة للصلاة
قال ويلزم الغسل من الامانة عن شهوة الرجال والنساء حالة البقعة ولكن في اثنائين لدى التقاء
من غير انزال بدق ماء واكبره والنفاس بانقضاء اي يجب الغسل اذا انزل الذي عاوجم الدق والشهوة
من الرجل والمرأة سواء كان في حالة البقعة او في حالة الكبر او هو النوم وكذا اذا التقا اثنان من غير انزال
والكل مفسور بكتب بالياء وانما مدح في النظم ضرورة الفقيه وقوله في اثنائين لدى التقاء كذا في
غيبوبة اكشفه في قوله فثانين نظر في لوقا رغبوبة اكشفه كما قال حافظ الدين في الذكر كان اعم لان اليلة
في الذكر يوجب الغسل وليس هناك ثنائان بل ثنائان الا انه لم يرد الله لقدي بما في القدوري والمداينة
وسائر الكتب فان فيها ذكر اثنائين لو كان مطلقا اكشفه يجب الغسل بالياء مقدارهما من الذكر **وقوله**
بدق ما يقع انه لا يشترط الانزال اذا التقى اثنان بل الاثر الرقيق لوجب الغسل لقوله عليه السلام
اذا التقى اثنان وغابت اكشفه وجب الغسل انزال اول من ينزل وقوله بدق ما هو ما يجيء بدق
متتابع وقوله واكبره والنفاس بانقضاء اي اذا انقضاء الحيض والنفاس يجب الغسل مرة
اما ما دام ما قبله لا يجب الغسل لعدم الفأيد **واختلف** المشايخ هل يجب الغسل بالانقطاع وهو الصلوة
او بالانقطاع لا غير فعند الكرخي وعامة العراقيين بالانقطاع لا غير وعند البخاريين بالانقطاع وهو
الصلوة وهو المختار **وقايد** اذا انقطع الدم بعد طلوع الشمس واخرت الغسل الى وقت الزوال
فعند العراقيين ثم وعند البخاريين لا تأثم والنفاس كما في الحيض ولو اجنبت المرأة ثم حاضت وانزلت
فعند ابي يوسف الغسل من الاول وهو اجنبية وعند محمد هو منهما **وقايد** اذا اذ
حاضت لا تغتسل من هذه اجنبية ثم حاضت وانزلت بعد ما طهرت من الحيض حنثت عند ابي
يوسف وعند محمد لا يحنث واذا اغتسلت قبل ان تطهر من الحيض حنثت **اجماعا** وان الغسل
على احد عشر وجهها اربعة فريضه وهو الغسل من اليد اليمنى في قبل او يدرا اذا غابت اكشفه على القول
بعدم المعصية انزال اول من ينزل الا ان الثاني الغسل من الاثني عشر وجهه ومعاجلة الذكر

باليد او بالاصبع او بالقبلة او باليسر شهوة والرجل والمرأة في ذكره **والثالث**
الغسل من الحيض **والرابع** الغسل من النفاس واربعه غسل التيمم وغسل العيدين والغسل
من الحيض سواء كان احرم نجسا او غير نجس وعندهم عرفه للوقوف وغسلان واجبان غسل الميت وغسل
النجاسة اذا كانت اكثر من قنبر الدرهم في المخلوط ورجح الثوب في الخفيف وغسل مسحوق وهو
من دس على الكافر والكافر هذا اذا اسلم والصبي والصبي اذا اراد ركعا باليسر ونزل الجحون
اذا افاق **مسألة** اذا استيقظ الرجل فوجد على محله او ذكره ببلل ولم يذكر الاحتلام
فان كان ذكره متشترا قبل النوم فلا غسل عليه الا ان يتيقن انه منى وان كان ذكره
قبل النوم فعليه الغسل وفي الحديث ان كان منيا وجب الغسل بالاتفاق وان كان ويا
لا يجب الغسل بالاتفاق وان كان مذي او جب الغسل عند هذا وقال ابو يوسف لا يجب الا اذا
بالاحتلام **قال** ومن لم يمسح على الرجل في الصلاة او في غيره من الاعمال فليس عليه غسل
اجمعا ما في غسل يجمع هل هو الصلاة او اللبوس قال ابو يوسف للصلاة وقال الحسن بن زياد لللبوس
وقايد اذا اغتسل قبل طلوع الفجر ولم يحدث حتى صلى اجمعا يكون اتيابا لسهن عبد ابي يوسف
خلاف الحسن وكذا اذا اغتسل بعد صلاة الجمعة قبل الغروب يكون اتيابا لسهن عبد الحسن
لابي يوسف ولو اغتسلت المرأة لا تزال قضيلة الغسل عند ابي يوسف لانه لا يجرع عليها وعند
الحسن ثالها والغسل للعيدين بمنزلة غسل الجمعة **واعلم** انه يقال غسل الجمعة وغسل اجنبية
بضم الغين فيهما وغسل الميت وغسل الثوب بفتح الغين وضابطه انك اذا
الي المعنوي فحنت واذا اصغت الي غير ضمنت **قال** ولا اغتسال في المذي والودي
وقبها الوضوء حفظا واجهده **قال** المذي ما ابيض رقيق كخرج عند المداينة والودي
ما اصفر غليظ كخرج بعد البول وكلاهما بخفيف الياء الا انه يجوز في الشجر شديد الخفيف
وكحيف شديد وقوله وقبها الوضوء فان قيل قد استقيت وجوب الوضوء بقوله
وسمع الوضوء كما خرج من السيلين في عادها قلنا لما دخلنا لضمنا لا قصد
ومن الشيا ما يدخل ضمنا لا قصد التبع الشرب والطريق وما يتوهم للتوهم

الاهل حلال فيها لا يقدر ان يقر ان الاحتمال **بذلك** فان قيل وكيف تنصير الوصف من الودي وقد
وقبت بالبول الابن قلنا يتصور فيمن يمس البول اذا اودي يتوضى ويكون حلال
من الودي خاصة ويتصور ايضا فيمن يال وتوضا ثم اودي فانه يتوضى من الودي وهذا
معنى قوله فاحفظ واحفظ هذه الاعتراضات وجواباتها واجتهد في تحقيق ذلك **قال الله**
باب المياه المطلقة للوصف وصدها وحفظها مفترض **المياه** جمع ما وقوله المطلقات
للوصف أي ما كثر الوصف وصدها أي ما لا يحور به الوصف وحفظها مفترض منبذ او
م ويرفع الاحداث ما المطر والبير والعين وما **الابحور** الف واللف في الاحداث للعهد او للذكر
أي الاحداث التي سبوت كرهات البول والغياط والفيض والنفاك وغيرها وتفسير الاحداث
ليس على التخصيص لانه ما كان منبذ للاحداث كان منبذ للماء كما في طريق الاولى وانما في الاحداث
ولم يرد الا بغير رد لمن يقول ان الذي ليس بما حتى حكى عن محضره عن النبي صلى الله عليه وسلم
واعلم ان الماء ليس من مطلق ومفهوم ما كان في تعريف ذاته التي اشرى هو اذا نظر اليه
انما هو سماه ما على الاطلاق كما ان الذي ينزل من السماء وما العيون والابار وما البحار فقلنا المياه
تدليح الاحداث والاحداث جميعا والمفهوم ما لا يعرف ذاته الا بالقييد وهو ما اشرى به علاج
مثل ما اشرى به النار والياب والنبط وما الورد والفا فلا حكم انه ظاهر غير منبذ للاحداث
وتحوز به ازاله الا نحاس من السوب والبدن وقال محمد ورفق والاقصى الحورس ازاله
الا نحاس ايضا وليس بالرافع مانع من سبي معالج ولا منبذ ولا بما غيره قد علمه فزال
عن طابع كالتشبه شيء اي ليس بالرافع لحد ما يتوضى من الشجر والتمر وتذكر ان رفع احداث
ايضا كل ما غلب عليه غيره فاخرج عن طبع الماء كالكريم وما الورد وغير ذلك وقول منبذ لا يعني
طابع أي طبع الماء وطبع الرق والسيلان وتكيس العظمي والاخل والماورد والامراق
والوردج الصابغ باتفاق على ذلك اخلوا وماورد والامراق لا يرد الاحداث والامراق
جمع مرق والوردج ما العصفرة وقيد الصابغ احمر من الماء الذي يخلط به القليل من
العصفرة ولا يمتنع فان ذكر الحور الوصف في الصبي منبذ له الرغفران اذا اخلوا بها
وقوله ولا بما غيره قد علم اي غلب عليه غيره وانما في الغلبه هل هي بالمختل او بالوصف

وكله قد مضى فانه لا يصح له صفه الا اذا كان له ما صفة ما له كما ان كان له ما صفة ما له

ففي الهدى ما لا يراو هو الصحيح وقيل ان ابا يوسف اخرج الاخر وهو الصحيح وهو ان
الحال اذا كان ما يعا فان كان النصف او اكثر لا يجوز وما دونه يجوز وان كان جامدا
والنصف الثلث وما فوقه لا يجوز وما دون الثلث يجوز في غير الاوصاف وهي الطبع
واللون والرائح ان غير الثلاثة لا يحور وان في واحد اجاز وان غير اثنين فكله لا
يحور على الصحيح **والتوضي** بين قول ابن ابي شيبة وقوله انما اذا كان الحال حرة
جنس الماء كالماء البارد بالاجزاء ما لا يوجب وان كان جنس غير جنس الماء كالماء البارد
للوصف كما قال محمد وان خير طاهر وصف الماء وهو طاهر كما ليسوا فاعلم ان
للمضوره في القافية وقول كالماء البارد في طاهر فغير احد اوصاف وقول كما انما قص
الاصحى به الله لا يحور الطهارة بكم ما قاله في طاهر لو تغير الماء بطول الزمان او بالظلم
لم يضر ولو تغيرت اوصاف الثلاثة ما وراق الاشارة فان حور الوصف كعدمه اصح بنا
وسئل المبدئي رحمه الله عن الماء الذي يتغير طبعه ولو في بركة وقيل الاوراق قد
وقت الحور حور الوصف لو تغير لون الورق في الكف اذا غرق هذا الحور الوصف قال لا
لانه لما صار مغلوبا صار مقيدا ولكن حور غير النجاسة التي هي طاهر خالطه شي طاهر
قالوا لما خالط اشياء به وصابون ورغفران شي حور الوصف لما الذي يخلط بالاشياء
والصابون لان اسم الماء في غير الاطلاق واختلط القليل من هذه الماء لا يمكن الاقتران
غيره وكذا اذا اختلط الماء بالزيت حتى اسود فهو كذلك وهذا اذا غلب عليه الزيت والسواد اما
اذا غلبت عليه لا يجوز **قال** وكل ما شام بعض نجس ولو كثر اذ لم ينجس شي شابه له في طبعه
وماء ولو كثر آبي ولو كان كثر او اريد به غير آبي او ما هو في كماله كالحار في كماله الغليظ
والمعنى ان كل ما وقع في حارة لم ينجس الصلابة فلهذا كان الماء لا يور ولا يور ولا يور

طهارة الاغاسي عندنا خلاف ما في قولنا انما اذا توضع المحدث به تبردا او ناولا القربى فانه باحد
 الامرين مستعمل في مذهب الشيخين وهو لا يلازم الاضرامى دين شى معنى ذكر ان عندنا حقيقته
 واي يوسف الماسع الماسع لا باحد كطين اما ان يربطه حدثا او يتوضا وهو ظاهر في الطهارة وعند
 محمد لا يصح استعمال الاثر الثاني وهو شبه القربى لا غير وهو معنى قولنا اي دين اي ثاني هذا الركنين وقوله
 في مذهب الشيخين تعنى ابا حنيفة واما يوسف وحاصله ان عندنا اي حنيفي واي يوسف ان المستعمل كما
 ازيل به حدث او استعماله ايدين على وجه القربى وقوله محمد لما يصح استعماله القربى لا غير وهذا معنى
 قولنا في النظم فانه باحد الامرين اي ازالة الحدث او شبه القربى وقوله وهو الذي يعنى محمد رحمه الله ونفخ
 من هذا الخلاف في اربع مايل اذ اتوضا المحدث ونوى القربى صار مستعملا لاجتماعه واذ اتوضا القربى
 لا يصح مستعملا لاجتماعه واذ اتوضا الطاهر ونوى القربى صار مستعملا لاجتماعه والرابع هو مذهب الخلاف
 وهي ما اذا اتوضا المحدث ولم ينو القربى فعندها يصح مستعملا وعند محمد لا يكون مستعملا قال
 والربح طهر اهل الميتات في اللبس والوضوء والصلاة في الدباغ نوعان حقيقي وحكمي وكحكمي كالتب
 ويظهر المدبوغ بالذكاة في رومان وكما في الشراشفة دبا واكل في الشيش والتراب فان
 والقروض والعقوص وقصور الرمان وكما في روابيعه نجسا وفي روابيعه نجسا قال الخليلي وهو
 عاود المدبوغ بالكمي الماقيم روايتان في روابيعه نجسا وفي روابيعه نجسا قال الخليلي وهو
 الاظهر وقوله اهل الميتات الاصب جمع اصب وهو جلد الذي لم يدبغ فاذا دبغ سمي دبا وقوله
 في اللبس والوضوء والصلاة اي اذا اكل بطهارة اكل الدباغ جاز له والصلاة فيه والوضوء فيه وهذا
 محور الصلاة يعلم بان جلاله في ان يقتضي عليه وقوله ويظهر المدبوغ بالذكاة اي كما يظهر الدباغ فانما يظهر
 بالذكاة وما لا فلا قال في الهداية ما يظهر بالدباغ طهر بالذكاه وكذا الجم في الصحيح وان لم يكن ما قوله
 وفي النقاوى الصحيح انه لا يظهر طهر حتى لو وضع لحمه في الماء فده وفي النقاه اما يظهر طهر
 لما نكس نجس التور ثم علق قول صاحب الهداية انما يظهر لحمه وجلبه بالذكاة اذ اوجبت الذكاة الرخم
 بان كان المذكي من اهل الذكاة بالسمية اما اذا كان مجوسا فلا بد في اكله من الدباغ لان فعله
 اما لا ذكاة ويشترط ايضا ان يكون الذكاة في محلها وهو ما بين اللبنة والحكيم وقيل يصح اكله طاهر
 كذا قال اكلوا في وجلبه نجس لا يظهر بالدباغ لانه لا يخلطه مع جلد الميتة بعد الدباغ
 هلك كور اكله اذا كان جلد حيوان ما كوال اللحم قال بعضه نعم لانه ظاهر جلد انا الذكاة
 وقال بعضهم لا كور وهو الصحيح لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة واما اذا كان جلد ما لا ياكل

لحمه كاللحم والاحار فانه لا يجوز اجماعا لان الدباغ فيه ليس باقوي من الذكاة وقد كانت لا يبيح قلد
 الدباغ في غير جلود البشر المحترمة او اكلها من احساس فاعلم هذا اكل الاطلاق يدرك ان جلد
 الكلب يطهر بالدباغ خلافا لما في وقوله البشر المحترم يعنى ابن ادم وقوله او اكلها من احساس فاعلم
 يعنى ان جلد الخنزير لا يطهر بالدباغ وسمي اكلها من احساس لانها نجسة العنق ولما جلد الفيل قد
 اكله في ان محمد رحمه الله اكله نجس لا يبيح الذكاة ولا يطهر بالذكاه وعظامه نجس لا يجوز
 بيعها ولا الانتفاع بها وقار الخبيثه وابو يوسف لا بأس ببيع عظام الفيل وغيره من اكلها
 ويطهر جلد الدباغ وقوله فاعلم اشاره الى الاقرار بقوله ان فاعلم في جلد الكلب لا يطهر بالدباغ
 وعنه قول ماكل ان الدباغ لا يطهر جلود الميتات فان دبغت لا يجوز الصلاة عليها ولا ان يحرق فيها
 المايعة ويجوز اكلها من ريق والغر والعظم من الانسان ثم من الميتة طاهر ان شئ من الميتة وعظمها
 طاهر ان يعنى ما سوى الخنزير ولم يكله رطوبه وخصص في شئ من الخنزير لمراسن الضرورة لان غيره لا
 يقوم مقامه عندهم وعندنا اي يوسف انه كره لهم ايضا ولا يجوز بيعه في الروايات كلها والرسن
 والصور والوبر والقرن والكلف والظلف والى كل هذه طاهر من الميتة سوى الخنزير وقوله
 والشعر يعنى اذا كان ملحوقا او مجزورا اما اذا كان منقوفا فهو نجس لان في اصوله رطوبه اللحم وعنه محمد
 في غايه شعر الادمي وطره وعظمه روايتان في غايه شعره لانه الما يدبغ ويطهارة اخذوا القام
 الصغار واعتمدوا الكرمي وهو الصحيح وعنه ان يعنى شعر الميتة وعظمها نجس وعنه ما كره عظمها
 نجس وشعرها طاهر قارة الاخيرة اسنان الكلب طاهر واسنان الادمي نجس الفرق ان
 الكلب يقع على الذكاة وما وقعت على الذكاة فطهر طاهر بخلاف الكرمي والادمي ولو ماتت شاة
 محرم من صرعها ليس فهو طاهر عندنا اي حنيفي بل شرب لانه لا اكل الموت وقار ابو يوسف ومحمد هو
 طاهر ايضا الا انه يحس بالاساءة الوعا فلا ياكل شربه وانما اكله في الميت طاهر كور اكلها في موضعها
 سواء كان حامدا او ما يعا عندنا اي حنيفي وعندها ان كما ما يعا لا يجوز وان كان حامدا غسل واكل
 ولو ماتت الدجاجة فخرج منها بيضة بعد موتها فهي طاهرة على اكلها عندنا اشد قترها اولم
 يشد لانه لا ياكلها الموت وقار ان فاعلم ان اشد قترها فكله وان لم يشد لا ياكلها ولا ياكل
 للقول في البر وما ينوبها وقد ما ينوبها ما ينوبها اي يتعلق بها من الاحكام

هذا

والدروب لعل الزلزال الدلو وهو يوثق ويذكر وجهها في العلم اذ تذب والكثرة ذنائب قبل فرض في الرض
والاوار لهادبور الا اذا كانت مملوكة ما او قوس من الملك والاقبال بها ويلي فارغة ذنوب
وتعد البروقع النجى ونرجها تطهرها فاقبلى من اي اذا وقع في الخاتمة ما يعبر كاليلون والبرق
يكنى ما هو قولا ونرجها تطهرها الى نزع البير والمراد ما هاذكر المحل واراد المحل ما انما انما في النهر
وسال الميراب اي حري الما في النهر وسال الما في الميراب ومنه قول تعالى وارسال القرية اي اهل القرية
ثم سأل البير ميمته على ابدع الآثار دون القياس لعدسرين اما ما نقل عن محمد انه قال اصنع لي
وراي ابي يوسف على ما البير في حكم الما اجاري لانه ينبع من اسفل ويخرج من اعلاه واما ما قاله
بشر المريسي انها نظم ولا يتفجع بها ابد او تحفر غيرها لا ينفذ ولو نحت تبقى النجاسة في الحافة
والطين وقوله فاقبلى تنبيه على معرفة قول بشر المريسي والاقبلى هو ان ينفذ اي استن
بنور العلم ليسين لكل الصواب ولا يضر البير بغيره ان نودق العصفور والورسان اي اذا
وقع في البير بكرة او بكرة من بكرة الابل او الغنم لم يفسد الماء الى ان لا ان الرطوبات ليس لها
روس حاضرة والمواشي تنجس حولها ويلقى في النجس فيها فحعل القليل عفو الضرورة والضرورة في الكرم
وهو ما يستلذه الناظر وقيل ما عطي ربع واما ما قيل لا يخلو دلو عن بكرة او بكرة وهو
الصحيح قال في الهداء ولا فرق بين الرطب واليابس والصحي والمنكسر والروث والنجس لان
الضرورة تشمل الكل وفي النهاية يختلف في روث الحمير واختلاف البقر فليل وكثيره
يفسد الماء لانه مستخرج فيبذ اخل فيه الماء وكذا التفتت من البعرة طاهر الرواى وعند ابي
يوسف ان القليل من الروث واختلاف البقر عفو وهو الاوجه كذا قال المجتوبى الروث للفرس
والبغل والحمار واذا لم يكن كذا للبقر وجهه لاختلاف البقر والبعد للابل والغنم المعرو الضان واختلفوا
في ابار الامصار قيل انه لا ضرورة فيها فتقد وقيل اذا كانت الدواب تنقي منها فهي كابر
الفلوات وهو المختار ولو بكرة في الحلب بكرة او بكرة في رومي بها ويشرب اللبن لكان
الضرورة وهذا اذا رمي به من ساعة ولم يمس له فلم يوثق وقوله ذرق العصفور والورسان
ذرق الطائر خروص وقد ذرق بذرق والورسان بكسر الواو جمع ورشان بفتح الواو والرا
وهو طائر صغير يقال له ساق خر ومعناه انه اذا وقع في البير خرج الحماق والعصفور لا يفسد

لانه ليس له راح خبيثته ثم والبير قد افسدها الشجران يقول شاة والي الشاة شي اي اذا
بالت الة في البير ينزع كل عند الى خفيف واي يوسف وقال محمد لا ينزع الا اذا غلب على الماء
فخرج من ان يكون ظهورا وحاصلا ان بول ما يوكل محمد طاهر عند محمد وخبر عندهم وموت نحو
الفار فبعثون من الدلائل اولئك من العذون بطريق الكاين والثلثون بطريق الكاين
والقارة مهيوزة واما ما يكون النزع بعد اخراج الواقع واما ما دام فيها ولا يغتد من النزع
وهذا اذا كانت القارة هاربة من الهرق ولا يجر وجه والا فبى نزع الماء ولو خرجت حية لا يهاذلك
هاربة ببول غاليا وكذا الهرة اذا وقعت في البير هاربة من الكلب او جرو فجب نزع الكلب وحسب
الفار ثين والثالث والرابع كالواحد والخمس كالهرة الى النزع واعتبر كالكلب وهذا عند
ابي يوسف وقال محمد الثالث كالهرة والثالث كالكلب وكذا العصفور وما في معناه واما
الفار ثين فهما كالواحد اجماعا واما ما كان بين القارة والهرق فهو كالقارة وما كان بين
الهرقة والكلب فهو كالهرة وكذا ايداع الاصفور وقوله وعشرون اي ولا يشترط المتابع في النزع
عند اصحابنا وقال الحسن بن زياد يشترط هذا تطهر البير اذا انفصل الاضغى الما او حتى يتنجس
راس البير قال ابو يوسف لا تطهر حتى يتنجس عن راس البير وقال محمد تطهر بالانفصال عن الماء فاني
را ما اخذ من البير بعد الانفصال من الما قبل ان يتنجس عن راس البير فعند ابي يوسف هو كالحسن
محمد طاهر ولو ان هرة لحدت قارة فوقعنا جميعا في البير ان كانت الهرة حية والقارة ميتة
نزع عشرون دلو وان كانا ميتتين نزع اربعين ويدخل الاول في الاكثر وان كانت القارة حية ونزع
جميع الماء ولو نزع ما البير بعد وقوع القارة فيه او غيرها قبل النزع ثم عاد لم تطهر الا بالنزع عند ابي يوسف
وقال محمد يطهر باحفاف حتى لو صلى رجله فعرها جازت صلاة عند محمد خلافا لابي يوسف
ولو صب الماء لم يحف من اسفلها حتى عاودها الما لاختلاف المايخ فيه على قول محمد والصحيح لا بد من
النزع ومعني قولنا نصب اي غار في الارض ولو وجب في البير نزع عشرون دلو فافندع عند الله
فنقد الما ونزع غيره بعد ذلك لانه ان سرحو اعدا اثمهما اللوضيف عند ابي يوسف وقال
محمد لا يجامع الى نزع شي اخر لانه يكون اشدها لاس الكلب كذا في الفوائد وفي رها القدي

نه على الوضع السابق قال في النفي والفتوى على قول محمد وقوله فانقضى اي فانقضى هذا الاختلاف
الذي ذكرناه **قوله** والفارق قبل الانتفاخ ان يداه في البصر فالما ليوم فسد **قوله** وليقض من صلى بطهر ما به
وليغسل ما نال من اسباب وان يكن منقضا فالصدر **قوله** قال قلت هي فيه القدر اما ابو يوسف
والشيباني **قوله** لا عود قبل العلم بوجوبه اي اذا وجد في البرقارة مية او غيرها ولا يروى متى
ومعت ولم يسمع **قوله** اعادوا صلاة يوم وليلة اذا كانوا الوضوء منها وغسلوا كل شي اصابها
وهو معنى قوله وليغسل ما نال من اسباب وان كانت انقضت او نكحت اعادوا صلاة ثلثة ايام واليه
في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ليس على اعان حتى يتحقق امتي وقعت لان البقعة لا يزول بالشك
فصار كمن راي في ثوب نجاسة لا يدري من اصابته ولا يحنف ان الموت بها طاهر وهو الوقوع في الماء
فيما وزب على اي فيها ورالموت على الوقوع الا ان الانتفاخ دليل النقا فبقدر ذلك كما قالوا في
ول يصل على فانه يصل على ما لم تمض ثلثة ايام ولا يصل على علم بعد ذلك لا يتحقق في هذه المدة وعدم
الانتفاخ والتفخي دليل قرب العهد فقدر بيوم وليلة لان ما دون ذلك ساعات لا يكتفي بصلها وانما سبب
النجاسة التي في الثوب والثوب مرتكبه نجسه واليه غايته عن بصره فينقذ فان وقد قيل انه على الكلف
فيقدر بالثلاث في الباقي ويوم وليلة في الطريق قال رحمه الله نظم اخبر على ما اختاره شيخنا موفق
الدين علي بن نوح من التوفيق بين القولين اي قول ابي حنيفة وصاحب **قوله**
وان لقوا فارابها منقضا **قوله** فالطهر منها ثلث قسما **قوله** فالنوم قدر في سوي السطح وكل دأ مع عدم النور
فليش من ازال منها حديثا ايضا ومن طهر منها خبثا وما على غاسل طاهر ثيابا الذي
كان برة شيئا ان ليس للاخاس بالمطهر وليس للطاهر بالمغير اي اذا وجد في البرقارة
اعادوا صلاة ثلثة ايام وليا ليه وهو معنى قوله **قوله** فالطهر منها ثلث قسما وان كانت لم تنق اعادوا صلاة
يوم وليلة وهو معنى اليوم قدر في سوي السطح وكل دأ مع عدم النور اي لم يروى متى وقعت
وقوله فليش من ازال منها حديثا اي فليعد صلاة من توضا منها وهو محدث وقوله ايضا
ومن طهر منها خبثا اي من غسل ثيابه من نجاسة اما اذا توضا منها ولم يتوضو
او غسلوا ثيابهم من غير نجاسة فانهم لا يعيدون شيئا من صلاتهم اجماعا ولا على علمهم غسل ثيابهم

هذا

وهذا معنى قوله وما على غاسل طاهر ثيابا اي لا اعارة على من غسل ثوبه بما بها والثوب طاهر
لو توضا منها وهو على وضو فانه لا يجيد شيئا **قوله** هذا الذي كان براه شيئا يعني الفقهاء الاجل
موفق الدين علي بن نوح الابوي رحمه الله **قوله** وليس للطاهر بالمغير اي لا يطهر المحس ولا نجس
الطاهر والفقهاء فيه ان الما لما صار مشكوكا في طهارته ونجاسته فهم اذا كانوا احدى شيئين يبقين لا يزل
حد منهم بما مشكوك فيه واذا كانوا امتوصيين لا يتطل صلواتهم مما مشكوك في نجاسته لان البقعة
لا يرتفع بالشك ولو وجب في ثوب نجاسة مغلظة اكثر من قدر الدرهم ولم يعلم بالاصابة لم يعد ثوبا
بالاجماع وهو الاصح لان الثوب مر اي بصره فلا بد ان يطهر عليها هو وغيره فاذا لم يطهر عليها انها
اصابت لجال خلاف البرق فانيها غايته عن بصره **قوله** فصل لكل عرق وسور **قوله** واكثر في النقيع من سور
وعرق بشتا طرا معتبر **قوله** لسورها الاحجار للثلاث اعان ان عرق كل شي معتبر بسوره لانها تتولد
من لحم فاحد احدها حكم صاحبه **قوله** الاحجار للثلاث اعان ان عرق احجار الخالق سور وكان القياس
يقضي المراه وانما التالف جازم **قوله** واكثر في النقيع من سور ثنيم فيما بعد ان شاء الله تعالى
النص هو ركوب النبي صلى الله عليه وسلم احجار معرور وواحد بالقياس انما يكون لعدم النص
قوله واطهر الاسار سور البقر وسور مآول اللحم فاشعر البشرهم بنوادم ومعناه ان سور الاودي
وما يوكل لحم طاهر لان الخيط بالمالعاب وقد تولد من لحم طاهر قد يكون طاهرا وسور الاودي
جنبالا لوجابها او مومنا او كافرا الاسور شارب اخرا ومن ومي فوه اذا شربا على فورها فانه نجس
وان ابلع ريقه مررا طهره على الصحيح **قوله** وسور ما يوكل لحم طاهر كلبه الا لابل الجلال وهي التي
تاكل العذرات فان سورها مكروه فان كانت تخلطوا اكثر علفها علف الدواب لا يكره وقوله
فاشعر تنبيه على ان فيه خلافا لافعي فان عذرة سور مآول اللحم اذا كان بشي نجس وقدره
عن سور الفرس لان لا يتجر **قوله** وهو من اكرهه والكلب نجس ومن سباع البر كالدب وقوس
سباع البر ما يصطاد بباب كالاسد والذئب والهدم والخنزير والتعلب والضبع والشيء ذلك
وقس على هذه السباع ما كان في معناها وعندنا فعي سور السباع طاهر لانا انها حرمه اللبان
واللحم ولكن الا حراز من سورها فكان نجسا كور الكلاب واكثر من واما قوله على الدب حرام عن
الما يكون في الفلاة وما ينوب من السباع والكلاب فقال لهما ما اخذت في بطونها وما بقي فهو نجس
وطهور ثم حراز على المالكية الادارة ذكر الكلاب وسورها نجس بائنا قال في النهاية ذكر محمد

نحو سورة الطلاق ولم يبين انهما حاسد غليظ او حفيف وقد روي عن ابي حنيفة انها
غليظة وعن ابي يوسف انها حفيف كقول ما يוכל لحمه وسور سكان البيت بكرة
انفاره وحية وهرة لان حرمة اللحم اوجبت نجاسة السور الا انه سقطت النجاسة بعلته
الطوف وبقيت الكراهة ثم كراهة سور الحجر قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو حنيفة لا يكرهه وهل
هو عند ما كراهه محرم او تنزيه الصلح ان كراهة تنزيه فعله هذا اذا احتست عضو انسان
بكره ان يصلح من غير غسل وكذا اذا اكلت من شيء هل يوجب باقية قال في الكامل المأثرة ذلك
في حق الغنم لانه يغير على بولها اما في حق الفرس فلا يكره للمروء لم عند ابي حنيفة وفي المالك والوضو
يسور الحرة اذا وصرعها اما اذا لم يجد فلا يكره وكان القاسم ان تكون سور الهرة نجاسة نظرا
الي اللحم لان الضرورة استعفت ذلك بالطواف والاشارة بقول النبي صلى الله عليه وسلم في الهرة
ليست بئس انهما من الطوافين عليكم والطوافان قال الكردوسي رحمه الله تعالى ان الله تعالى اباح
دخول المالك ومن لم يسلح احكم من قبل صلاة الفجر وبعد العشاء وحسن الطهارة بالاذن وابع
لكم القول بعد ذلك بغير الاذن وبين ذلك في الطوافين عليكم فافخذ النبي صلى الله عليه وسلم
من هذا وعلى في الهرة انها من الطوافين ثم الحق عليا ناسوا ان البيوت بها وقالوا
يوسف لا يكره سور الهرة لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصنع لها الاذنان فتشرب وينقضا
منه وقال عليه السلام الهرة ليست نجسة ولا يصب ويحى قوله عليه السلام بعين الاناس
ولوع الهرة مرة وهو اشارة الى كراهة وقال عليه السلام الهرة سبع وهذا يدل على
النجاسة وقال عليه السلام الهرة ليست بئس وهذا يدل على الطهارة فاقبنا حكم الكراهة
على ان يكون بين ولا يها مأكلا الفارة غارة فينبغي فيها الا ان الغسل متعذر فسقطت نجاستها
وبقيت الكراهة وكذا حاجات المسببات والطير ذى الحلب كالباريات الحبيبات
المحلاة والمأفيدة بالجلالة اذ لو كانت محسوبة لاصل معارفها الى تحت قدمي الالكه سورها
لان الاصل في الاجام الطهارة نظرا الى اللحم بخلاف الهرة فانها ولو حست لا ذول الكراهة
نظرا الى اللحم ولحمها حرام واما كراهة سور سباع الطير فلا كلها الميتات غارة فلو حبت
زالت الكراهة لانها تنزى بمفادها وهو عظم والعظم طاهر من الميتة فاطلح بالحى
ولو حبت الهرة لا ذول الا لا يشرب بل بها وهو لحم وسباع الطير هو ما يصاد

غليظة

بجلبه مثل الصقور والبارى والعراب والحدرة واشباه ذلك فان قيل ينبغي ان يكون سور سباع
الطير نجسا نظرا الى اللحم لسباع البهائم قيل سباع البهائم بالسنها وهي رطبة بلعابها وسباع
الطير شرب بمفادها ولان ولا سباع الطير يحق فيها الضرورة لانها تنقض من الهوى وتنقض
ولا يمكن صون الاولاني عنها والبخل والجار في سورها شكل ومن اعوزها صحتها صحت الى
طهرها انما يجزى ان احدها او قدام سور البخل والجار مشكوك فان قيل هل الكراهة في طهرها
لو طهرها ثم ما قلت قال بعضهم في الطهارة لانه لو كان طاهرا كان طهورا وهذا اقطع الصريح
رحم الله قال بعضهم الكراهة في الطهور قال في الهداية وهو الاصح وتفرع على قول من يقول
السكن في الطهارة ان العرق واللحاح ينجس عنها في الاذن ما لم ينجس للضرورة وان لم ينجس
حتى لو اصاب اللوب منه اكثر من قدر الدرهم منع الصلاة ولا يجوز كره وتفرع على قول من
قال الكراهة في الطهور ولا شك في كونه طاهرا وان لم ينجس وعرق طاهر ولو وقع في الماء جاز الوضوء
ما لم يغلب غايته على الماء وهل يظهر النجاسة على هذا القول قال بعضهم نعم وقال بعضهم لا
انه لا ينجس النجس ولا ينجس الطاهر وفي النجاسات كبر الحرام كبر الا في رواية عن طاهر عن محمد قال
لو لم ينجس لانه كبر الحرام كبر الا في رواية عن طاهر عن محمد قال لو لم ينجس لانه كبر الحرام كبر الا في رواية عن طاهر عن محمد قال
وعلى شمس الامم انه كبر الحرام كبر الا في رواية عن طاهر عن محمد قال لو لم ينجس لانه كبر الحرام كبر الا في رواية عن طاهر عن محمد قال
وسور البخل مثل سور الجار لانه من لسل الجار فكلوا بمنزلة ولا لانه من الجبل وانه من الجار فكان
سوره كور قرس غلط بسور حمار قوله ومن اعزها غيبها اي عجز عن تحصيل الماء المطلق وقوله
ضم الى طهرها تنجس اي توصي سما وتيسم قوله كبر ان احده او قدام اي اخر النجس عن الوضوء
او قدام على الوضوء وقار فر لا كبر الا ان يودع الوضوء على النجس لانه ما اوجب النجس والاشبه الماء
المطلق ولما ان المظهر احدها بعد الجمع في الدرس اي لا يلو الصلاة الواحدة عنهما وان
لم يوجد الجمع في حال واحدة حتى انه لو توضا بسور الجار وصلى ثم احده وتيمم وتلك الصلاة ايضا
جاز لانه جمع الوضوء والسم في صلاة واحدة كذا في النهاية وفي النوادر لو توضا بسور الجار وتيمم ثم ايضا
ما مطلقا ولم يتوضا به حتى ذهب ومع سور الجار فعليه اعارة النجس وليس عليه اعارة الوضوء
الجار لانه ان كان مظهر افتد بتوضا به وان كان نجسا فليس عليه ان يتوضا به لاني الهرة الاولى ولا في
الثانية وسور الفرس طاهر عند ابي يوسف ومحمد لانه مأكول اللحم عند ما وكذا عند ابي حنيفة

والسباع

رحمه الله في الصحيح لان كراهة لظهور شرفه لا في سبعة وسور القليل بحسن لانه سبع ذوات
وكذا سور القدر بحسن ايضا لانه سبع وعرق كل شيء مثل سورة وعرق البخل والجار والجارها
لذا وقع في اما واراد الوضوء ولم يجد غيره فانه يتوضأ ويقيم وان اصاب التوبة شيء من
لها بها او عرفها فانه لا يمنع الصلاة وان فحش في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف منع اذا فحش
كذا في الجندی وعرق اجنب واحايض والنفس طاهر لو لم يجد الا يتبع قربة الوضوء
عند الصدر وطهره الصعيد عند الثاني وفرضه اجمع لدى الشيباني قال في الهداية
اذ لم يجد الا بنيد التمر قال ابو حنيفة يتوضأ ولا يقيم وقال ابو يوسف يقيم ولا يتوضأ عمدا لانه
التيهم وهو قوله تعالى فتيهوا صعيدا طيبا والبنيد ليس مما مطلق وقال محمد بن يوسف يقيم
احتياطوا اما الاعتساف من اجابة فقد قيل يجوز عند ابي حنيفة اعتبار بالوضوء وقيل لا يجوز
لانه فرق الوضوء والبنيد المختلط فيه ان يكون خلوا رقيقا ليسيل على الاعضاء كما في ما اذا اشتد
فقد صار حررا ما لا يجوز التوضي به باب لعقد اللولو والمنظم نظم في ما يلبس النبي
العقد بكسر العين الدلالة واللؤلؤ المنظم المجمع في خيط القلادة واليقيم في اللغة التقيد قال الله تعالى
ولا يقيموا الجبل من تنفقون اي لا تقصدوه قال الرازي اذا ممت ارضا اردت ان تقيمها
بليبي الخ الذي انا التقيم لم الشرا الذي هو يتبعني وفي الشرع اعتبار عن استعمال جند
من الارض ظاهرة محل التقيم وقيل عبارة عن القصد الى الصعيد للظهور وهذا الصريح لان
في احد الاول اشتراط استعمال جزو النبيهم بالحجر كجوز عند ابي حنيفة وان لم يوجد استعمال جزو
والتيهم ثابت بالكدر والسنة اما الكدر فقوله تعالى فام تدر او ما فيه هو صعيدا طيبا ولما السنة
فقوله على الله ان ظهور المسح ما لم يمس الما ثم ان المصنف انتد بالوضوء لانه اعم ثم الغسل لانه
انذرت بالتيهم فقد بالقرآن قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا
وجوهكم وايديكم الى المرافق الاية ثم قال وان كنتم جنبا فاطهروا ثم قال فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا
طيبا بحجر او خي اسد فقال ما من عدم او ضرر عنه مما كعبه عنه ميل على او خاف برد
مهلكا او موملا او خاف سبعا او عدوا او ظمأ او ما استطاع اليه او غيرها الاصل في حوز النبيهم
قوله تعالى فلم تجدوا ما فتيهوا المراد من الوجود القدرة على الاستعمال حتى لو كان مريضا او

على راس بر غير دلو او بر ما من غير وعلم سبع او عدوا وحده لا يستطيع الوصول اليه لا يكون
واحدا وكوز النبيهم وهو معنى قوله يجوز للحجر عن استعمال ما من عدم او ضرر عنه مما اي من عدم الماء
او ضرر عرض او قد او عدو عنه مما اي مما من الماء قوله كعبه عنه ميل على الميل الف خطوه
للصعيد وهو ربع الف ذراع والتقدير بالميل هو المختار في المقدار وهو المشهور وعليه التمسك
وقال بعضهم ان يكون بحيث لا يسمع الاذنان وان كان الما امامه فيلان وان كان خلفه او بينه او بينه
فيل وقال زفر ان كان حال يصل الى الما قبل خروج الوقت لا يجوز النبيهم والافحور وان قرب
وعن ابي يوسف ان كان بحيث لو ذهب اليه ويوضأ به القافله وحقت عن بصره كجوز
التيهم وقلة الدخول وهذا الحسن جدا قوله او خاف بردا موملا او مهلكا يعني اذا خاف الجنب
ان اغتسل بالما ان يغتسل البرد او يضره فانه يجوز النبيهم وهذا اذا كان خارج المص بالامام وكذا في
المص الضاع عند الى حنيفة لان العجز ثابت حقيقة وعند ما لا يجوز النبيهم في المص لانه كما يستد في ب
غالبها وما اذا كان محدثا فحاشا من البرد فانه يتوضي ولا يجوز له النبيهم لانه على الصحيح لان خوف
من التوضي نادرا قوله او خاف سبعا او عدوا او ظمأ معناه اذا كان قريبا من عين ما وعليها
سبع او عدوا لا يستطيع الوصول اليه فانه يجوز له النبيهم لانه غير قادر على استعماله وكذا اذا كان معه
ما وهو خاف العطش على نفسه او رفيقه او ابنه او كلبه للاستيد او صيده في حال وفي ثاني الحال
فانه يجوز له النبيهم وكذا اذا كان محتاجا اليه للجن دون اتخاذ المرقم قوله او ما استطاع اليه
او قريبا ان كان على راس بر ولم يجد دلو او يتوصل اليه الما فانه يجوز له النبيهم لعدم القدرة على استعمال
قوله او قريبا اي اذ لم يجد الما الا بشئ ولم يكن معه ثمنه فانه يجوز له النبيهم لعدم القدرة عليه وان كان
عنده ثمنه كحده شراءه ولا يجوز له النبيهم الا انه لا يلزمه حمل العنق الفاحش في الثمن وهو النصف
وقيل الضعف وقيل ما يدخل تحت لقوم المقومين قالوا في النهاية ان وجد ثمنه فله ان يبيع او العنق
المعبر لزمه شراءه وان يبيع فاحش لا يلزمه شراءه ويجوز النبيهم والفاحش اذا كان ثمنه درهما فلم
يعطه الا بدينارين لم يلزمه شراءه وان اعطاه بدينار ونصف لم يلزمه شراءه وقال الحسن البصري وغيره
النوري لم يلزمه شراءه كجمع ماله وقال الرازي الرأية عن ثمن المثل عند قلت او كثرت
يقسم في الوجه وفي المدين من الصعيد الطهر صحت في جميع بقع البيا والظلمة معقول النبيهم
اي يقيم الطهر صحت في الوجه وفي اليردين ومعناه ان النبيهم صحت في جميع ما جدها وجهه

والاخرى ذراعيه الى المرفقين هكذا ذكره ابو الحسن القنبري رحمه الله وهل الصلوات من التيمم
لم لا قال انه شجاع هاهنا التيمم وقال البيهقي في بيان التيمم وفائدة اختلافها اذا ضرب ثم احدث
ثم استعمل في الوجه فانه يجوز قبل مسح وجهه او نوي بعد الضرب فعند ابن شجاع لا يجوز لانه ان بعض
التيمم ثم احدث فينتقض وعند البيهقي يجوز من ماله ما للوضوء ثم احدث ثم استعمل في الوجه فانه
يجوز فان قيل لم كان التيمم في الوجه واليدين خاصة دون الراس والرجلين قيل لانه يدل على
الاصل وهو الغسل والرأس مسح والرجلان فرضهما متدرج بين المسح والغسل يعني اذا ليس
اكتفى به كان فرضهما المسح على اكتفى ونسبة التيمم ان يسمى الله تعالى قبل ان يضرب وتقبل يديه
ويبرز ثم يفيضها عند الرفع نقضه واحدة في ظاهر الرواية وعند أبي يوسف نقضتان ونقض
في الضرب الثانية كذلك وليس عليه ان يداخ بالتراب لان المقصود هو التمسك دون التلويح
قال وبعضهم قال بان الفتوى لا يوجب استيعاب ذاك العضو فيشغل باستيعاب العضو
كما في إحدى الروايتين اي لا بد من الاستيعاب في ظاهر الرواية لقيامه مقام الوضوء ولهذا
حلل الاصابع ويتبرع اقام التيمم قوله وبعضهم قال بان الفتوى لا يوجب الاستيعاب وهو
الحسن بن زياد روى عن ابي حنيفة ان الاستيعاب ليس بشرط في التيمم حتى لو مسح الاثر اجراه قال لان
الاستيعاب في المسوحات ليس بشرط كما في الخف والرأس الا ان تقول الباقي قوله تعالى فامسحوا
بوجوهكم صلت دخلت على المفعول به اي فامسحوا وجوهكم لقوله تعالى ولا يمسحوا ايديكم الى التهلكة
ولا بعض نقض الحلق كما ان التيمم سقط بغيره ان اضلوا في عصوان على حاله ان اشتد الاستيعاب
كالصلاة في السجدة سقط منها ركعتان بقي ركعتان على حالهما بصفة الكمال فيما رجع الى اوصاف
الفرصة وكيفية التيمم ان يضرب يديه صرته ويرفعهما وينفضهما حتى يتناثر التراب ومسح بها
وجهه ثم يضرب صدره الاخرى وينفضها ومسح لباطن اذ مسح يديه اليسرى ظاهر كفه اليمنى من
روس الاصابع وممدها الى المرفق ثم مسح بباطن كفه اليسرى بباطن ذراع اليمنى الى الرسغ
ومر بباطن ابهامه اليسرى على ظاهر ابهام اليمنى ثم يفعل بيده اليسرى كذلك لكنما النية
فيه محبة ويكتفى بالضربتين لجنبين يعني ان التيمم فرض في التيمم وقال زفر ليست بفرض
لانه خلف عن الوضوء ولا يخاله في وصفه الا ان تقول التيمم هو القصد والقصد هو الارادة
وهي النية فلا يمكن فصل التيمم عنها في الوضوء فانه اسم لغسل ومسح فافترقا لان التيمم

جعل ظهورا في حالة مخصوصة وهي عدم الماء والماء ظهورا بنفسه فاستغنى عن النية وصفه النية
ان ينوي استباحة الطهارة جنبا كان او محذرا قوله ويكتفى بالضربتين لجنب يعني ان التيمم
منه احدث واجبا سوا فعلا ونية وعند أبي بكر الرازي لا بد من نية التيمم ان كان محذرا لو
رفع احدث وان كان جنبا نوي رفع اجبا والصحيح الاول وكذا التيمم للحيض والنفاس وروى
عمار بن ياسر رضي الله عنه قال اصابتني جنابة فتمسكت في التراب كما يمسك احمق فذكرت ذلك للنبي صلى
الله عليه وسلم فقال اصبر يا عمار انما لك فيك ان تضرب بيدك على الارض ومسح بها وجهك ثم تضرب
ضربا اخر فيتم بها ذراعيك الى المرفقين وكل جنس الارض للتيمم يصلح عند الطرفين فاعلم
كالتوب والرجوع او كالميل والصبر والنزعة ثم الكل وخص بعقوب التراب لاسوي وعنه
الرميل معلا قد روي قوله عند الطرفين يعني اي حنيفة ومحمد وجنس الارض هو الذي اذا طبع النطق
ولا يلين اذا حرق ولا يصبر مادام قوله وخص بعقوب التراب لاسوي اي لا يجوز التيمم عند
الاب التراب خاصة وهي رواية معلى عن ابي يوسف في الرمل روايتان اصحها عدم الجواز
وفي الهداية قال ابو يوسف لا يجوز التيمم الا بالتراب والرمل خاصة واختلف في وجود التراب
اما اذا لم يجد ما يقول الى نحو كفوكم وقال ما كثرتم الله كور التيمم بالارض وما اتصل بها حتى لو
ضرب يدك على شجرة قائمة وتيمم بها جاز وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز التيمم الا بالتراب الذي
يلصق باليد ثم عند ابي حنيفة اذا تم على شجر امسح على حائط او على موضع من الارض
اجراه وبه قال زفر وعنه محمد روايتان وان التيمم بالماء ان كان ما بين الجوز وان كان جنبا جاز
كذا في الحنكدي والفتاوي وقال سفيان الثوري رحمه الله لا يجوز ولو لم يجد الا الطين فانه يلصق به طرف
توب او غير حتى يحسبه تيمم وان لم يملك ذلك قال في الحنكدي لا يصلح ما كان ماء والتراب اليابس
والاريا التي يجوز بها التيمم وفي الكفر في كونه التيمم بالطين الرطب وان لم يعلق يده والصحيح جواز
التيمم بالطين عند ابي حنيفة وزفر ولو اضطر ما لا يجوز به التيمم بالتراب كالدقيق او الرماد ان كان
التراب هو الاكثر حاز التيمم وان كان التراب اقل لا يجوز وكوز التيمم بالحصى واللبس المدقوق واختلف
المدقوق كذا في الحنكدي قال في التكملة يعني اذا كان الاجز من طين خالص اما اذا خالطه ما ليس
من جنس الارض وكانت الى اقل اكثر منه لا يجوز به التيمم وهو من الكافر لغو الوضوء
والكل بالربة لا ينعص لكن كور عند الثاني تيمم الكافر لا يمانى وهو من الكافر

يعني التيمم اذا هم الكافر يريد الاسلام اسم لم يكن متيمما عند اي صنع ومحمد لا ليس باهل للقيم وقال
ابو يوسف هو متيمم لانه لو كان مسلما لم يكن له صلوات الله عليه فانه لو كان مسلما لم يكن له صلوات الله عليه
صلى الله عليه وسلم ولو كان هذا الكافر يريد الصلاة ثم اسلم بعد التيمم لم يكن متيمما اجماعا لان الصلاة لا يصح
منه وكان وجود التيمم كعدمها والاسلام يصح منه وان هم المسلم او توطأ ثم ارتد والحداد بالمدن
ثم اسلم فهو على تيمم وهذا معنى قوله والكل بالرد لا ينقص معنى الوضوء والتيمم ولو توطأ الكافر لا يريد
الاسلام ثم اسلم فهو متوضا عندنا خلافا لما في بناء على اسرار الوضوء وعندنا الوضوء لا يقتضي التيمم
فصار كالمسلم قال الحنفية اذا تيمم الرجل لصلاة اجازة او لسجدة او للثالثة او
لقراءة القرآن جاز ان يصلي به سائر الصلوات لان سجدة او للثالثة او لسجدة او للثالثة او لسجدة او للثالثة او لسجدة
ولو تيمم لمس المصطفى او لغيره المسمى او لغيره المسمى او لغيره المسمى او لغيره المسمى او لغيره المسمى او لغيره المسمى
للوضوء وقدره على المائة تعرض اي وينقص التيمم كل شيء ينقص الوضوء لانه خلف عنه فاحتمل
وينقص ايضا ربه الما اذا قدر على استكمال الفقرة في الرد بالوجود الذي هو غاية لظهور التيمم
لقوله على الله التواب ظهور المسلم ما لم يجد الما فالوجود هو الفقرة على الاستكمال وقوله وقدره على
المائة تعرض المدا منه اذا وجد ما كلفه الوضوء لا يعتد بما دون ابدت فكذلك انتهى ولو جسي
في السجدة ولم يجد فيه ما ولا تراها طاهر اقال ابو حنيفة لا يصلي له ولو علم ان الصلاة لا يطهر
والظهور هو الما عند وضوءه والدراب عند عدمه وقال ابو يوسف يصلي ثم اذا خرج يعيد وان لم
يجد الما وجد التراب الطاهر يتيمم عند اصحابنا الصلاة بخلاف الزفر وهل يلزمه الاعان ذكره
في الراد انه بعد استحيانا لان العذر حصل من جهة آدمي وذلك لا يؤثر في وجوب الاعان
لكن قيد حلا حتى صلى قاعدا ثم اراد ان يركع عنه فانه يلزمه الاعان اجماعا وذكر ابو يوسف انه اذا تيمم
اجبى بالدراب الطاهر ثم خرج لا يلزمه الاعان لانه قد حوز له الصلاة بالتيمم لاجل العذر فصار كالمسلم
ولو حاز بالفرد من التيمم صلاة نقل وفروض فاعلم اي وكور يسمي واحدا ان يصلي ما شئت الفريض
والنوافل وقال الشافعي يتيمم لكل فرض لانها طهارة ضرورية فلا يصلي بها اكثر من فرض واحد وما
شئت النوافل ما دام في الوقت وتناوله معارف لم يجد وما قبله لصعبا وقوا على السمع
الصعب وصلى المسلم ما لم يجد الما فحج الطهارة بمنتهى العناية وجود الما وقوله فاعلم اي فاعلم
خلافا لما في هذه المسئلة ولو تيمم للثالثة جاز ان يودي به الفريضة عندنا خلافا للشافعي
ولو تيمم لصلاة قبل دخول وقتها حاز عندنا وقال الشافعي لا يجوز تاخير رعي الما المقصود

التي على

وبالصعيد اخر الوقت يجب شاي تاخير الصلاة لمن كان يروح الما في اخر الوقت مندوبا
اليه اي مستحب وقوله وبالصعيد اخر الوقت يجب اي يجب التيمم في اخر الوقت لمن كان يروح
الما في اول الوقت قال القنوري رحمه الله مستحب لمن لا يجب الما في اول الوقت وهو يروح ان
يجزه في اخر الوقت ان يؤخر الصلاة الى اخر الوقت فان وجد الما والالتيمم وهذا معنى قوله بالصعيد
اخر الوقت يجب وهل يؤخر التيمم الى اخر الاحتجاب او الى اخر اجازة قال الحنفية الى اخر وقت اجازة
وقال غيره الى اخر وقت الاحتجاب وهو الصحيح وقيل ان كان على ثمن وجود الما في اخر وقت اجازة وان
كان على طمح فالي اخر وقت الاحتجاب وان لم يكن على طمح من وجود الما لم يؤخر وتيمم في اول الوقت
ويصلي قال الامام حافظ الدين وهذه المسئلة تدل على ان الصلاة في اول الوقت افضل عند
الاذا تضمن التأخير فضيلة تكثير اجماعه وانكر ذلك بعض اصحابنا المتأخرين وقالوا قد ثبت بصرح
اقوال علمائنا ان افضل الما بالجر مطلقا والابرار بالظهر في الصيف وتأخير العصر ما لم تتغير
الشمس من غير اشتراط جائي فكيف تبدل هذا الصريح بالمفهوم وكجاب للامام حافظ الدين
ان الصريح يحول على ما اذا تضمن ذكر فضيلة تكثير اجماعه لانه اذا لم يتضمن ذلك لم يكن للتأخير فائدة
وما لا فائدة فيه لم يكن مستحبا ومن كلف فوات صلاة عيدين او ميت طهرا بالصعيد
ولم يجر تحية الفوات في الصلوات الخمس واجبات قوله ابو حنيفة اي صلاة ميت ومغني
المسلم انه يجوز التيمم للصحيح في المص اذا حصل احبارة والول غرض في ان اشتغل بالطهارة
تقوى الصلاة لا بها الا بعض ما حقق العجز وكذا من حضر صلاة الحمد في ان اشتغل بالطهارة
ان تقوى صلاة العبد فانه يتيمم بها ويصلي لانها لا تعاد وهذا اذا خشى ان تقوى صلاة
الحمد جميعها اما اذا كان يترك بعضها مع الامام لم يتيمم وقوله ولم يجر تحية الفوات
في الصلوات الخمس واجبات اي اذا خاف من شدة الجوع اذا اشتغل بالطهارة ان تقوى
اجبة التيمم لان لها خلفا وهو الظاهر ولكنه يتوضي فان ادرك اجماع الصلاة او الاصل
الطهر ارجا وكذا اذا خاف الوقت فخشى ان يتوضي فانه لا يتيمم ولكنه يتوضي
ويصليها فائقة ومن يجر في رجلين مع اخيهما لو يخترق بها من سرقا في السطوة الاخرى
نوصيهم ما حرمه الله لو خرج الوقت فانه يتوضي اذا اوعده بالاعطاء وكذا اذا كان اخرها

كاسيا والآخر عاريا وعد الكاسي العاري بدمع النور اليه بعد من الصلاة في وان السطوة
 مات الوقت فانه سطره ووصلها فايته كذا في الكرخي الراسل في هذه المسائل ان كل موضع يقوت
 فيه الا لا الال خلف كصله العيد وصلاة اكداره وانه كورم التيمم وما كان يقوت الال خلف الكور
 له التيمم كالتايشة وصلاة اكداره او من بني في العيد بالتيمم بعد الوضوء جاز عند الاكظم
 اي عند اي حنيفي ومعناه اذا شرع مع الامام في صلاة العيد ثم سبقه احد هل كورم التيمم والبناء على
 الصلاة اذا خشي فواتها مع الامام بطرت ان كان ابتداء شرع بالوضوء جاز عند اي حنيفي لان كل طهارة
 جاز ان يبدئها الصلاة جاز ان يبني عليها اذا كانت التيمم باقية دليله الطهارة بالماء ولان الابتداء
 اعقوبه من البناء فاذا كان الفوات في الابتداء يبيح التيمم قلنا خوف الفوات في البناء وقال ابو
 يوسف ومحمد ان كان ابتداء الصلاة بالوضوء لا كورم التيمم للبناء اذا كان يخاف الفوات لان اذا
 دخل في صلاة العيد مع الامام فقد امنى من فواتها لانه اذا انوصا وقاة البناء مع الامام امكنه ان
 يبني عليها متفردا لان اللاحق يصل بعد قرائع الامام فلا يخاف الفوات واذا لم يخف الفوات
 لم يحرم التيمم مع وجود الماء واما اذا كان ابتداء شرع بالتيمم فانه سمي وبيننا بالانفاق لانه
 اذا اوجبت عليه الوضوء يكون واحد الماء في صلاة بعد صلاة وضار كما صدر انه اذا ابتدأها
 بالتيمم ثم احدث فانه كورم ان سمي وبيننا عليها في قولهم جمعوا على قول ان صلح فلا اشكال واما
 على قولهم فانه لا يملك التوضي للبناء كما فيه من ثبوت القوي على الضعيف مخصوصا على قولهم فان
 من اصله انه لا يسمي صلاة التوضي على صلاة التيمم لو شئ المامصل في السفر بالنوب ثم
 الما في الرجل ركز حاز لذي الاحمر والبي ومروا ابو يوسف بالعود امد قوله بالنوب
 التامتعلق بقوله مصدق لذي لوشى المامصل بالنوب اي بالتيمم ومعنى المسلم ان
 الما في اذا نسي الما في رجله فتيتم وصلي ثم ذكر الما بعد ذلك لم بعد صلاة عند اي حنيفي
 ومحمد وهذا حتى قوله جاز لذي الاحمر والبي ومروا اي حازت صلاة عند اي حنيفي وقوله
 ومروا اي ومضى التيمم ان بالمرور والمروم الاعان وقال ابو يوسف بعد صلاة لانه واحد
 لاجماعا لما اذا كان في رجله نوب فيه فصلي عروبا ثم ذكره فانه يعيد اجماعا لان
 رجل الما في بعد الما فيفرض علم الطلب وهي بقول لان لا قدر له بدون العلم والقدح
 هي المراد بالوجود وما الرجل بعد النوب لالا استعمال وميل النوب قبل على الاختلاف

ايضا

ايضا عند ما لا بعد وعنده يعيد ولو كان على الاتفاق انه يعيد اجماعا وقضى التيمم
 بعوت لا الى خلف والطهارة بعوت الى خلف وهو التيمم وقد بعول في النوب لان الغالب
 ان كل الما لا يكون الا للما في وقد بالنسيان احرارا ما اذا شك او ظن تاه قد فقد فضلي
 ثم وحله فانه بعد اجماعا وقد بعول في الرجل لانه لو كان على طهر او معلقا في عنقه
 او موضعا سديا فسد وبسم لا كور اجماعا قوله لوشى المامصل في السفر بجي
بعد فرائض من الصلاة اما اذا ذكره وهو في الصلاة فانه يقطع وبعد اجماعا وقد نسيان
 الما احرارا عما اذا نسي نوبه وصلي عروبا ثم ذكره بعد ذلك فانه يعيد اجماعا على الصحيح وقيل
 مسلم النوب على الكلاف ايضا وقد قالوا ان هذا المسلم على يده اوجب ان وضع الما بيده
 في الرجل ولم يطلب ففي هذا الوجه لا كور صلاة اجماعا لان المصنوع هاهنا قبل حين لم
 يطلب وان وضع غلامه او اخيه وهو لا يعلم ففي هذا الوجه كور صلاة اجماعا لان الان
 لا يحاطب بفعل الغير وان وضع بيده ولكنه لم يصب عليه احلاق وقد بيناها
ما طلب الما بقرض دون ما يطلب من الما بقرض ما معناه ليس على الما طلب الما
 اذا لم يطلب على ظنه ان يقرضه ما لان الغالب عدم الما في الفلوات ولا دليل على الوجود
 لعدم العذر ان قال بكني واخذ الما ما يحسب عليه الطلب واما اذا علم على ظنه ان هذا ما
 لم يحرم ان يتيمم حتى يطلب قوله ما عذر ما لي يعرب الما وحده القرب ما دون الميل
قال ابو يوسف بالت ابا حنيفة عن الما في الما في الما يطلب عن غير الطريق ونساره قال
 ان طمع فليقطع ولا يبعد مصدر اجماعا ان السطوة ولفظ ان يقطع عنهم وقيل يطلب
 بعد راسع صوت اصحابه وسبحون صوتا قوله جاز بسم المطالب الما من بعد امتناع الضاء
 وقيل ان يطلب لو تيمما حاز لذي التيمم خلا قال اجماعا اي اذا كان مع ربه ما يطلب
 منه قبل ان يتيمم لان الما لا يما مع منه في العار ولو تيمم قبل الطلب احراره عند النبي
 حنيفي لانه لا يلزمه الطلب مكر الخ لانه سوا مكر الخ عند المنع وقيل عند الدفع
 فلا يحسب عليه الطلب عند وقال ابو يوسف ومحمد ان عليه على ظنه انه لا يعطيه لا يحسب عليه الطلب

بيان اذا

ارضا وان سجد على الطلوع واذا لم يجد على الطلوع سجد على غيره
وعلى قولهم اذا سجد وصلى ثم سجد واعطاه وجب على الامانة ما تفاقموا وتزمنه فعند
اي يوفى صلاة حايين وعند محمد بن عبيد وان سجد على طه ان ينعى فيه وصلى ثم اعطاه تضا
واعاد وان سجد على طه ان يعظم ثم سجد فمضى ليعاد عند سجدة وعند اي يوفى العبد قوله
وعلى ان يطلب لو سجد على طه في سجدة واحدة بعد ان سجد على طه في سجدة واحدة
وصلى حاشا محمد بن ابي حنيفة وعندهما لا يجوز قال الثوري في مسند راسي في صلاة
رجل مع ما ان وقع في اكثر رايه ان يعطى وطع صلاة وان وقع في اكثر رايه
ان ينعى مضي عليها وان سجد على طه لم يعطى لم ينعى عليها فاذا فرغ سجد فان اعطاه
توضا واعاد وان الى صلاة تامه ولو راي رجل رجلا يركع في سجدة وصلى ثم اعطاه
بعد من غير سجد او موضا واعاد وان لم يعطى صلاة تامه ولو سجد مع غيره وصلى
ثم سجد بعد الصلاة فاعطاه فلا اعاد عليه ولكن ينقض سجدته حتى لا يجوز ان يصلي
بصورة اخرى **باب في قومه كل عين** نظم في مسند ابي حنيفة قوله كل عين مشتق
من العيون وهو لما الفارد فعن قولهم اقد الله عنكم اي ابرد معها لان دمع
البرور باردة ودمع الحزن حارة وفوت عينه تقر بعد القاف بعين الحزن واتر
الله عنه تقر بغيرها اي اعطاه من الخير حتى يفرغ منه فلا تطير الى ما هو فوقه ويقال شي
لا يطرد ولا يضيئ **مسجد اخفاء** جازيت في خبر من حديث الوضوء في الشهر انما
قال حارون لم يزل واحب الى العبد تخيير بين قولين **مسجد اخفاء** في الشهر انما
والاخبار المشهورة المستفيضه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **مسجد اخفاء** في الشهر انما
من يقول ان المسجد على اكنافين بسبب الكتاب على قوله الجفص وهو ليس به صحيح
ولما ثبت بالنسبة المشهورة وهو ما روي عن عائشة رضي الله عنها انها قالت ما رأت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد على اكنافين بعد ترويل المائدة حتى يقضى الله تعالى
وروي البراء بن عازب ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يركع على اكنافين بعد نزول
المائدة حتى يقضى الله تعالى وقال الحسن البصري سجدت رجلا من اصحاب رسول الله

صلى الله عليه وسلم راوه مسجدا على اكنافين وروي عن علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
وسجد قال مسجدا على اكنافين بل اياها ولياليها والمصلي يوما ولياليها ولما عقد المسجدين على
اكنافين بالنسبة لان كلا منهما طهارة سجد اوله من سجدة واحدة عن الفصل وكان ينبغي ان
يقدم هذا الباب على السجدة لان طهارته غسل الا ان قدم اليه من قبله لوجبه احدها ان السجدة
يوضع الله تعالى وهذا ما حصار العبد فكان السجدة أقوى والسجدة ان السجدة على الكل
وهذا يدل على سجدة الرجلين لا غير والثالث ان السجدة ثابت بالكتاب والسنة وهذا ثابت
بالسنة لا غير **ان احسن الالبس والطهارة** كما مله تاما من طهارة في اليوم والليلة وحده
اكفاه **مسجد الثالث** ارباب السفر **مسجد اخفاء** اعاد ان لا يجوز المسجدين الا اذا السجدة على
طهارة لما روي في حديث المعين بن سفيان ان النبي صلى الله عليه وسلم توضا فاهوت الى
حنيفة لانهما فقال اقر اكنافين فاني ادخلت القدامين اكنافين وهما طاهران وقوله
كما مله طهارة الطهارة ليس بشرط فانه لو غسل رجله ثم اكمل بقية الوضوء جاز المسجدين وان وجد
المسجدين على طهارة كما مله بل الرطوبة ان يصادف احدى طهارته كما مله وهذا معنى قوله ما مله الا
بحسن ان كمال الطهارة فعل للبيس ليس بشرط قوله في اليوم والليلة حصه اكنافين مسجدين
سوما وليله وقوله مسجدين الثالث ارباب السفر اي اذا كان مسجدا مسجدا على اكنافين
واحصرت كقول الاقامة وهو ضد السفر **لكن عقبت** احدث انذروها ومثل ذلك
الاعمال التيها وهما اي الله المدة للقيم من عقبت احدث ان ذلك ان عني من اليوم الثاني
لما فرغ من صلاة السجدة من اليوم الثاني قاله في المدة في ذلك **مسجد اخفاء** في الشهر انما
حنيفة من اول الرجل الى عاقبة **مسجد اخفاء** في الشهر انما حنيفة على طهارة طهارة بالاصابع
يتبدى من الاصابع الى الاق وهذا هو المسنون ولو بدلت الشاق الى الاصابع
اجزاء ولو بدلت اصابعه الى الاق والاصابع الى الاق **مسجد اخفاء** في الشهر انما حنيفة
قال امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه لو كان الدين بالقياس لكان المسجدين على طهارة
اكنافين لا حب الى من المسجدين على طهارة لكن رايه خطوط اصابع رسول الله صلى

وليس

هذا هو الوجه في اصابها الصابغ الثالث في اصابها

ابدا على وجه ظاهر الخف والسحب ان مسح بباطن الخف ولو مسح بظاهره جاز ولو على
جانب الخف او من قبل العقب او من جوانبها لا يجوز وصورة المسح ان يضع اصابع
يده اليمنى على مقدم خفه الايمن واصابع يده اليسرى على مقدم خفه الايسر وليدها جميعا
الى ان تقوى الكعبين وليفين اصابعه هذا هو السنون واما المقدور من مقدار ثلث
اصابع سوا مسح بالاصابع او خاص الما او صاب خفه ما لم يطرعه من رلث اصابع
ولو لم يمسح المسح لان المسح على الخفين لا يجزى الى منه مسح الرأس ولانه ليس بيد له لاله
محرم العذر على الغسل ولو مشا في اكلش المبتل ما المطر بخره ولو مسح برك
الاصابع وحافى اصول الاصابع والكف لا يجوز الا اذا كان الما متفطر او لو مسح
باصبع واحد او اصبعين لا يجوز ولو مسح لعود مقدار ثلث اصابع اخره
والفرض في المسح لذي التعدد قدر ثلث من اصابع اليد اي فرض ثلث اصابع
من اصابع اليد وقال الكوفي من اصابع الرجل والاول اصبع وقوله لذي التعدد يعني
للمقيم والمافر لان المسح له يوما وليله والمافر ثلثة ايام وليلها وان يكن في الخف حرق
واسع فذاك المسح على ما ع اي لا يجوز المسح على خفه فيه حرق كبير يمس منه مقدار ثلث
اصابع من اصابع الرجل حتى اصغرها لان الاصل في القدم الاصابع الثلاث
اكثرها مقام الاثر مقام الكل اي مقدار الحرق ما يمس منه ثلث اصابع من اصابع الرجل
وقوله في اظهرها اي في اظهر الروايات وذكرنا كما انه اذا اظهر اليهام واخرى معها لا يجوز لانها
يأويان اللثة وفارروا في معنى لا يجوز المسح على وان قلنا ان الخفاف لا يخلوا عن فله حرق عان
فالحق في الخف في النوع واخلوا عن اكثر فدرج في النوع ولا معتبر كرم الا انما اذا كان لا ينفذ بالشي
بل المعتبر ان سدوا من رلث اصابع كمالها وهو الاصح وتعد هذا المقدار في كل خفه واحد ولا جمع في
خفين لان الحرق في احدهما لا يمنع قطع السفر بالآخر بخلاف الثاني المتفرقة لانه حامل الكل وانكسر العود
نظر النجاسة ولو كان مقطوع الاصابع قال بعضهم بغير اصابع غيره وقيل باصابع وكثر القدم
دليل على كبرها وصغره دليل على صغرها فيعرف من هذا الوجه كذا في الايضاح وهذا كله اذا

لا ينفذ

كان الحرق من اسفل الكعب اما اذا كان فوقه فلا مسح المسح وان كثر او ليس مسح الخف بل هي اجنبيا وكل
من عليه غسل وجبا اي لا يجوز المسح للجنب على الخفين لان احكامه لا تنكسر عان ولا مرج في التزج عذاف
اكثر لانه يكثر وسفاهه ان من اجنب بعد الطهارة لا يجوز له المسح قوله وكل من علم على وجبا
يعني احايض والنفا وبعض الغسل بواحد الوضوء وبرع خفه واحد يعيد اي
ويقضي المسح على الخفين ما لم يمسح الوضوء لانه بعض من الوضوء وينقض ايضا تزج اكفر لانه احدث
اكثر الى القدم حسب رال المانع وهو اخف لانه لما اسرع ظهر احدث وكذا تزج احدثه لا تغذر كرجل
المسح والغسل في وطيف واحدة وحكم التزج ثبت بخروج القدم الى الارج وكذا باكثر القدم هو الصحيح وكذا
مضى المدة وان مضت مدة ينقض وغسل رجله بحسب فرض يعني اذا تمت المدة تزج
خفيه وغسل رجله وليس عليه اعادة بقية الوضوء والمعنى ان المسح على الخفين ينقض مضي
المدة والمسح اذا وجد الما اذا لم يجد لم ينقض قال فاض خان ما مسح الخف اذا قصد مدته وهو
في الصلاة ولم يكره ما فانه مضى على صلاته لان حاقه الى غسل رجله فلو قطع الصلاة وهو عاقر عن غسل
الرجلين فانه يتيم ولا حظ للرجلين في التيمم ولهذا كان المضى على صلاته اولى ومن المشايخ من قال
تفسد صلاته ولاول اصبع وكذا اذا انقضت المدة وكان كافر الغرض من اليد اذا رجعها جاز له ان
يصلح به كذا في الدر خيره لو مسح ايدهم دور مدته ايها الله في سفره وما من اقام في وقت سفر
الاقام وقت ارباب الحضر وان تكن من بعد هذا اقامة يسرع وتعمل كما هي حالته اي
ومن ابتد المسح وهو مقيم فسا فر قبل تمام يوم وليله مسح تمام ثلثة ايام وليا ليها وفاروا في رلث
لا يجوز له ان يمسح مسح المافر والاصل ان المعتبر في الاحكام المتعلقة بالوقت اخره كالصلاة اذا سافر
في اخر وقتها يصير فرض ركعتين ولو اقام فيه تنقلب رجا وكذا الصبي اذا بلغ في اخر الوقت لو
اسما الكافر يجب عليها الصلاة قوله وما من اقام من اهل السفر اي اذا ابتد المسح وهو
مسافر ثم اقام اي دخل مضره او نوي الاقامة فان كان مسح يوما وليله او اثنتي عشرة خفيه وغسل رجله
حتى لو كان ذكر وهو في الصلاة فسدت صلاته وان كان مسح اقل من يوم وليله ام يوما وليله
كما لو كان مقيما في اللبد او هذا للاختلاف فيه وهو معنى قوله وان يكن من بعد هذا اقامة
اي لو مسح الموق الذي كان لبس من قبل من حدث حاز فالبس الموق هو الحرق

وهو خف فوق خف الا ان ساقه اقصر منه ومعناه اذا لمس الحرف فوق الحرف مسحه عليه وانما الحرف
عليه شطرين احدهما ان لا يحلل بينهما حدث والثاني ان يكون الحرف فوق ساقه من الحرف فوق قوله فاقبس
فيه تنبيه على خلاف الثاني فان عند المسح الحرف فوق الحرف لا يجوز له المسح عليه قال ابن البدر
لا يكون له بدل ولنا ان المسح على اليد عليه ولم مسحه على المرفق لان تبعا للحرف استعملت او عرضا
فصار كخف ذي طاقين وهو يدرك من الرجل لا من الحرف وقوله استعملت لا يعني لا يمسح الحرف فوق يد
الحرف فكان تبعا للحرف في الاستعمال وقوله عرضا اي هو كالحرف في الاستعمال ودفع الا اذا غلب الرجل
على ما اذا لمس الحرف فوق بعد ما حدث لان الحرف حل بالحرف فلا يجوز له الحرف وقوله لو مسح الحرف الذي
كان ليس يعني لمس قبل ان يحدث اما اذا لمس بعد ما حدث فانه لا يجوز له المسح عليه لا يمسح الحرف
غير المستعمل وجوزاه في الخنثى واعقل وابن زياد قد روي رجوع الي الذي قاله اقصن
مسموعه لاي لا يجوز المسح على الحرفين عند ارجلهم الا ان يكونا مجلدين وهو ان يوضع احدهما
على اعلاهما واسفلهما او متعلين وهو ان يوضع على اسفلهما كالنعل وقوله ابو يوسف ومحمد يجوز
اذا كانا خنثين لا يستعان اي لا يرى ما كتفها قوله وابن زياد قد روي رجوع اي رجوع الي
خفيف الي قولها فار في الاخيرة رجع ابو حنيفة الي قولها قبل موته بلاء ايام وقيل له ايام
وعلم الفتوى قوله فضن مسموعه اي من ما رواه ابن زياد وكسعه من رجوع الي خفيف الي
قولها اي صتم واحفظ لان الفتوى عليه قالها في قوله مسموعه بعد علي بن زياد والحرف
هو ما يتخذ من القطن وقيل من الصوف قوله وجوزاه في الخنثى عند الخنثى ان يقيم على انفاق
من غير ان يربط بشي لا مسح في فلا نس وبرفع ولا على الفقار والشاش رفع القلائد
رفع قلنسوة والقلنسوة كثر من الكوفية يلبسها الا عجم على رءوسهم والبرقع يجعله المرأة على وجهها
تد وامنه العتيان والقفاز بضم القاف وتشد القاشي يجعل على اليدين كس قطن له ازاري
عليه الا بعد يتعل من ثمة البرد والشاش شي يتعم به اولوا الهبات على رءوسهم وكذا لا يجوز المسح
على العمامة والتعليق لانه لا يشق خلعهما وقوله فعلى اي فاحفظا وعي المعاني من ربة
الكسر على غير وضوء جاز له المسح على فاحفظوا لاي يجوز المسح على الجبار وان شددتها على غير وضوء
واجبار هي العبدان التي يجبرها الكسر واجري احكامها فيها اذا شددتها بخرق او الكسر
وجعل على العكس والدوا والمحدث واجنب في ذكر سوا والمسح على الجبار بخلاف المسح على

الخنثى

الخنثى باربعة اشياء احدها ان اجبره اذا سقطت عن بر يكتفي بغسل موضعها بخلاف
الخنثى فان احدها اذا سقطت يجب غسل الرجلين والثاني اذا سقطت من غير يد
ومثلهما مرة اخرى ولا يحل عليه اعانة المسح والثالث ان مسحها لا يتوقت والرابع اذا شدد
على طهارة او على غير طهارة يجوز المسح عليها بخلاف الخنثى قوله فاحفظوا اي فاحفظوا
هذه الاربعة اقسام قال في الوقفات رجل خرج فحاف ان غسل يده مسح على العصابة فقطت
العصابة فادب لها بخري فلاحسن ان يعيد المسح وان لم يجد خراة كما اذا مسح راسه ثم
فانه لا يجب عليه المسح ثم المسح على كبري يكتفي مرة واحدة على الاصح ويشترط الاستيعاب في مسحها
فلا قال الحسن بن زياد علي اصله في المسموحات يعني ان عند الحنث حو المسح على اثر الجبر
ولا حو على النصف فادون اجماعا فيجعل قوله في النظم فاحفظوا على النية ما قام احسن
وقال علي النفي انما حو المسح على الجبر وان كان بعضها على الصحيح يكون تبعا للحرف لانه
لا يمكن شدة الجبر على جرح خاصة وعلى هذا عصابة المغتصده ان يمسح على العصابة مالم
في العرق لا يبطل المسح سقوط يحصل من غير يد وليد يبطل اي اذا سقطت اجبر
من غير يد لا يبطل اي اذا سقطت اجبر من غير يد لا يبطل المسح لان العذر قائم وان
سقطت عن يد يبطل لزوال العذر ولو سقطت عن يد وهو في الصلاة استأنف الصلاة
لان قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل كما تقدم اذا اراد في الصلاة باب الاحكام
دوات احبب تقبض بالعلم اي قبض لما قدم ذكر الاحداث التي يكثر وقوعها من الاصغر
والاكر والاحكام المتعلقة بها اصلا وخلفا ذكر عقيب ذلك حكم الاحداث التي يقل وقوعها وهي احبب
والنفاس ولهذا المعنى قدم ذكر احبب على النفاس لان احبب اكثر وقوعا منه واحبب في اللعنه
الخروج الدم من الفرج على اي صنف كان من ادمية او غيرها حتى قالوا خاضت الارنب اذا خرج
من فورها الدم وفي الشرح عبارة عن دم مخصوص اي دم نبات ادم من يخرج مخصوص هو موضع الولاة
من شخص مخصوص احذر اراعي التغيره والايه في وقت مخصوص وهو ان يكون في لوانه ميتة
مدة مخصوصه اي لا تزيد على العذر ولا تنقص عن الثلث ويقال في تغييره شرعا ايضا هو الدم
اكان من رهم امراه سليمة من الدوا والصغر قولنا سلمه من الدوا اشتد اراعي المتخاضة قوله
يفيض بالعلوم اي فيض اي يسرع ويشهر تعالى فاض واستفاض اي شاع في الناس واشهر

وقوله اي فيض منصوب تحت المصدر محذوف يعود الى فيض واي مكانة تفخيم وزاياه في
وصف النبي صلى الله عليه وسلم في احب من عن معرفته ايامه الثلاث اذني مدته وان يكن دون ثلث قد
جري فهو استحضات لعذر قد جري اي اقرمه احب من ايام وليلاتها وما بعض عن ذلك
فليس كفيض وهو استحضات لقوله عليه السلام اقل احب من ثلثة ايام ولياليها واكثر عشرة ايام
وقال ابو يوسف يومان واكثر اليوم الثالث اعبار بالكثر بالنظر لان اكثر من اليوم الثالث يقوم
مقام كل اذ الدم لا يسيل على اللولا وقال الرافعي يوما وليلة وقال مالك اقل ساعه لانه
حدث فلا يتقدر اقل بشئ كسائر الاحداث وقاسه على النفاس وقوله دون ثلث قد جري اي
سال وخبره وقوله هي استحضات لعذر قد جري اي لعله وفساد او عرق انقطع وقدره
ان فاطمه بنت ابى جهمش والد النبي صلى الله عليه وسلم اني استحيض فلما اطهر واخاوان لا يكون الحيض
بهلام حفظ قال عليه السلام ليس دكن كفيض وانما هي ركضة من الشيطان او عرق انقطع او
داعرض فتوضي لوقت كل صلاة وصلى قالت هو اكثر من ذلك اني ارج الدم كما قال اجبتني
والنهي وصلى ولو طهر الدم على احصيه وقولها ارج الدم بجاي اسلمه تبديلا وتقال مطر حجاج
اذا انصب جد او النجس ليلان دم الهدي وفي احدهما افضل الحج البع والبثج والحز اعلى مكة
والرايد دم استحضات لهن فاسد اي اكثر احب من عشرة ايام والرايد استحضات لاعتداله لانه
دم علم وفساد وقوله لهن اي للنفاس وما ترائي جرح او صفوه في الوقت تحضض وكذلك
الكدر حتى يركى البياض يضحى خالصا فقد عذبي الحيض عنها ساجدا واطل الثاني
محض الكدر الاعقب حمرة او صفوه اي ما تراه المرأه من حمرة والصفوة والكدره في مدة
احيض فهو حيض حتى تترك البياض خالصا وسوارات الكدره في اول ايامها او في اخرها فهو
حيض عند ما بعدت او تاقرت وقال ابو يوسف ان راسها اول ايامها لم يكن حيض وان راسها في
اخر ايامها كانت حيض فمعه عنده لا يكون حيض الا اذا تاقرت لان خروج الكدره تخرج عن الصفوة
فاذا الدم هدام امكن جعلها حيضات وما اذا دام بعد هدام فلو جعلناها حيضات كانت متنوعة المتبا
وما تقولان ما كان حيض في اخر ايامها كان حيض في اول ايامها كما حمرة لان جميع مدة الحيض في
حكم الواحد وما قال ابو يوسف ان خروج الكدره تخرج عن الصفوة انما هو فيما اذا كان
مخرج من اعلاه اما اذا كان من اسفله فالكدره تخرج قبل الصفوة وهذا المخرج من اسفله
لان في الرحم منكوس فتخرج الكدره اول الكبره اذا انقب اسفلها قوله بعد عند الحيض عاشر

اي واهبها من فاعل اذا رأت البياض خالصا فقد طهرت وانما خص المرتفع يقال يحض وهو من شخص
اي ارتفع وشخص من بلد الى بلد شيئا صا ^{اي} وتسقط الصلاة في رايده وتحرم الصوم
الى انصرامه ^{اي} الى انقضاءه ومعناه ان احب من سقط عن احب من الصلاة لا الى قضا وحكم
الصوم الى ان ينقض والها في ايامه وانصرامه يعود الى الحيض وانما قال في الصوم يحكم وفي الصلاة
تسقط لان القضاء في الصوم واجب فلا بد من ذكر السقوط فيه والصلاة لا تقضى حتى ذكر السقوط
وانما سقط القضاء في الصلاة لنضاعها وتكررها في شهر فتشق قضاها ولا تشق في قضاء
الصوم واذا سقطت الصلاة عن احب من لا يقضيها في قضاء في وقت كل صلاة في وقت كل صلاة
وتتعد مستقبل القبله تذكر الله تعالى مقدار الصلاة تشبهها بالمصلين حتى لا تترك العار
فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا استغفرت احب من في وقت كل صلاة سبعين مرة
عقر الله تعالى لها سبعين دينا وعلى هذا قال بعض العلماء كنت لا اترك مجلس حتى بعد موت حتى
لا اترك العار ولمع المسير والطواف والروح لا يقر بها عفا قال ^{يعني} ان احب من لا يدخل
المسجد ولا يطوف بالسب وكذا احب الصا وسط المسجد حتى لا يجر الحاصل والحب
عليه لانه في حكمه فان قبل الطواف لا يكون الا بدخول المسجد وقد عرفت معهما من في القادر في
حكم الطواف قبل بصور ذلك فيما اذا احبها المحض بعد ما دخلت المسجد وشرعت في الطواف
دوله والروح الروح عفا قال اي لا يسهار وجهها لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن فان
انما هي غير مستحرم فحله التوبه ولا تغفروا وقيل يجب ان يصدق بدينار وقيل بنصف دينار
والتوفيق بينهما ان كان في اول احيض فدينار وان كان في وسطه او في اخره فنصف دينار وان قبلها
وبصاحبها وسمع مع حبه ^{يعني} ما بين المرأة والركبه عندها وقال محمد يستمتع بحبها
ويحتمل شعاع الدم لا غير وهو موضع ولا يجر لها ان يكتم احب من روحها اي معها بغير
علم وكذا الاجل لها ان تطهر انها حايض من غير حيض لتنفج مجامعها لقوله عليه السلام
لعن الله الفاحشه والمغوصه فالغايضه التي لا تحار روحها انها حايض حكمها معها بغير علم
والمغوصه التي تقول لروحها انها حايض وهي طاهرة حتى لا تحار معها او اما الوطى في الدبر
فخرج في حالة الطهر واحيض لقوله تعالى فان طهرت من حيث امرتم الله يتجنبه في احيض وهو

الفرج وقار عليه السلام آتيان النافي اعجاز هن فرج وقال ملعون من اتى امرأة في دبرها ولا
سقط الله الى اجله الى امرأة في دبرها ولا ان الله حرم من الزوج حرمها فانها الولد كالارض للرجل
وقال تعالى ساكن حرمك وهذا دليل على حرم الوطئ في البر لا في موضع الفرج لا موضع
الجماع لان مروج الولد هو الفرج ولان الله تعالى حرم وطئ الحائض وبشر بسبب بقوله تعالى قل هو
الذي حرم مع وهو الادمي واما بعد طهرها منه والدبر لا يقارن الا في مكان محرم بالبدن قوله
لا يقربها عفا فاني لا اعرفها تورعا وامتناعا لقوله تعالى ولا يعرفون حتى يظهرن والعفاف
اللفظ تعال عفا عن احرام يعف عفا فاعف عفا فاني كف عنه واعلم ان الاحداث ثلثة صغير
وسيط وكبير فالصغير واجب الوضوء لا غير كالبول والغائط والدم والحيض اذا خرجا من
البدن والقبح اذا امتلا الفم وما اشبه ذلك واحداث الاوسط هو احشاء واحداث الكبير حيض و
والنفاس فتاشر احداث الصغير في الصلاة وسبحه التلاوة ومسح المصحف وكرامته الطهور
واحداث الاوسط تاتى هذه الاشياء كلها ويريد عليها حرم قراءة القرآن ودخول المسجد
واحداث الكبير تاتى حرم هذه الاشياء كلها ويريد عليها حرم الصوم وحرم الوطئ
قال في الفتاوى امرأة تحيض في دبرها فانها لا تدع الصلاة وهي ان تغسل عند انقطاع
الدم فان امسكت روجها عن وطئها كان احب وافضل ولمنع الصلاة والصوم ولا تقضي سوى
الصوم لنص قوله وهو قول عائشة رضي الله عنها كانت احدا على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم اذا طهرت من حيضها تعصى الصيام ولا تقضي الصلاة ولان في فضا الصلاة تنقض
ولا تنقض في قضا الصوم قال في النهاية والمعنى في ذلك ان اشتراط الطهارة عن الحيض
والنفاس في حق الصوم ثبت نصا بخلاف القياس بدليل صحيح من اجنب الحديث الصحيح من
الظاهر فلو كان اثر في الادا دون القضا واشتراط الطهارة عنهما في حق الصلاة ثبت على
وفق القياس فلذلك اثر في حق الادا والقضا لان النص الذي معقول المعنى يتعدى
من موضع الى غير موضع الذي لا يعقل معناه فان حكمه ينحصر في الموضع الذي
ورد فيه النص لا لايقرا القرآن ايضا جنب ودار حيض ونفاس فاكثروا اي لا يجوز
لخاص ولا جنب ولا نفاس قراءة القرآن لقوله عليه السلام لا يقرب الحائض ولا الحيض من القرآن
ولا ياتر القرآن بوضوءك على غير فلا يجوز وكذا لا يجوز القراءة طاهر الوطئ وطاهر هذا

ان الابه وما دونها سوا في التحريم وقال الطحاوي كور لم يادون الابه والاولاد
قالوا الا ان لا يصعد مادون الابه لقوله قتلان يقول احمد بن محمد الكوفي والشيخ
م الاكل او غيره قائم الابه بانهما لا يمنعان من ذكر الله تعالى وكذا اذا قال ايه على سبيل
الدعاء لم يصعد بها لقوله رب اغفر لي وكذا لا يجوز لهم قوله النوراه والاخليل والنور
لان الكل كلام الله تعالى فان كانت احاديث او النفا جعلت خارجا لها ان تلقى الصبيحة
كل كلمة وتقطع بين التماس على قول الكوفي وعلى قول الطحاوي تلقىهم نصف ايه ولا
تلقىهم ايه تامر واما جواز واليهما ذلك لانها مضطرة الى التعليم وهي لا تقدر على رفع
حدها فعلى هذا لا يجوز الجنب ذلك لان تقدر على رفع حده وهل يجوز الجنب كتابة القرآن
قال محمد احب ان لا يكتب وفيه منية المصلحة لا يجوز ذلك اصلا وفي الحديث كره له ان
اذا كان مائة اللوح والبياض وان وضع اللوح والساحل على الارض وكتب من غير
يضع يده على المكتوب لا بأس به واما اذا وضع اليمنى بالقرآن فلا كراهة ولا بأس
لهم ان يقرأوا التبييع والاعاء واللينحون الا اذا قال الكوفي لا يقرأ القرآن في المحل
والمعتل واحكام عند ما وقال محمد كور في احكام لان معصية الغسل وليس يحمل الحائض
فان قيل هل حدث احض اغلظ ام حدث احكام قيل حدث احض اغلظ لانه يمنع
صوم الصوم ويقتضي فرض الصلاة ويمنع الوطئ بخلاف اجنب وقوله فاكثروا يتبين على
نحوه ما لك فان عدل الحائض ان تقرأ القرآن دون اجنب لان اجنب يقدر على رفع حياءه
بالاعتقاد والاحيض عاجز عن ذلك ولا يمس المحدثون مصفيا ولا غلافا متجاوفا عرفا
كلا ولا الدرع في الابه الاوراسه وقام اي ولا يجوز طهر من المصن الا ان ياتيه
بغلاف او بغلافه لقوله عليه السلام لا يمس القرآن الا طاهر وغلافه ما يكون متجاوفا عن
متجاوفا عنه بان يكون ثانيا لثابت المكان والممسوس كالخيط والحب دون ما هو متفضل
به لا اكلمه المسوس هو الصحيح وعند البيهقي في العلاء هو اكلمه المنضبط والصحيح هو
الاول وعلم الفتوى وسقى قوله فاعرفوا ان اكلمه تنفع للمصحف واذا لم يحركه لم تنفع
وكذا لا يجوز وضع اصابع على غير المكتوب فيه عند التقليب لان يتجرم وكذا لا يجوز

استحاضة وان كان في كلاهما ما لا يصلح ان يكون حيضا كان كل استحاضة ومن اصله انه لا يتبدى احيفض
بالطهر ولا يختم به سواء كان قبله دم او بعده دم وان لم يكن قاله في الهداية والاخذ بقول ابي
يوسف السريسي السير على المفتي والمستفتي وفي الوجيز الاصح قول محمد وعليه الفتوي
وفي الفتاوى الفتوي على قول ابي يوسف سهل للذوالاصول عند زفرانها اذ رأت من الدم
في الترمدة احيفض مثل اقله فالطهر الموطأ لا يوجد الفصل وهو كدم مستمر واذ لم تزد في اكثر
مدة احيفض مثل اقله فانه لا يكون شي من ذلك حيضا بيان هذه الاصول امرأة رأت يوما
دما وثمانية ايام طهر او يوما دما وهو حيض كدم عند ابي يوسف ويكون الطهر المتتابع كدم مستمر
وعند محمد وزفرانها لا يكون شي من ذلك حيضا اما عند زفرانها لم تزد الدم في الترمدة احيفض مثل اقله وعند
محمد الطهر اكثر من الدمين وليس احد الجاهل ان يكون حيضا ولو رأت يومين دما وسبع ايام
طهر او يومين دما او يوما دما وسبع ايام طهر او يومين دما فعند ابي يوسف وزفرانها العدة كلها حيض
اما عند ابي يوسف فطاهر واما عند زفرانها رأت في الترمدة احيفض مثل اقله وعند محمد لا يكون شي
ذلك حيضا لان الطهر اكثر من التمه ايام وهو اكثر من الدمين وليس احد الجاهل ان يكون
حيضا ولو رأت ثلثة ايام دما وثمانية ايام طهر او ثلثة ايام دما فعند ابي يوسف وزفرانها العدة
كلها حيض لما بينا وعند محمد الثلثة تكون حيضا من اول العشرة في الفصل الاول ومن
اخره في الفصل الثاني وما بقي استحاضة ولو رأت اربعة ايام دما وثمانية ايام طهر او يوما دما
او يوما دما وثمانية ايام طهر او اربعة ايام دما فعند ابي يوسف وزفرانها العدة كلها حيض لما
على قول ابي يوسف وزفرانها واما عند محمد فلان الطهر مثل الدمين فلا
يفصل ولو رأت ثلثة ايام دما وثمانية ايام طهر او ثلثة ايام دما فعند محمد كل اثني عشر يوما فعند
ابي يوسف وزفرانها من اولها حيض ويومان استحاضة وعند محمد الثلثة الاولى
حيض والباقي استحاضة لان الطهر اكثر من الدمين الذي رأتها في العشران الدمين
في العشر اربعة ايام والطهر ثمانية ايام وهذا معنى قولنا في الاصل بعد ان كان الدمان
في العشر وصورة ابد الحيفض بالطهر وختمه به عند ابي يوسف هو ما اذا كان

عادتها

عادتها عشرة ايام من اول كل شهر فرات مرة قبل عشرين يوما وما وطهرت عشرين يوما
كلها ثم رأت بعدها يوما دما فاما ما العشرة حيض كلها والدم الذي رأت في اليومين
استحاضة وقوله فاعقل اي فاعقل هذه الاصول الذي ذكرناها وتحققها قال
ثم اقل الطهر نصف شهر وليس للاكثر قدر فادري اني اقل الطهر ثمة عشرين يوما
يعني الطهر الذي يكون واحد من طرفيه حيضا وقال عطا وكس بن اكرم اقله عشرين يوما
لاشتمال الشهر على احيفض والطهر عادة وقد يكون الشهر تسعة وعشرين يوما وكذا احيفض
عده ايام واكثر الطهر تسعة وعشرين يوما قلنا مدة الطهر نظيمة الاقامة من حيث ان يعود
بها ما كان تنسقط من الصلاة والصوم ولهذا قدرنا ان اقل احيفض ثلثة ايام اعتبارا
باقل السفر وقوله قادر تنبيه على ما قلناه من قياس احيفض والطهر على مدة السفر والاعمال
وعلى هذا اكمل عطا وكس بن اكرم وقوله وليس للاكثر قدر فادري اي ولا غاية للاكثر
مدة الطهر اي ما دامت ظاهرة فانها بصوم وتصلي وان استغفر في ذلك تسعة وعشرين
قال الا اذا احتج لضبط العدة فالطهر شهران بلي زياره فتتضمن عدة من اصل ذلك
بسبع اشهر تولت ومن اصلت حيضها والطهر لا تعد سنت اشهر وسبعمائة
يعني ان اقل الطهر في غروبها ولا غاية لاكثر الا اذا احتج اليه لضبط العدة حينئذ يكون
لاكثره غايته ~~الطهر~~ عند عامة العلماء خلاف ابي عصبه واما حجاج اليه عند ضبط
العدة في زمان ~~الطهر~~ ببيان امرأة استمر بها الدم ونسبت ايام حيضها وطهرها فان
طهرها مقدر على قول الاكثرين واخلفوا في قدره فقل شهرين وصح صاحب الوجيز لانه
اربعة امثال الطهر وهو الصحيح كما قدره واكثر النفاس اربعة امثال اكثر احيفض لانها دما في
وهذا ان طهران فان جرى احدهما جرى الاخر وقيل قد روي بسنة اشهر الاساعده
ومعنى العدة على الاول بسبعة اشهر وعلى الثاني تسعة عشر شهرا الا ثلث ساعات
قال المصنف رحمه الله واكثر مشايخنا على تقدير الطهر شهرين الا انه قال انما تنقضي عدتها
بسبع اشهر وعشرة ايام الاساعه لانها ما تكون طهرها في اول احيفض فلا يحسب

تلك الحيضة فيها الايام اطهار وهي ثلث اشهر وثلاث حيض وهي شهر واحد متى طلقها
فيها حمل ان طلقها في اولها فلا بعد بها وهي عشرة ايام فذلك كله شهر اشهر وعشرة ايام الاساعدي
الاعم التي مضت من الحيض التي وقع فيها الطلاق وهذه المسيلة احكام اخرى في الصلاة
والصوم يطول ذكرها ونذكر منها ما يتدل به على شيء من ذلك فتقول امرأة استمرها
الدم ونسيت ايام حيضها وايام طهرها ولا تعرف وقتها ولا قدر فانها تجعل ذلك على اكثر ايامها فان لم يكن
لها رأي لزمها ان تغسل لكل صلاة من وقت اصلاها مادام الدم مستمرا لان ما من وقت الا وجوز
ان يطهر فيه وتصلح فيه وتصوم احتياطاً للعباد ولا يطهار زوجها لئلا يكون حايضاً وتعيد
صوم عشرين يوماً من شوال منواله لان لا يمكن استيفاء العشرة التي في رمتها الا بيقين الا ان ذلك
لجواز ان تكون العشرة الاولى او بعضها حايضاً فافاد ان اردت ان تنقض عشرين في شهر وعشرين في شهر اخر
قصت في غير الوقت التي قصت فيه اول مرة فان كانت عليها صلاة فنقضتها واعادتها بعد من
عشرة ايام وفي المحيط مبتدأة رات عشرة ايام وما وسه ايام طهر اتم استمرها الدم قال ابو عبيد حبيها
عشرة ايام وطهرها سنة حتى ان عدتها تنقضي من الطلاق ثلث سنين وثلاثين يوماً وقال
الميداني طهرها سنة اشهر الاساعدي لان اقل المدة التي يرتفع فيها الحيض ستة اشهر وهي اقل
مدة الحمل الا ان من العادة ان مدة الطهر اقل من مدة الحمل فتقضى ما يسير او هو الا على
هذا القول تنقض عدتها في الطلاق بنحو عشر شهر الاثنتي عشرة ساعة لجواز ان يكون وقع الطلاق
في حالة الحيض فيحتاج الى ثلثة اطهار كل طهر ستة اشهر الاساعدي وكل حيضة عشرة ايام **قال**
دم استحضات النسا حكم حكم الرعا في لا يزيد رمد لا يمنع الصلاة والصيام ولا يكون وطها واما
دم الاستحاضة حكم حكم الرعا في لا يمنع الصلاة والصوم ولا الوطى ودم الاستحاضة هو ما تراه المرأة اقل
من ثلثة ايام واكثر من عشرة ايام وكذا ما تراه الحمل من الدم يكون استحاضة ولو تراه ثلثة ايام وعشرة ايام
ذلك استحاضة والفرق بين دم الحيض ان دم الاستحاضة اصغر من دم الحيض ليس له راحة ودم الحيض
متغير اللون يخش من الراحة اذا استمر الدم فوق العشرة وعارة المرأة ذات قدر
رودت الى العادة فاحفظ تدرى يعني اذا اراد الدم على عشرة ايام
والمرأة عارة معروفة ردت الى ايام عادتها وما زاد على ذلك فهو استحاضة وفائدها ردها انها

نور بقضاء ما تركت من الصلاة بعد العارة ولو راد على عادتها الا انها لم يور للعشرة كما
اذا كان عادتها خمسة ايام فدرت في المرة الثانية سبعة ايام قال ابي بصير في نور العمل والصلاة لان الزيادة
متروكة بين الحيض والاحتياط لا يبالى بالانقطاع قبل جاوز العشرة وهو موهوم
فلا سرك الصلاة بش موهوم وكان المبدأ ان يقول لا نور نكح وهو الاصح لان عارفها حايضاً يبين
وخروجها من الحيض سرك لان دليل تعاقبها حايضاً طاهر وهو روية الدم وهذه الزيادة لا يكون لها
الابسط الا بغير راحة حتى ياوز العشر وذلك غير ثابت في الحال فنبهت حايضاً لانها لا يجوز العشرة فافاد
فجديد نور بقضاء ما تركت من الصلاة بعد العارة واعتبر هذا في المبتداه فانها لا نور بالصلاة
والاعتدال من روية الدم ما لم ياوز العشرة قوله فاحفظ تدرى اي فاحفظ هذا التقدير الذي ذكرناه
لمترك المعان وتعرف الصواب **قال** من استحيضت في ابتداء البلوغ فالحشر في الشهر جميع المبلغ
قوله في ابتداء المبلغ يعني البلوغ اذا ابتدأت مع البلوغ مستحاضة فحصى عشرين ايام كل شهر واما في استحيض
لان عارفها حايضاً يبين فلا يخرج عنه بالثبوت وسماها رعون يوماً لان ليس لها عارة ردت بها وهذا يطلق
قول الجسعي وغيره وقال ابو يوسف يؤخذ لها في الصلاة والصوم والرجوع الا في الارواح بالاكث ولا يطهار زوجها
حتى مضى العشر وقال زفر بن محمد لها بالاكل في جميع الوجوه لان الاكل متفق عليه في كونها حايضاً وبما رآه
مخلف في فلا يثبت حياء قوله في ابتداء المبلغ اي في ابتداء البلوغ **قال** فالحشر في الشهر جميع المبلغ اي
بمبلغ الحيض لانه اكثر **قال** والمستحاضات يجدن الوضوء لكل وقت لصلاة تنقض كذا الرعا في المحرم
والنفاء والحكم والحو وبول سلسا ثم يصلون بذكر الطهر في الوقت ما سادى ما مل تدرى
معناه ان المستحاضة ومن بلس البول والرعا في لا يوضون لوقت كل صلاة فيصلون بذكر الوضوء ما شاء
من الغرض والنوافل والندور والواجبات مادام الوقت باقياً وقاراً في راحة تنقضها استحياضة
لكل صلاة مكتوبة واختلف بيننا وبينهم في المستحاضة وصاحب السلس والانتطلاق والافعال واما الجرح والرعا في
فلا يراه حدنا اصح ان في قوله علم الله المستحاضة تنقض لكل صلاة ولا تطهر بها ضرورة لاد الصلاة المكتوبة
فلا تبقى الصلاة بعد الفرج منها في حق المكتوبة اما في حق النوافل ففيها بقية عنده ايضا ولنا قول علم الله
المستحاضة تنقض لوقت كل صلاة والمراد بالاول اي المراد بالصلاة المكتوبة في الحديث الاول الوقت في الصلاة
تذكر ويرد بها الوقت قاراً في حال اضاعوا الصلاة اي اوقات الصلاة وقاراً علم الله اي اياما ذكرتها في نيتها

وصليت وكنت تقارئك لصلاة الفجر اي لوقتها وهذا معنى قوله في النظم نامل تدريجي والمراد
بقوله والفجر يعني استطلاق البطن ويجب علي المستحاضة المنتهي الوقت كل صلاة كذا في الفتاوى
ويبطل الظهر اذا الوقت خرج واستأنفوا غيرها بلا حرج يعني ان اصواب هذه الاعذار
الاصغر الذي ذكرناها سلاطهم انهم اذا خرج الوقت ويلزمهم استئناف الوضوء لصلاة اخرى وقارن
استأنفوا اذا دخل الوقت فانما توضوا حين طلع الشمس اخرج حتى يذهب وقت الظهر عند الحنفية
ومحمد وقارن يوسف وزفر اخرجهم حتى يدخل وقت الظهر وحاصل ان طهارة المعدور تنقضي
مخرج الوقت ما حدث ما حدث الباقى عند اي حنفية ومحمد وبخلاف الوقت عند زفر وعند اي يوسف
بالدخول والخروج وفائدة اذا اوضى المعدور قبل طلوع الشمس ثم طلعت الشمس يبطل الوضوء
عند الثلاثة وقارن زفر لا يبطل لعدم الدخول ولو توضا قبل الزوال ثم زالت الشمس لا يبطل عند اي
حنفية ومحمد لعدم الخروج وعند اي يوسف وزفر يبطل للدخول ولو توضا يوم العيد لصلاة العيد
هل ان يبطل به الظهر عند الحنفية ومحمد وقارن بعضهم لانه خرج وقت صلاة العيد وهو قول
اي يوسف وزفر وقارن بعضهم لم ذلك وهو الصحيح لان صلاة العيد في معنى صلاة الضحى ولو
توضا للضحى جاز ان يبطل عند اي حنفية ومحمد وقوله بلا حرج اي بلا شك ولو صحه طهر
رب عذر لم ينقض الادخول العصر وعند يعقوب دخول الظهر بعض وعند الهادي
فادري هذا ابتاعه الاصل الذي ذكرناه ان طهارة المعدور لم يبطل الا مخرج الوقت عند اي
حنفية ومحمد وقارن يوسف يبطل بالدخول والخروج وقارن زفر يبطل بالدخول لاخر وفائدة اذا توضا
المعدور بعد طلوع الفجر ثم طلعت الشمس تنقض وضوءه عند الثلاثة لان الوقت قد خرج وعند
زفر لا ينقض لانه لم يدخل وقت الزوال وكذا اذا توضا وقت الضحى جاز ان يبطل به الظهر
عند اي حنفية ومحمد وعند اي يوسف وزفر ينقض الوضوء بمرور الشمس وقارن
وقارن ومحمد في كل وقت بعضهم فان فقد وقتا ما عالج النقض او وصار ذا السداه انتفاؤه
يعني ان العذر الذي ذكرناه من هذه الاعذار اذا استمر في جميع الوقت ووجد بعضهم في كل وقت
فان حاكم حاكم المستحاضة يتوضا لوقت كل صلاة وقوله وقتا ما عالج النقض اي اذا ارتفع العذر قبل
دخول الوقت اي ان دخل الوقت وانقضى ولم يكن بعذر فان حاكم حاكم الظاهر وقد زال عذره وانقضى

لثمة **فصل حوى ما يل النفاس وحفظه بذكر كل ناسي النفاس**
هو الدم اخرج عقيب الولادة واشتقاقه من يضي الدم بالدم او خروج النفس وهو الولد
تعال نفست ونفس بضم النون وفتحها اي ولدت ولما في الحصى والبال الي
نفس نفست بفتح النون لا غير وهو ما شوذ من النفس وهو الدم والنفا بضم النون
الفا والمدا صاحبة النفاس ثم النفا من خارج الدماء بعد الولادات من النساء
اعلم ان حكم النفاس حكم الحيض في كل شئ الا في البلوغ والعفة والمبشر بصورة
ذلك ان يقول البلوغ لا يتصور لانه قد حصل وفي استبراء حارته حاملا فقبضها
ووضعت عنده وبقي ولد خرف بطنها فالدم الذي تراه بين الولدين نفاك
ولا يحصل المبشر الا بوضع الثاني وصورة العدة اذا قال لامرأه اذا ولدت فانت
طالق فانها كالحائض في العدة اي ثلاث حيض بعد النفاس فصدق في له وثلاثين يوما
على رواية اي يوسف عن اي حنفية وما يبيع علي رواه الحسن بن رباح ومن سئل بها
عنا قول اي يوسف واربع ومن سئل بها علي قول محمد علي ما يليه بعد انما الله تعالى
وما تراه من دم قبل الولد هو استحياضات دم كان قد منعاه ان الدم الذي تراه
احامل وما تراه في حال ولادتها قبل حروجه الولد اسما صم بعن قبل حروجه اكثر الولد
حتى ان الصلاة كتب عليها وفي الهداية يصرفها خروج بعض الولد فما روي عن
حنفية ومحمد فعلى هذا لا عت عليها الصلاة الا ان كل كلام على ان المراد البعض
الاكثر فينفق الجوابان وفي قاضي خان عن محمد اذا خرج راس الولد فالحكم بصفه
يكون نفاسا وان خرج رجلاه او لاقام كحجم كانه لا يكون نفاسا وما روي عن اي حنفية
من لا دورجل او اصبع فهو ولد والدم عقبه نفاس وتنقض الوضوء العدة ويصير
اكاره ام ولد ومحمد اذا علق الممس بالولادة وادام يمين شئ من لا يثبت شئ من هذه

الاحكام والدم الخارج عقيب ان كان ذلك في وقت حيضها وبلغ نصاب الحيض فهو
حيض وان كان في غير وقت ان كان قد طهرت في وقت حيضها من غير ان
وان لم تكن طهرت مرتين وكان بعد طهرت فهو حيض عند ما وقال ابو حنيفة موقوف على ما هو
المعروف عنه واربعون اكثر النفاس وليس في الاقل من مقياس معناه ان اكثر النفاس
اربعون يوما عندنا وقال ابن ابي ستيون بوجها والمعنى في ان الرحم يكون مسدودا ولول
فيخرج خروج الحيض ويجمع اربعة اشهر ثم بعد ذلك ينفخ فيه الروح ويتخذ دم الحيض
الى ان توضع فاذا وضع دم ذلك الدم المجمع في الاربع الايام وقال ابو حنيفة المرأة في كل شهر
واكثره عشرة ايام فيكون ذلك اربع مرات اربعين يوما وعندها في ما كان الحيض
يوما كان الدم الذي في الايام ستين يوما قوله وليس في الاقل من مقياس يعني ان اقل
النفاس لاحد في حق الصلاة والصوم اما اذا اقبل الحيض في وقت العدة فلا حرج
ان يقول للمرأة ان ولدت فاستطاع فقالت بولده قد انقضت عدي عند اي حنفية
اقل فيه وعشرون يوما اذ لو كان اقل ثم كان بعد اقل الطهرت ثم عشرين يوما كحل من
مدة النفاس فيكون الدم بعد نفاسا وعند اي يوسف اقل احد عشر لان اكثر الحيض
عشرة ايام والنفاس في الحالة اكثر من الحيض وزاد على بوجها وعند محمد اقل ساء لان اقل
النفاس لاحد فعلى هذا الاصل في اقل من ثمانية ايام في رواية محمد عن اي
حنيفة وفي رواية اخرى عن اي حنفية لا تصدق في اقل من مائة يوم وقال ابو يوسف تصدق في
ثمة وستين يوما وقال محمد في اربعة وخمسين يوما وساء ووجه الترخي على رواية محمد عن
اي حنفية ان يقول في عشرين يوما نفاس وخمسة عشر طهر فذكر اربعون يوما ثم ثلث
حيض كل حيض في ايام فذكر في عشرين يوما وطهران بين الحيض ثلثون يوما فذكر في ثلثون
يوما وعلا رواية اخرى ثلث حيض عشرة ايام وطهران ثلثون يوما مع اربعين يوما
فذكر ما به يقع وانما اخذ بها ما اكثر الحيض في هذا الزمان لان قد اخذتها اقل الطهر
وفي رواية محمد اخذها في الحيض ثمة ايام لانه هو الوسط ويخرج قول اي يوسف ان النفاس
عنده احد عشر يوما بعد في عشرين طهر او فذكر في عشرين يوما ثلث حيض تسعة ايام

وطهران ثلثون يوما فذكر في عشرين يوما ويخرج قول محمد ان النفاس عده ساعة
ثم ثمة عشر طهر اثم ثلث حيض تسعة ايام ثم طهر ان ثلثون يوما فذكر اربعة وخمسين
يوما وساء والدم ان جاوز اربعين ردت الي عادتها يقينا وان تكن من قبل ذلك لم يلد
فا حسب لها بالاربعة لا ترو شي اذ جاوز الدم الاربعين وقد كان بها عار معروف
في النفاس ردت الي عادتها سوا ختم معروف بها بالدم او بالظهر عند اي يوسف وعند محمد ان كان بالدم
فكذلك والا فلا على ما مر في الحيض مثل ان تكون عادتها ثلثون يوما فوات عشرين يوما وطهرت عشر
ثم رأت بعد ذلك دما جاوز الاربعين فانها ردت الي عادتها ثلثين يوما عند اي يوسف وان حصل
بالطهر وعند محمد نفاسها عشرون لانه لا يتم بالطهر قوله وان تكن من قبل ذلك لم يلد اي لم تكن
ولدت قبل ذلك فابعد نفاسها اربعون يوما لانها لم تكن بها عار ترو اليها فيكون لبيد انفاها
اربعون يوما يؤخذ لها بالاكثرة لانه المتيقن نفاس حلي معها طهران من اول او اخر شي
وهو من الثاني لدي الشيباني وابن الهذيل قاييس الحافى وتنقض عدها بالتالي
عند اجمع فاحفظوا بياتي **او يقال** نفاس لم المؤمنين بالبدني وزفر يعكس مع محمد
وبالاخير حكمهم في العدد **او يقال** ومن انت بولد وولدت فاما نفاسها من البدني وهو
من الثاني لدي محمد وزفر لقولهم في العدد **او يقال** اي من ولدت ولدين في رجلي واحد فنفاها
ما خرج الدم عقيب الولد الاول عند اي حنفية واي يوسف ولو كان بينهما اربعون يوما وحكي ان ابا
يوسف قال لاي حنفية ارايت لو كان بين الولدين اربعون يوما هل يكون بعد الثاني نفاس
قال هذا لا يكون قال فان كان قال بها من الثاني وان رخم انف اي يوسف ولكنها
تغتسل وقت ان تضع الثاني وتصلي لان اكثر مدة النفاس اربعون يوما وقد مضت
حك عليها نفاس بجمها وقوله وهو من الثاني لدي الشيباني وابن الهذيل يعني ان عند
محمد وزفر نفاسها ما خرج من الدم عقيب الولد الثاني لانها حامل بعد وضع الاول فلا يكون
نفاسا لا حيض ولهذا لا ينعى العدة الا بالاجرة اجماعا فان العدة متعلقة بوضع حمل مضى

اليها فتعلق بجميع وقايده اختلف اذا كان بين الولدين اربعون يوما فالاول نفاس والثاني
عند ابي حنيفة وايي يوسف وقال محمد وزفر الاول استحاضة والثاني نفاس ومن فوارده ايضا
اذا كان عادها عشرين يوما فوات بعد الاول عشرين يوما والثاني احدى وعشرين فعند ابي حنيفة
وايي يوسف العشرون الاولى استحاضة نفاس وما بعد الثاني استحاضة وعند محمد وزفر
العشرون الاولى استحاضة تصوم وتطهر معها وما بعد الثاني استحاضة وتورات بعد الاول عشرين وبعد
الثاني عشرين وعادتها عشرين فالتالي نفاس اجماعا والذي قبله نفاس عند ابي حنيفة
وايي يوسف ايضا وعند محمد وزفر الاولى استحاضة وقوله وان الهذيل قايين المعاني يعني زفر بن الهذيل
وهو صاحب القياس وقوله وسعصع عدها بالان عند اجماع فاعطوا بيان بحران عدها لا ينقض الا
بالولد الاخير اجماعا لقوله تعالى واللات الاثمال اجلهن ان ينعن حملهن وما دام في بطنها ولد فهي حامل
مسيلة اذا ولدت المرأة ولم ترمها فعند ابي حنيفة وزفر عليها الغسل احتياطا ويصل صومها ان كانت صليبا
لان الولد لا يخلو عن قليل دم وعند ابي يوسف لا يغسل عليها ولا يبطل صومها واكثر لما يخ على قول ابي حنيفة
وزفر وبما كان يغني الصدر الشهيد وفي الفتاوي ايضا الاصح وجوب الغسل عليها ولما اوصى في اجماعنا
لان كل ما خرج من السبلين يوجب الوضوء باب عظيم القدر والاساس نعلم في ما يليه الا ان
الاجناس جمع نجس فنجس مثل فرس وقلم واقلام والنجس كمالا استقدرت ثم انه ربه الله ما فرغ من بيان النجاسة كماله
شرح في بيان النجاسة الحقيقية والنافذة حكمه لانها اقوى لان قليلها يمنع حوز الصلاة بالاتفاق ولا تقطع ابد
بالاعداد اما اصلا واما خلفا فلهارة الاثواب والابد ان يلزم في الصلاة كما كان في تطهر النجاسة واحدة
من بدن المصلي وثوبه والمكان الذي يصلي عليه اما طهارة الثوب فلقوله تعالى وثيابكم فطهر وقوله عليه السلام
في دم الحيض خشيتم ثم افرصتم ثم اغسله خشيتم اي طهره وافرصتم الاطفار مسح اما اذا اوجب تطهر الثوب
مسح انه منفصل عن البدن اولى وكذلك تطهر المكان لان استحالة في حالة الصلاة تشمل كل جين الثوب
والبدن والمكان والمراد من المكان موضع قدميه وسجود رجليه اما اذا كانت النجاسة تحت بدنه ورأسه
في حالة السجود لم تقطع الصلاة في ظاهر الرواية واختارنا انو اليك انها تقطع وحكم في العيون ومن اختلف
ان عليه السجود عليها فرض وان كانت النجاسة في موضع سجود لا يجوز الصلاة الا ان يعيد السجود على وضوء
ظاهر لا يغسل بالما وما ينقص من ظاهر المايح فهو تطهر كمثل ما الورود والمستعمل والخل

في القلع قولى العمل بقوله غسل الثياب والابدان من ظاهر المايح اي يجوز بكل
ما يبع طاهر ممكن ازالة النجاسة به كما الورود والماء المستعمل وقوله وما ينقص اي يجوز ازالة
النجاسة بكل ما ينقص العبد احترازه عن الادهان وقوله والخل في القلع قولى العمل
اي اكل القلع النجاسة من الماء لا من ليل اللون والرسوم والماء لا يزيلها وقال محمد وزفر
وان فحى لا يجوز ازالة النجاسة الا بالماء المطلق اعتبار النجاسة الحقيقية بالحكم ولذا المايح
من ليل العين والاشد وذكره هو المقصود في تطهر النجاسة الحقيقية بدليل انه لو قطع موضع النجاسة
بالسكين جاز ما حكمه ففيها معنى العبادة فلا يجوز الا بالماء بعد ما به هو الماء المطلق وروى عن ابي
يوسف انه فرق بين الثوب والبدن فقال لا بد من النجاسة من البدن الا بالماء المطلق اعتبارا
بأحدث لان في طهارة البدن معنى العبادة كالأثر والثوب والبدن كالأثر في الجرمي وخضه
الاخر بالماء والطيب في الثوب وفيه يغسل كالبول كيف كان حيث يحصل له اي اذا اصاب الخف
نجاسة لها جرم اي اثر بعد الجفاف كالروث والعدرة والدم والمني فحقت وذلك بالارض حازت
الصلاة معها وانما قلنا بعد الجفاف لان في الطيب لا يجزي الا الغسل اجماعا لان المسح بالارض يكتفى
ولا يطهر وكذا ما كان في محلي الخف حكمه كالغسل وشبهه وقال محمد لا يجزى فيما سوى المني الا الغسل
وهو معنى قوله وخضه الاخر بالماء اي خص الطهارة بالبدن في المني خاصة وقوله والطيب في
الثوب وفيه يغسل اي الطيب في المني والطيب من الجرمي اذا اصاب الثوب او الخف فانه يغسله
وقوله في الثوب وفيه يغسل اي في الثوب وفي الخف وقوله كالبول كيف كان يعني قبل الجفاف
وبعد فانه لا يجزي فيه الا الغسل غسل المني الطيب فرض واذا جفف على الثوب كفاه قولا
ذا وتقال غسل المني واجب وهو نجس وفكر تطهره اذا ايدس يعني ان المني نجس
يجب غسل رطبه فاذا جفف على الثوب اجزا فيه الفكر وقيد بالثوب لانه اذا جفف على البدن قطع
المايخ قال بعضهم لا يطهر الا بالخل وهو اختيار القدوري لان البدن لا يمكن فركه وفي الهداية قال مستحب
تطهر بالفكر ايضا كما في الثوب وانما يجزى في المني الفكر اذا كان وقت خروج راس الذكر طاهرا وانما
فاما اذا لم يشح الا بالخل فلا يجزى فيه الفكر بل لا بد من الغسل وقيل انما يجزى فيه الفكر اذا خرج
فلا يذري اما اذا امدى قبل خروج ولا بد من الغسل وهذا كله في من الرجل اما من المرأة فلا يجزى

عند سقوط دم السمك ظاهر عند اي حفيف وجمد لانه اكل بدمه لانه لا يدركه ولو كان في الماء
اكله الا بعد سقوطه وقيل بان له ليس بدم على كونه لانه سمين بالشمس والرياحات وبها وعدل لو فوال في
نفس واما دم الحمار والاوزاع فهو كسب بالانفاق ودون ربح الثوب في الخفف يكون ما يوكل به في قاع
اي اذا اصابه حماره محقق يكون ما يوكل به جازت الصلاة مع ما يوكل به ربح الثوب وهذا انما يتصل به
فولها اما عند جمده وهو طاهر لا يمسح حوز الصلاة وان كان الثوب مملوا منه واصطف المانع على طهره في
ربح الثوب فصل ربح جمع اي ثوب اصابه وكذا البدن المعتز فيه ربح جمع وقار بعضهم ربح
ادني ثوب كحوز الصلاة وقيل ربح الموضع الذي اصابه كالكم والدرنيس والفز والظهران كان
في البدن وعن ابي يوسف في ثوبه روي في دراع في دراع وان اصابه ثوب الفرس لم يمنع حتى لا يمسح
اي حفيف واني يوسف اما على قول ابن يوسف فلا ياكل اللحم عنده وما عند اي حفيف فقال لم احم لم يمسح
له كما ماعني لعل الخيل واتقا الطهور حاله في تغليبه وطعمه ما اكله وكان طاهر اللحم حتى ان سور طاهر
بالانفاق فحفف حكي بوله وان اصاب الثوب من سور السمك او الشوك لا يمسح الصلاة وان خشى وان
اصابه من سور اللحم منع الصلاة اذا اراد على قدر درهم فوافي عوراي فاعزوا ولا يمسحها وبين محمد
وقول ما ذكر مثل قول محمد والروث والخبيث يقول الصلح مغلط وخفف في الامر فالتبذير الشبه
بقوله الثاني وبالذراع قدر الشباني الاروات كلها مغلط عند اي حفيف سواء كانت روث ما يوكل به
او لا يوكل به وعند ابن يوسف ومحمد لا يمسح روث الماكول وروث غير الماكول وقال زفر روث
ما يوكل به خفف كونه وما لا يوكل به مغلط كونه قاسر خارج من احد السبلين على احوار من الاخر فوافق
ان يمسح في غير الماكول ووافي ما في الماكول وروث قول ابن حبيب ان النضر وروثي استها وهو قول
عليه السلام انما جسد ولم يعارض هذا عنده فغلطت وها فرق بين بول ما لا يوكل به وروثه فهو الروث
دون البول لان الفرو في الروث لان اختلاط العاكي به لانه لا يمسح بول ما لا يوكل به لان الارض
في الارض لا يمسح ربيها واصلا حيا وكرويه كثر في طريقه لا يمسح الطريق به ولا يمسح البول لان الارض
تلتصق بالارض خفيف اذا اصاب البول من الروث او من اختلا البول اكثر من قدر الدرهم لم يمسح الصلاة فيه
وقال ابو يوسف ومحمد حرمه ما لم يمسح وجوه كل شئ مثل رقبته لانه لا يخرج من الجوف وبول الخفاش وخرو
ليس بنجس ولا نجس شيا وخفاش هو الفهد وخفف الشبان بول الفرس وهو لم يمسح الا عند
غير نجس وخفف خرو طيور حرم وغلط الاخر ذكر فافهموا لعاب لعل وها طاهر ثم دم

الحمار

احوت وهذا الظاهر من قد بينا بول الفرس ودم السمك واما لعاب البغل والحمار فانه مشكوك فيه
فلا ينبغي له الطاهر وان اصابه خرما لا يمسح من الطيور اكثر من قدر الدرهم احوت الصلاة فيه
عند اي حفيف واني يوسف لانه لا يخرج من الهوى والتي من تحتها متعذر وخفف النضر وروث
محمد لا يجوز الصلاة لانه لا يخرج من لعدم الخالط فلا يخفف كذا في الهداية وهو فافهموا اي الحمار والنظر
قال وما ان تصاح البول بالحق ان كان في صغير روي الا بربش اي اذا اصاب البول على الثوب مثل روي
الا بربش العترة النجاسة لا يمسح عليه ولا يخرج من الصلاة مع وعن اي حفيف الهداية اني ان قول مثل روي الا بربش دليل
على ان احاط الاخر من الا بربش وغيره من المانع قالوا لا يعتبر اجابان هبنا لدم الحمار لانه لا يتطهر الا عند
عند خصوص في مهب الذراع ثم من الاغاس ما اذا نشف يدي ونوع خفيف حين خفف لكن زوال العين
طهر ما يري لا اثر بعد ثلث عسرا الخلل على ضربين مري وغير مري فاما من مري فطهارتها زوال
عينها ولو ثمرة وعن محمد انه يظهر من مري ما لم يبق الا ان يبقى من اثرها ما يشق ازالته كما
النجس لان الحمار موضوع لعل على الارض بعثت كحقيقة السبي لعله ولم العث بالرهبانة الصعبة وروي عن
قوله بنت سار انما قال بارسول الله ليس بالاثوب واحد واني احبض فيه فاعزوا على الله ربه وروثه ثم
اعليه بالما قال بارسول الله يبق لي اثر فقال لا يفيد الماء ولا يضر اثره وقوله لا اثر بعد ثلث عسرا اي لا
معتبر بالاثوب الذي يشق ازالته وفي القم اذا احضرت يديها كفاكس او صبيغ البول يصنع كس فانها انقلبت
يديها والثوب اي ان ينصفوا او يسل منه ما يبيض ثم يغسل بعد ذلك ثلثا فيطهر بركب الدبر والنق
قال وظهر ما ليس له عين يري يغلب ظني ثلثا قدر اي ما ليس له عين مري فطهارتها ان يغسل بالما
حتى ان يغلب الغاسل انه قد ظهر لان التكرار لا يخرج ولا يقطع بول فاعزوا غالب الظن وقوله ثلثا
قدر انما قدر بالثلث لان غالب الظن يحصل عنده فاقم البدن الطاهر مقامه فيسلو لان الغسل سبب لزوال
النجاسة والظاهر انها اذا غسلت ثلاثا لا يبقى وتناوبت ثلثا فيطهر وهو قول علي الرضا اذا استيقظ
احدكم من منامه فلا يغتسل فيه في الاثوب يغسلها ثلاثا فليسل في النجاسة الموهوم ففي النجاسة
المحقق اولى ثم لا بد من العصر في كل من في ظاهر الرواية لان العصر هو المستحب وعن محمد اذا غسل ثلثا وعصر في
الثالثة طهر روثا اصاب الثوب نجاسة وخفي مكانها فانه يغسل جميع الثوب وكذا اذا اصاب احد الكمين ولا يمسح
ايماءه وغسلها جميعا حينئذ فصل في الاستنجاء الا في نظره وراق بالسهيل منه علمه بيبنتي سنة

ايضا السجدة لانه يحس ما ضاوعه بقاله الذي غلب باضه وحين اصبح ويقال بعيد اصبح اذا كان عليه باض وهو
وقوله بالشروق ينقضي اي اخر وقت صلاة الصبح ما لم تطلع الشمس وانما قدم الفجر على سائر الاوقات
لان وقت لا يختلف في اوله ولا في اخره والظهر من زوالها اذ ظلمة تلتها ظلمتين وقال المثل في وقت الظهر
اذا رأت الشمس اي رأت من حد الاستواء الى الخطاطوسي الظهر ظهر الان اول وقت ظهر في الاسلام
وقيل انه عقيب وقت الظهر ولا خلاف في اول وقت الظهر والاصل في مواعيد اتم الصلاة لاول النبي
فان اربع عاشر ذكرها بالوضع فلا كل شئ من خروج وقت الظهر وهو راء عن اي خفيفه ايضا والاحتياط ان لا يؤخر
الظهر الى المثل وان لا يصلح العصر حتى يبلغ المثلين ليكون موديا لهما في وقتها بالاجماع كذا في شرح
المصنف قال واول العصر خروج الظهر على المثلين فذكر تدرجي فغير يودي العصر ما لم تغرب وبالغروب
جا وقت المغرب وتنقضي حين يغيب الشفق لكنهم في وصف ما يتفقوا فهو البياض عند صدر العلماء
والشفق اجماع في قولها اي اول وقت العصر اذ خرج وقت الظهر على القولين اي على اختلاف
القولين على قول ابي حنيفة بعد المثلين وعلى قولها بعد المثل وهذا معنى قوله فذكر تدرجي اي يدرى ان
معنى قولنا على المثلين على اختلاف المثلين كما ذكرناه وهو ان يدرى العصر ما لم تغرب اي في هذا
الوقت المذكور يدرى العصر ما لم تغرب الشمس وقوله بالغروب جا وقت المغرب اي يعرف الشمس بظلال
وقت المغرب وهذا الاختلاف فيه وهو في بعضه عقيب غيب الشفق اي بعض وقت صلاة المغرب اذا غاب
الشفق واختلفوا في الشفق فقال ابو حنيفة هو البياض المتخفف في الافق بعد احمرة لان الشفق عبارة
عن الرقعة من الشمس وهو رقة القلب والناس ارفق من احمرة وهو ذهب الى بكرى الله عنه واحسان المبرر
من اهل اللغة والاحوط ان احمرة لان الاصل في الصلاة الاصل منها شئ الا يبين في قوله ابو حنيفة
هو احمرة وهو من ذهب الى كرم الله وجهه وهو راء ايضا في احمرة وهو احسان الاصمعي والكليل
اهل اللغة ولان الغوارب بلبه الشمس والشفقان وكذلك الطول بلبه ايضا الفجر ان الشمس ثم يتعلق بالوجه
من دخول الوقت وجوه هو اوسط الطول في قوله الغوارب كما ان سماعه في وقت خروجها وطلوعها
وهي احمرة فقولهم اوسط للناس وقوله احوط في اول الغافوت الشفق لاسفص الى طلوع الفلق ش
اي اول وقت الغارب الشفق كما اختلف القولين عند ابي حنيفة اذا غاب البياض وعندها اذا غاب احمرة
واخر وقتها ما لم تطلع الفجر الثاني وهو ان طلوع الفلق هو الصبح كما اختلفت الشئ اي شققة فانطلق فكر
يعرف الفلق الاصباح اي شاق عود الصبح على سواد الليل قال والوتر من بعد الغاربا في حتى يصي الفجر

بأنه في شأى اول وقت الوتر بعد الغاربا وهذا عندنا واول الوتر وقت وقت الغاربا عاب الشققة
الا ان فخر الوتر مرت على فعل الغاربا لا يقدم عليها عند التذكرة والاحكام وقتها فخرج على الاختلاف في
صحتها عند اي صحتها يورد واجب فاذا كان واجبا صار مع الغاربا كصلاة الوقت والقائنة وعندها هو سنة
موكدة فاذا كان سنة شئ بعد الغاربا كغني الغاربا وقادته انحلاله اذا صلا الغاربا وعندها صلا الوتر
لوضوئه ثم ذكر او صلى الغاربا في نوب والوتر في نوب اخر ومن لم ين البوب الذي صلى فيه الغاربا في نوب بعد الغاربا
دون الوتر عند اي صحتها لان في اصلها صلاتان واجبتان معهما وقت واحد كما في المغرب والغاربا المزدلفة وكالغاربا
مع الاصلية اذا صلى القائنة على غير وضوئها في وقت الوتر في وقت الوتر في وقت الوتر في وقت الوتر
مع الغاربا وعندها بعد الغاربا والوتر لان من اصلها ان الوتر سنة لانه يفعل بعد الغاربا على طوع أو نهي فلا
يملك حكمه قبل الغاربا فاذا عاد الغاربا عاد ما هو نسيها كما لم يعتن بعد الغاربا يعني اذا صلى الغاربا وكيفية
لم يمسس له في الغاربا وحدها اعادها واعاد الركعتين اما لانها بناء عليها واما اذا اوتر قبل الغاربا فقد
عاد الوتر اما كما ذكر في النهاية وقد ذكرنا بعد اوقات الصلاة طهار في الغاربا في صلاة في
طرفي النهار يعني الفجر والعصر والليل يعني المغرب والغاربا في صلاة في صلاة في صلاة في
اي زوالها وهو الظهر وفجر في ام اخرى فيحان الله حين مسون وحين يصليون اي صلوا الله حين
مسون بعد المغرب والغاربا فيصليون على الفجر وعشاء يعني العصر وحين يظهر من الغاربا ومواليا
تجدد ركعتي طلوع الشمس يعني الفجر وقبل العود يعني العصر والليل يعني المغرب والغاربا وكيفية الغاربا
سبحان النبي الذي فيها وهو قول المصلي سبحان الله وحده في سجدة في العظم سبحان ربي الاعلى
وقوله وادمار الحمد يعني ركعتي الفجر ومواليا وادمار السجود يعني ركعتي المغرب وقيل الوتر وهو من يصلي الفجر
باعتقاد اي لا يصلي وقت الوتر حتى يصي الفجر بالاشتقاق والاعلاق هو الاشتقاق فانه مشتق من الاصباح
اي شاق عود الصبح من سواد الليل فارجع ان الله قال احب والنوي اي ساق احب من النبوة والنواة
عن النخلة وتقال طلعت الشمس اي سجد فافلق اي الشق القول في اوقاتها المعظم لاحرارها بالنكحمة
اعلم ان للصلاة وقتان وقت احوال وقت الاحتجاب فالذي تقدم من الاوقات هي اوقات احوال وشرح
في وقت الاحتجاب وينبغي استقار الفجر وحين ابراد يظهر حده والسبق اولي في الشق فادري
اي سجد الاسفار بالفجر وقد اسفار ان دخل مجلسا بطول القراءة وتتم بالاسفار وقالوا كلوا في سجد الاسفار
وتتم به وهو الطاهر وقيل حد الاسفار ان يصلي في النصف الثاني وقيل حد الاسفار ان يصلي في وقت

الى ذكره منها الصلاة فتمت بذكره منها الطلوع ولا يجوز فيها الغرض الا ان يصرح فيه فانه يجوز عند مرور الشمس
واللثة هي عند الطلوع وعند الغروب اذا احمرت الشمس وعند قيامها في الظهيرة والوقت ان بعد العصر حتى يصلي
المغرب وبعد الفجر الى ان يطلع الشمس ولا يصلي في هذين الوقتين ركعتي الطلوع ولو سبغ في الطلوع في
الافاق الثلاثة فارق في النهاية يجب قطعها وصافها في وقت مبكر في ظاهر الرواية وقبل الافضل ولو مضى منها
خير مما وجب عليه بالبروع ولا يحسنه وان قطعها واداه في وقت مبكره بخلافه عندنا خلافا لفرقنا
اذا دخل في الطلوع عند قيام الظهيرة ثم افسده وقضاه عند الغروب اجراه عند اللثة لانه اداة ناقصة لما
وجب عليه بافصاله في الصوم في الايام المنهي كونه الطلوع والحر والايام التثريق ثم افطر لا يلزم الفصل
عند الحيف وعندهما يلزم الفصل فيها سوا بين الصوم والصلاة ولو سبغ في وقت سبغها فارق الصلاة
او لا الحر وهي ليست من الصلاة وانعقدت في غير نهي والدخول في الصلاة يصح عليه وجب منه على
علاوة الصوم اذا جاز الاول من الصوم صوم توقعه في غير نهي والدخول في الصلاة يصح عليه وجب منه على
اذا طلعت الشمس على مصلح الجو فلا يؤا اذا عزبت على مصلح الجو خيف لا تغيب والفرق انها
اذا عزبت فهي دخل وقت المغرب فيكون موديا واما اذا طلعت فقد خرج الى وقت بل هو
وقت مبكره فقدت فان قلت ذكر الرواية هذا الباب بعد قضاء العوايت وهو هنا مذكر في
باب الاوقات وهو اختيار صاحب الهداية في الفرق بين الاختيارين قلت في صاحب الهداية
انه لما ذكر الاوقات التي تسمى الصلاة فيها عطف بذكر ما تعالاه من الاوقات التي تكرر فيها
الصلاة فيمكن المصلي من صلاة بخبر كراهته ليع في صلاة من جانب الوقت وعج صاحب
القدوري ان الكراهة عارض من العوارض فاسمها الفوات لان الفوات عارض في انبعاثها
من هذا الوجه وليس من بعد طلوع الفجر بقل سوى السنة فيه فادري وهكذا قيل
صلاة المغرب كراهة النفل ووقت الخطب اي كره ان ينفل قبل طلوع الفجر كالمعنى
الفجر لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد عليها مع حوصد على الصلاة وتكره ايضا ان سفل قبل
المغرب لما فيه من باحدر المغرب وتكره ايضا كره السفل وقت خروج الخطب يوم الجمعة لما فيه
من اللبس على السماع الخطبة باب رفع الاصل والمباني نظم في مسائل الاذان
شوق الاوقات على الاذان لان الاوقات اسباب والسبب مقدم على الاعلام اذ الاعلام اضرار
عن وجود المعاني طلبة للاخبارين سابع وخود الخيرة ولان امر الاوقات في حق الخواص وهم
العلم والاذان اعلام في حق العوام والخاص مقدم على العام اولو بان مرسم العلم قال الامام
نور الدين الكوردي رحمه الله صلى الله عليه وسلم ان ينبغي ان ينفذ ما توفقت فان لم ينهه الوقت فلينبهه

الاذان والاذان في اللغة هو الاعلام قال الله تعالى وادان من الله ورسوله الى الناس
يوم الحج الاكبر اي اعلام وفي الشرح عبارة عن قول منظم تجعل على الدخول وقت الصلاة فهو اعلام
مخصوص في اوقات مخصوصة والاصل في ثبوت الاذان الكتاب والسنة اما الكتاب فلقوله تعالى
واذ اناديتهم الى الصلاة اخذوها وقوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة واما السنة فحديث
عبد الله بن زيد الانصاري ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع اصحابه وشاورهم فيما يدعون به الناس
الى الصلاة فقال بعضهم نضرب الناقوس فقال عليه السلام ذلك فعل النصارى وقال بعضهم
الشبور وهو البوق فقال عليه السلام ذلك فعل اليهود فقال بعضهم نضرب الدف فقال ذلك
فعل الروم فقال بعضهم نوقد النار فقال ذلك المجوس فقال عبد الله بن زيد ففقت محض ما اهتم
رسول الله صلى الله عليه وسلم فبينما انا بين الاسم واليقظان اذا ثاني ات عليه ثوبان اخضران
فقام علي جدم احميط فقال ايها الكبرياء اكبر حتى ختم الاذان فقال عبد الله بن زيد فضيت
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاضربت بذيبي فقال رويان حق ورويا صدق لفتها بلالا فانه
انما منك صوتا فلقنها بلالا فقام علي سبط كان اعلى سطح المدينة وجعل يودن فسمعوا كراها
رضي الله تعالى عنه وهو في بيته فاقبل الي رسول الله صلى الله عليه وسلم في ازار يهرول فقال
يا رسول الله والدي بخنك الحق لقد رايت مارا الى الان سبهي فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم ففهم ان ثبت فنه احمى على دمه ولما يا امير النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن زيد ان يودن
لانه كان يومئذ مريضاً فعلى هذا الاذان سببان سبب في الابتداء وهو الثبوت وسبب
في البقاء سبب الثبوت حديث عبد الله بن زيد الذي ذكرناه والسبب دخول الوقت فان
قبل هل الاذان افضل ام الامام فاجاب ان فيه خلافا قال بعضهم الاذان افضل
لقوله عليه السلام اللهم صل على محمد وآل محمد وعلوهم في الدنيا والآخرة والافضل ان افضل من
حال من الضمين لانه عليه السلام دعا للامية بالرشيد ودعا للمودين بالخيرة والغفور افضل من
الرشيد ومضى قوله امنا اي على المواقف والمودون قبل الوقت وقبل ان يمشيهم على ما
قال الامام فيكونون امنا على العورات قال بعضهم الامامة افضل لان النبي صلى الله عليه وسلم واكملها
امن تعدد كائنا ائمة ولم يكونوا مودين وفي الاخبار من الامور الا افضلها وحملها رسول الله
قال البيهقي للفوضى والتميم دون سواهن بل لا يجتمع في السنة بوجاهة سنة الهدى وبركها ووجوب
الاساءة كسنة النبي صلى الله عليه وسلم في لباسه ومعه وقيامه واسماه ذلك والاذان من

حسن الرهدي وهو سنة مؤكدة حتى لو اجتمع اهل بلدة على تركه قالهم الامام عند محمد
خطا لا يبي يوسف وقول ابي يوسف لصح لان السن لا يجب القائل بتركها لان من صنف السنة ان
يسكن فاعلمها الثواب ولا يمتنع تركها للعقاب واما محمد فقال ان سويها لا يتركها لادبي ذلك الي
ترك الواجبات لان الاذان قريب من الواجب لانه من شعائر الاسلام ثم الاذان سنة المصلوات الخمس
واجتمع دون ما سواها يعني دون صلاة العبد بن والكسوف وصلاة الجنازة والوتر والبرايق
وقوله بلاتر جمع اي لا يترجم في الاذان عندنا وقال الشافعي يترجم وهو ان يترجم المودن مرة بعد
قوله في المرة الثانية لشهد ان محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله في المرة الاولى لشهد ان لا اله الا
الله قال في الهداية لا يترجم فيه وهو ان يترجم في رفع صوت بالشهادتين بعد ما خفض بهما صوتة قال قيل
اجمع داخل في الخمس فلم اوردناها بالذکر قلنا لا يهايدل عن الظاهر عندنا وما كان بدلا لا يشترط فيه الاذان
سماقتضا ورعا يوم يوم ايها الا يودن لها فاقدرها بالذکر لانه الوهم وقيل حصها بالذکر لان لها اذنين
اولتتميز عن صلاة العبد لانها سنة صلاة العبد من حيث اشتراط الامام والمصنف في النهاية والافضل للمنفرد
ان يؤذن ولهم لان الاذان شروع لمحصل الثواب بكلمة **قل** وشهره الاذان في الاسلام بعن عن النبي
والافهام **ش** يعني ان صفة الاذان مشهورة بغيرها جميع الناس فلا يحتاج الى ذكره ولا افهامه لان جميع
الناس يعرفون **قال** يريد من بعد صلاة الفجر خير من النوم الصلاة فادري اي يريد في اذان الفجر بعد
الفلاح الصلاة خير من النوم لما روي ان بلال لارضى الله عنه اذن في الفجر جالي رسول الله صلى الله عليه وسلم
يؤذنه بالصلاة فقيل له انه يائم فقال الصلاة خير من النوم فسمعه النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما احسن هذا
اجعله في اذان الفجر فان قيل لا يجب اختصاص الفجر بهذا لان النوم موجود في العشاء يعني ان يقال
في اذان الفجر لان النوم موجود فيها اذ السنة تارخها الى ما قبل ثلث الليل فلم لا يقول في اذان العشاء
الصلاة خير من النوم قيل المعنى الذي في الفجر معد في العشاء لان الناس لا ينامون قبل اذان العشاء
في العالب واما ينامون بعد الفجر خلاف العشاء فان النوم فيها قبل الاذان ولان النوم قبل العشاء خلاف
الفجر فان قلت الجايزة والمفاضل يكون بين متساوين في الحكم ولا جدوا مزية ولا تساوي بين الصلاة
والنوم في لصله احكم قلت النوم قد يكون في حرام اذا كان وسيلة الى تحصيل طاعة او ترك معصية
وقوله فادري لعله لشارة الى هذا الذي ذكرناه **قال** وكالاذان عندنا لا قامة لكن يترجم مكملا لعلامة

بعد الفلاح ذكر لفطين. قد قامت الصلاة مرتين **ش** يعني ان الاقامة عندنا كالاذان
وقال الساجي الاقامة فادري ثم في الاقامة يزيد بعد الفلاح قد قامت الصلاة مرتين
قال وافضل لاذ اذنت واحذر حيثما تقم والحمد واجد فيها. محولا للوجه عند الحيلة يعني
وليسري قبلا فعمله **ش** اي يرسل في الاذان ويجدر في الاقامة اي يترجم فيها لعلامة الله
للال اذا ادب وترسل واذا ادب فاحذر الترسل ان يفصل بين كلمات الاذان من غير تقن
ولا تطريب من قولهم على رسلك اي على رفقتك واكد في الاقامة الوصل والسر
واجمع بين كل كلمتين ويكره التخي في الاذان والتطريب ويروى ان رجلا قال لاني عمر
والله لاني لا احبك في الله فقال والله لاني لا احبك في الله قال ولم قال لا لك تتعني في
اذانك ويروى ان مؤذنا اذن فطرب في اذانه فقال له عمر بن عبد العزيز اذن اذانا
سمي والافاضل لنا وقوله والحمد واحدهما اي اسبغ الحمد بالاذان والاقامة
قان ترك العمل حار وكره لان المصنوع منه الاعلام وقد وجد قوله محولا للوجه
عندنا يعلم حتى اذا بلغ الصلاة والفلاح حول وجهه مساو سمالا اي على الصلاة في
اليمين وحي على الفلاح في الشمال لانه خطاب للمقوم فواجبه بذكر هكذا كان بلال رضي الله
عنه يفعل وهل كقول قديمه قال في الكرخي لا كولهما الا ان يكون على المباره فاراد ان يترجم
راسه من حواشيها فلا بأس ان كولهما ولا يرد القبل ومعنى قوله حي على الصلاة اي هلموا
الى الصلاة وقوله حي على الفلاح اي هلموا الى ما فيه فلاحكم ونجاحكم وهو النبي
والابا والمفلحون هم الناجون **قال** لكن اذا استدار في الصوامع احسن في تبليغ كل سامع **ش**
يعني اذا استدار في صومعته محي مبالغة في الاعلام ومران اذا لم يستطع كويل الوجه يمينا
وشمالا لان ثبات قد فيه مكانها كما هو الله بان كانت الصومعة متسعة فاما من غير حاجته
فلا يفعل وهل كقول وجهه في الاقامة قبل الاذان اعلم ان الاذان خلاف الاذان فانه
اعلام للنايين وقيل كقول وجهه اذا كان الموضع منسجما كسجد الاشاعر يترجم واجبا مع
لانها متسعة **قال** كعمل اصبعه في اذنيه وحسن الذكر وما عليه **ش** اي الافضل

الموزن ان يجعل اصبعه في اذنه **بدر** امر النبي صلى الله عليه وسلم بالارضي الله تعالى عنه ولان
ابلع في الاعلام من حيث ان الصوت من خارج النفس فاذا سدها اجتمع النفس في الفم
وخرج الصوت عاليا من غير ضرورة وان لم يجعل اصبعه في اذنه ولا باس به لان ذلك ليس من
الاذان ولا هو سنة اصلية لانه لم يذكره في اذان عبد الله بن زيد وسبح من اذنه الموزن فما يقول
الا في اذنه فانه يقول ومعنى احواله لا حول ولا قوة الا بالله اي لا حول ولا قوة الا بالله
عن معصية الله ولا قوة على طاعة الله الا بالله وقيل يقول وبررت وسعني للسامع ان لا
يكل في حاله الاذان والاقامة ولا يسجد بشي سوي الاجابة وقال اكلوا في الاجابة بالقدم
لا باللسان وان حصل معاه ففضل فلو اجاب باللسان ولم يمش الى المسجد لا يكون نجيا
ولو كان في المسجد ولم يحس لسانه لا يكون اثما ولو سمع الاذان قاري ان كان يقرأ القرآن تابع
الموزن وان كان يقرأ الفهم لم يلزمه المتابع لان الاول لا يقول وكذا اذا كان ايضا يقرأ في
المسجد يضي على قرانه لانه اجاب بالحدود وكذا ان رجلا قال رايته الامام ابا منصور في المنام
يقول لي ان الله عقر لامرأة لم تصل قط قلت بماذا قال باستماع الاذان واجابة الموزن قال
وسعي السوي في العرقطة مما حوت عاداتهم من النمط اي من الوظيفة والمخ ان
السوي من في الفهم الاذان والاقامة لان وف يوم وعلمه وكبره في سائر الصلوات ومعنى
السوي العود الى الاعلام بعد الاعلام وكبره في سائر الصلوات عند الفهم ما روي ان عليا
كرم الله وجهه راي موزنا لسوي في العشا فقال اخرجوا هذا المبتدع من المسجد وقال
بما هددت مع ابن عمي النبي في الظهر فسمع الموزن يقول فغضب وقال لي قم بنا
خرج هذا المبتدع فما كان التثويب في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا في الفهم وفي
الهداية المتأخرون استكنوا في الصلوات كلها الظهور والتواني في الامور الدينية وفي الكرخي
لاباس به في سائر الصلوات عن ابي يوسف وفي اكسام لم يمشا في اليوم باسا بالتثويب في سائر
الصلوات لتغير احوال الناس وصفت التثويب في كل بلد على ما يتعارفوه اما بقوله الصلاة
الصلاة واما بقوله الصلاة الصلاة والمسيح ان يكون الموزن عالما بالنية والاحكام الشرعية
لان للاذان سببا وادابا ولا بد من العلم بها قال عليه السلام يومئذ اقركم وتوزنكم خيرا

طلب
في التثويب

وكبره
بدر

وكبره ان يكون الموزن فاسقا لانه لا يؤمن ان يوزن في غير الوقت واما الصبي الذي لم يجتم
فانه حور اذانه وكبره وكذا ذكره اذانه من قد صلى لانه لما صلى فقد تم فرضه فكان اذانه كغيره
فان التثويب اخبره **بدر** لكن به يحقوب في الخمس بري لكل مستغرق في في الوري مثل الكبر
العدل في الولاة وجملة المقتنين والقضاة واختير لكل هذا الرمان لعقله الناس على الادب ان
شايه قال ابو يوسف لا ابي باسا في التثويب في سائر الصلوات ولا ابي باسا بان يقول الموزن
لا ابي في الصلوات كلها الصلاة فكذلك ابيها الامور وحمد الله وبركاته في على الصلاة في على الفلاح
برحمته الله وهذا اذا كان مشغولا بمصالح المسلمين اما اذا كان مشغولا بالعلم والفقه فلا يجوز
الموزن المرور على باب واما قال ابو يوسف في امر زمانهم لانهم كانوا مشغولين بالنظر في امر
الرعية ولا كذلك في زماننا وعلى هذا القضاة والمفتون ومن شغلوا بمصالح المسلمين وقول
في الوري اي في الناس **بدر** وليجلس بعد الاذان في سوا من غيرهم وبالكس لا فتناء
اي كلى الموزن بعد الاذان في جميع الصلوات الا في المغرب وهذا عندنا في جميع وقال ابو يوسف
جلس الصافي في المغرب جلس جميع لانه لا بد من الفصل اذ الوصل مكروه ولا يجوز بالكتب لغيرها
بين كلمات الاذان فيفصل ما يجلس كما بين الحقيق والى خيفة ان ياخير المغرب مكروه فيلحق يادي
فصل اخر روي عن النخعي والمكان يختلف لان الاذان في المنارة والاقامة في المسجدة وكذا في
مكة في الاذان والاقامة فيصنع الفصل بالسنة ولا كذلك اخطأ فابها في مكان واحد وحاصل العلم
انهم اعلموا ان الوصل مكروه في المغرب كغيره اختلفوا في مقدار الفصل فعدن الى حصة الفصل
بكتبة ما يمشونهم لهم ومقدار السنة ودر ما يمكن منها من صلاة ابان فصلا رواية طويلة وقيل
مقدار ما كطواله خطوب وفي الظهر يصلي بين الاذان والاقامة اربع ركعات بقا
في كل ركعة نحو عورات وكذا في العصر والعشا وان لم يصل ولمجلس قبل ذلك وفي
الفهم جلس ودر ما روي الفهم عرس اية التثويب وتصلي ركعتي الفهم وان صلاها من الاذان
والتثويب **حسن** يحقوب الفاشي النبيها لهم من عرطوس فيها راي قال ابو يوسف
رايت ابا حنيفة يوزن في المغرب ويقول لا ابي وهذا يوجب ما قلنا كذا في الهداية وكبره الموزن
طلب الاحرة على الاذان فان عرف الفهم حاجته فاعطوه شيئا بخير طلب جاز وليس على النساء
اذان ولا اقامة لان من سنة الاذان رفع الصوت وهي منهية عن رفع صوتها **بدر** وقوله يحقوب

التي هي رتبة وجوبها وقول النبي صلى الله عليه وسلم انما الصلاة على غير الوجهين
نية الرجل انهم اي شهور فقامت شهرنا هـ فهو نية وبالله وهو نية واجله ومنه قولهم انتم من نية اي
استيقظ قال وان تفكر صلوات بحله اقم واذن حين تقضي الاولى كذلك في الباقي لمن قد راى من يلقيني
من شأنا لا اقامه اي اذا قامت صلوات كثير من الاول من شهر واقام وكان محض ان شاء ان شاء ان واقام
كل من القضاء على حسب الاداء وان ما اقم على الاقامة لان الاداء لا يحضره وجوب حضور وهذا اذا
قضاها في مجلس واحد اما اذا قضاها في مجلسين فليست شرط كل واحد وقار التورى ليس في الفوائت
اذان ولا اقامة وقار ما لم اقامه وقول النبي صلى الله عليه وسلم انما اقامه هذا اذا قضاها في مجلس واحد اما اذا
قضاها في مجلسين فليست شرط الادان والاقامة قال وينبغي للمرء ان يؤذنا وان يقيم ظاهرا مستيقظا ولا يقيم
مع حدث وان دنا وفي الاذان قبل وقته البنا اي ينبغي ان يؤذن ويقيم على طهر فان اذن على غير
وضوء جاز ولا يكره لانه ذكر وليس بصلوة فكان الوضوء استحبابا لما في القراءة اي ان قراءة القرآن
اقضل من الاذان وذكر يجوز مع احدهما فالادان اولى وتكره ان يقيم على غير وضوء كما في الفصل بين
الاقامة والصلوة وقول مستيقظا اي متيقظا بدخول الوقت وهو حال من قول يؤذنا ومولاهم من حديث
وان دنا اي وان كان حدثا لا يجنبه وقول وفي الاذان قبل وقته الثنا اي الاعان معناه اذا اذن
للصلوة قبل دخول وقتها اعاد الاذان في الوقت وقال ابو يوسف يجوز في الفجر ان يؤذن في النصف
الاخير من الليل لان الفجر في وقت نوم وغفلت وكثرة حاجة الى الاعتدال والتفريع للتقوى واللبس والاهمال
فيحتاج الى عدم الادان على الوقت ليتمكن من ذلك ولان الاذان اعلا بدخول الوقت وقبل دخول يكون
كذابا وهذا المبحر في سائر الصلوات ولان الاذان اعلا بدخول الوقت وقبل دخول يكون
اي على الاوقات وفي الاذان قبل الوقت اظهار اجابته فما ايقن عليه ولان الادان دعاء الى الصلاة ولا
يصح ان يدعى لان الصلاة في وقت لا يجوز فعلها فيه ولا تؤذن مرة ولا جنب وان حركي
استأنف ما حفظه يلب اي لا يجوز اذان المرأة ولا جنب اما المرأة فلا يصح صوتها عورة وهذا لا
يجوز بالقرآن في الصلاة اجهره واما جنب فلان الاذان شبه بالصلاة من حيث ان شرطه في الوقت
واستقبال القبلة كما يشترط في الصلاة فيشرط الطهارة عن اكل وشرب وهو اجنب دون رخصتها
وبإقرار الصلاة من حيث انه يلبس فنهيا وشال ولا تحركه فنهيا ولا قرأه ولهذا لا يكره مع احده
الا صغر وقول ما حفظه بلبس اشارة الى التفصيل وتعارف ذات اربعة المكنون واجنب
والسكنان والمرأة ولو ارتد عن اداء المصود وهو الاعلان وتسمع على الاذان ولا اقامه
وعندنا في قيم المرأة ولا تؤذن قال ولم ينج تركها في الفجر بل فصل قاطن في احضار

اي لم ينج ترك الادان والاقامة المسافر بل يؤذن ويقيم كما لو كان معافى وطه لقوله الله
لا ينج الى ملكه صلى الله عليه وسلم اذا سافر كما فاذا واقما ومكنا اذ كانا فلو تركها معافى
ولو اقامه في اقامته لجزله لان الاذان لا يستلزم اقامته ولان وقتها حاضرون والاقامة فاعلم
الاقتناع وقولهم انهم يؤذنون وتوصل الى العمل في بيته في المصلي ياذن واقامة ليكون الاداء على وجه
الاجماع فان تركها لجزله لقول ابن مسعود رضي الله عنه لاذن اي يكفي اذنا ويروي ان ابن مسعود صلى على عمة
وللهود في بيته بجبر اذان فقيل له الا تؤذن فقال اذ ان اي يكفيها مسأيل ويسأل ان يؤذن المؤذن
في مكان يكون اسمع لجران ويرفع صوته ولا يحضره اما الذي يقول علم الله يشهد كل ما سمع صوته وانما
يكره ان يحضره لانه يتضرر فقد روي ان عمر رضي الله عنه سمع مؤذنا يحضره فقال ما صنعت ان
ينقطع مد تطاول وهو عوف بن السرة والحانة وقيل جلبة رقيق بين السرة والحانة قيل اذا انقطع
صاحبها ويكره للمؤذن ان يتلخص في الاذان من غير عند فان كان لعذر فلا بأس به وينبغي له ان لا
يتم في الاذان والاقامة ولا يرد الصلاة فان ذكر نخل بالاذان ويؤذن المؤذن قائما فان اذن
قاعدا ان كان مجامع يكره وان اذن لنفسه قاعدا فلا بأس به المقصود بالاعلان وانما المقصود
به سمة الصلاة وعن الحسن ان ذكر ليس من السنة الضا ولو اذن المسافر كما لا بأس به ونزل للاقامة
القول في الشرائط اللواتي بها حوز الفعل للصلوات الشرط في اللغة هو العلامة ومنه اشراط
الساعي اي علاماتها وفي الترخ عياره عن ما تقدم الشيء ولا يصح له الا بوعيته استدانة وتعال الشرط ما يتوقف
علم اعتبار الشيء ولا يكون الشرط بدونه والشرط تنوع في ثلثة انواع شرط الانقضاء كالتيمم والتيمم
والوقت والخطبة وشرط الدوام كالطهارة وشرط العورة واستقبال القبلة والاشارة ما شرط وجوبه حاله
البقاء لا يشترط فيه التقدم ولا المقارنة وهو القراءة عما ما في بيان في صف الصلاة ان شاء الله تعالى
فعل المصلي بعد اخذ لهيئة من طهارة اللازم ستر عورة شاي يلزم المصلي بعد الطهارة من الاحداث
والاجانس ستر العورة وقوله ستر عورة يعني ستر عورة بثوب صفيق لا يري ما تحته اما اذا كان يري
ما تحته لا يري سوا حصل ستر العورة بثوب او صلب او غير ذلك وتكره الصلاة في الثوب الجرس والصلاة
عليه للرجال فانه يحرم عليهم لبس في غير الصلاة ففي الصلاة اولى فان صلى قبل صلاة مع الكراهة لان النهي
لا يختص بالصلاة فان صلى في ثوب مخضوب او ثوبا من ثياب مخضوب او صلى في ارض مخضوب فصلا

في ذلك كله جازيه ولكنها مكروهه وتوصل في بعض بلاد ازار فاعلم ان يتركه لقوله عليه السلام لا اكون
 حينئذ عن ذلك زرع ولو شئت وان صلى في بلاد ازار ولم يتركه وكان يحسن لو نظر الى عورته من ريقه فغدا
 المباح لا بعد صلاة وهو الضيق وعند الاخرين يفسد قارة متينة المصا اذا كان كشتمه لا بعد صلاة لان شعر
 الحية يمنع النظر من ريقه المتين وريقه ما احاط بالعنق من اسفل السرة حتى ركبته وعندنا ركبته من
 عورته شنعاه ان عورة الرجل ملتحمة السرة الى الركبة والركبة من العورة عندنا وقالوا ان فحيت من العورة
 وقوله حتى ركبته يعني الى ركبته وقوله وعندنا ركبته من عورته خلافا لما في **قال** وعورة الحرة
 كل البدن الا المصا والاكف فافطن او يقال وعورة الحرة جسمها الاغم سوى المصا والاكف والقدم
 او يقال وعورة جميع جسم الحرة وكفها والوجه غير عورة او يقال وعورة الحرة غير وجهها وكفها والقدم
 فافطن المصا الوجه ومن النظم ان بدن المرأة حرة كالماء وجهها وكفها والمراد من الكف باطنها اما ظاهرها
 فعورة واما قدام المرأة ففي خلاف وفي الهرايم ان لا يبرح عورة وقيل للصحيح انها عورة في حق النظر والمس
 وليس عورة في حق الصلاة والمشى وقوله فافطن اي فافهم هذا الخلاف في القدم **قال** وكشف ريق
 الساق يمنع الادا وعند يعقوب اذا النصف بدرا او فوقه فهو يصير مفدا او يقال ولم يجر صلاحها
 اكبر ان اذا ابد من ساقها ثمان والقدر فوق النصف عند الثاني وعنه في النصف روايتان والثغر
 والبطن كذا والظهر وفجرها والخرجان فادروا اي اذا وصلت المرأة وبيع ساقها مكشوفة لم يبرح
 صلاحها عندنا في حنفية ومحمد والبراد يقولون ان كان اقل من ذلك لا تفسد صلاحها وعندنا اي لو
 تعدد اذا كان اقل من النصف ولم في النصف روايتان في رواية الحامص الصغير لا يفسد وجعله في حد
 الولد وفي رواية الاصل يفسد وجعله في حد الكثرة والشعر والبطن والفخذ **قال** فافطن فافهم هذا الخلاف
 فيها الربيع وعندنا اي يوسف النصف لان كل واحد من عضو على حدة والمراد بالشعر النازل عن الراس
 هو الصحيح واحبار الصمد السهراني ما على الراس واما المسترسل ففيه روايتان ولا يحوط الى عورة
 ولو انكشف ريق اذ يبيها لا يجوز صلاحها عندنا في حنفية ومحمد والبراد يقولون ان كان اقل من ذلك لا يفسد صلاحها
 ولا تلك ومنها الربيع عندنا في حنفية ومحمد والبراد يقولون ان كان اقل من ذلك لا يفسد صلاحها
 كل عضو هو عورة من المرأة اذا انفصل عنها كل كور النظر اليه في رواية احمدها يجوز ان لا يجوز الى
 ريقها ودمها والثانية لا يجوز وهو الاصل ولذا ذكرنا في كور النظر اليه في رواية احمدها يجوز ان لا يجوز الى
 والاصح انه لا يجوز النظر اليها وفي الرواية الثانية يجوز لانه اذا انفصل سقطت حرمة ولا فرق بين العورة

الخليلي وكفيف في اعتبار الربيع على الصحيح خلافا للكنزي ومن تابعه فانهم يقولون
 اذا انكشف من العورة الخليلي اكثر من قدر الدرهم يمنع الصلاة واعنه وها بالحق
 المخلط والصحيح ان الاصل في جميعها جميعا واحد وما ذكره الكنزي وهو من لاد فافطن
 الخليلي في العورة الخليلي وهو في كفيف كفيف لانه اعتبر في الدرهم الدرهم وهو
 لا يكتف اكثر من قدر الدرهم فهذا المصا حوازا للصلاة وان كان صحيح مكشوف وهذا
 معن قوله في البطن فادروا اي فافهم هذا الخلاف واهموا له ومع خطا وقوله
 وكشف ريق الساق يمنع الادا وقوله والشعر والبطن كذا والظهر وفجرها فافطن كل
 واحد منها عضو على البدن حتى لو انكشف ريق كل واحد منع الصلاة وكذا اذا
 انكشف ريق راسها لانه عضو بافراق وكذا الذكر بافراق والاسنان بافراقها
 والبر بافراق والاليتان بافراقها والصدر بافراقه وتدي المرأة ان كانت
 ناهله مع الصدر وان تدي كان بافراقه والركبة هل يحرى بالفخذ او بعد **قال**
 بعضهم بعد عار صر وقيل هل يحرى للفخذ **قال** وعورة الاما كالكفر وذو النبطون
 والظهور **قال** اي ما كان عورة من الرجل فهو عورة في الامنة ويطهرها عورة
 وما سوى ذلك من بدنها ليس عورة لما روي ان عمر رضي الله عنه رأى امه متحفة فقال
 اني عرفت انما راد فادار السهمين باكر البر وكذا المكاتب والمدره وام الولد ومن في
 رقبها من الرق يعني الامه والمستسعاة كالمكاتب عندنا في حنفية وعندنا كالحرة
 المدبونة وانما جعل بطنها وظهرها عورة لان البطن والظهر كالحرة المدبونة
 لذاتهما امراتة بظهره وان جارمه او بطنها كان مظهرهما كما لو شتمها فوجها وما سوى البطن
 والظهر منها ليس بعورة لانهما فارقتا حرة من حسبها مال تباع وتشترى فافطن في

المتحقق ان الامة اذا صلت ورأسها مكشوف جازت صلاتها كما لو جلت فان اعتقت وهي
في الصلاة لم يمان واحد القبايع وهي في صلاتها ولا تبطل **و**بطلانها لان الفرض لما
لومها لان ثم اذا كان مثيها الى اخذ القبايع تلك خطوات فما دونها لم تعقد صلاتها وان كان
انفسدت صلاتها واكتفى بالشكل حكمه حكم احوه وان كان رقيقا حكمه حكم الامة **ف**ان من عدم اللما
لظلم النجس صلى به ولم يعد فاقتبس **ش**اي من عدم ما يزيل به النجاسة صلى معها ولم
يجد وهذا على وجهين ان كان ربح النوب فصاعد اطاهر اصيلي فيه ولو صلى عرابيا
لا يجوز لان ربح التي يقوم مقام حكم وان كان الطاهر اقل من النوب فكذلك ايضا عند محمد صلى فيه
لا غير ولا يصلي عرابيا لان في الصلاة فيه ترك فرض واحد وهو ترك استعمال النجاسه وفي
عربا نترك الفروض وهي الركوع والسجود والقيام وعند ابي حنيفة والى يوسف بن عمار ان
يصلي عرابيا ومن ان يصلي فيه والصلاة فيه افضل عندنا وقوله ولم يعد فاقتبس
لصدا راعى قول الثاقي فان عنده يعيد ولو كان الرجل ما فر او ثوب نجس غلبه معظفه
اكتفى قدر الدرهم ومعه ما يكفي لاحدها فانه يغسل به النجاسة ثم يتيمم الحديث فان بدرا
بالتييمم او لا وغسل النجاسة لم يحز تيمم **ل**انه يتيمم وجود الما **ف**ان عدم النوب صلى عرابيا
بلا ركوع وتجويز موميا وان يصلي قايما كفاه **و**الافضل القعود فاعرفاه **ش**اي من لم يجد
ثوبا صلى عرابيا بوسى بالركوع والسجود وقال زفر لا يجوز الا ان يصلي قايما بركع وسجد
والمراد بالوجود القدرة فان ابيع له الثوب هل يلزم له استعمال الاصل يجب عليه استعماله
وقوله وعدم الثوب فيه اشارة الى انه من ابي ثوب كان من حرير او غيره **و**صفة
صلاة عرابيا قاعدا ان يقعد ما دار عليه الي القبلة ليكون استقام وعنى محمد في العرابي
بعد صاحبه ان يعطيه الثوب اذا صلى فانه يتنظره ولا يصلي عرابيا وان خاف فوت الوقت
كذا في الفتاوي وقوله قايما كفاه اي فان صلى قايما اجزاه بعض تركوع وجود لان في المعو
ستر العور العليلي وانما كان افضل لان السجود واجب لحق الصلاة وهو الناس
ولانه خلف له ولا يما خلف عن الاركان ولان السجود فرض والقيام فرض وقد اضطر

الى ترك احدها فوجب عليه ترك الشدها وهو السجود لانه لا سقط في حال من احوال الصلاة مع القدرة
عليه والقيام سقط في النافذ مع القدرة عليه فكان السجود اول وقوله على ما ذكرنا استرا وكان
لولى ولان النافذ يجوز على الدابة بالايما ولا يجوز بدون السجدة القدرة عليه ثم العرابي اذا صلى
قايما فانه يركع ويسجد فان او ما قايما جاز ولو وجد من التماسه بعض عورته يستدير السبلين
فان لم يجد الا سجد به لحدتها قال بعضهم يستدير القبلة لا يستقبل به القبلة ولان لا يستقبل
والدبر يستقبل باليدين وقال بعضهم يستدير الدبر لانه في حال الركوع والسجود وقوله فاعرفاه
تنبه على خلاف زفر وان في فان عندهما لا يجوز الا ان يصلي قايما بركع وسجد **ق**ال لا يفضل
النية عن تحرر ممة **ب**عمل ما يكن من فريضة **ش**اي لا يعصل بعمل لا يعلق بالصلاة والنية هي الباق
بالعمل اللاحق والشرط فيها ان يقع قبله اي صلاة فان كانت فرضا فلا بد من التعيين ولا يكفي
نية الفرض لان الفرض انواع وان نوي فرض الوقت جاز **ل**ان في الجمع لان العلماء اختلفوا في فرض
الوقت يوم الجمعة هل هو اجمع او الظاهر واما وقت النية فالافضل ان يكون النية مقارنه للشرع
ولا يكون سادعانية متاخرة **ق**ال قلت الصوم كورنية متاخرة عن وقت السروع في الصوم
قلما وقت السروع في الصوم **و**نوم وغفلة فلو شرطت النية حينئذ لصاق الصوم بالناس
فلهدا حازا حرها واما وقت السروع في الصلاة فهو وقت يقظة وحضور فمكنه كصلها **ب**لا
ولا يجوز تأخيرها **ل** النية لا سادى بالان لا بها ارادة ولا ارادة عمل القلب لا عمل اللسان **و**عمل
اللسان يسمى كلاما لا ارادة لان الذكر باللسان مع نية القلب **و**الاولى ان يعلم قلبه بالنية وان
بالذكر ويدين بالرفع وان كان متغفلا بغيره مطلقا **ل** النية اي نية الصلاة وكذا السجود والسجدة
الرواتب بخوي جهانية الصلاة **ف**حب وفي منية المصلي لا يجوز في السجود الابنية **ل** السجود
وقال المتأخرون كور السجود بنية مطلقا **ل** كمن اختار في السجود ان ينوي السجود او سبعة
الوقت وفي السن الرواتب ينوي السنة وفي الوتر ينوي الوتر وكذا صلاة العبد

وأجمع تنوي صلاة العبد والجمع وفي صلاة أختاره تنوي الصلاة لله والحمد لله
 وأن كانت غرضاً فلا بد من التعيين لا اختلاف الفروض **قال** والمقتضي خلف امرئ صلواته
 تنوي صلاة الوقت والمناجعة **قال** من دخل في صلاة الإمام كمال إلى نيتين نية الصلاة ونية
 المناجعة وأما الإمام فلا كمال إلى نية الإمامة إلا إذا كان خلفه النافذة لا يصح إمامته لمن لا يثبت
 عندنا وقال زفر يصح من غير نية الإمامة كما يصح في الرجل ولو نوى الإقراء بالإمام ولم يدري من هو
 جاز ولو نوى الإقراء بالإمام وطنه رداً وهو عمر وخار أيضاً وإذا نوى الإقراء بغيره فإذا
 لم يعرف لا يصح وإذا نوى الإقراء من الصلاة بغير فعل لم يخرج من الصلاة كذا ذكره ابن أبي عمير في شرحه
 ذكره في باب ركعة الإبريق **قال** وتشرط القبلة أما الخاف فقبلته الوجه الذي يصح فيه **قال** أعلم أنه لا يجوز
 إذا رخص ولا تأمل ولا يحل ولا يصح الصلاة حذره إلا ما سجدت القبلة في صلاة الإبريق
 القبلة متوقفة من غير عذر **قال** في نية المصلي بغيره وأما الصلاة بغير طهارة متوقفة أو في نية
 متوقفة **قال** الوضوء أن فعله ذكر معصية أو حرام أو كذا في الواجبات ثم كان يمكن
 فحضره أصابة عين الكعبه ومن كان نائياً فحضره أصابة عينه أو وجهه وهو قول الراعي الكوفي
 وآية بكر الرازي **قال** اجزائي أصابة عينه للناجي فرضه أيضاً **قال** في اختلاف اشتراط نية
 عين الكعبه للناجي فعل قولنا لا يشرط **قال** قولنا لا يشرط والصحح أن نية الكعبه تكفي
 ولو صلى إلى الخطم أو نوى مقام إبراهيم ولم ينو الكعبه لم تجز ولو نوى المسجد الحرام لم تجز ومن
 كان بالمدنية ففرضه أصابة العين لأنه بعد رعا أصابته بيقين لأن قبلته بالمدنية تثبت من
 حيث النص وسائر البقاع بالاجتهاد **قال** قوله أما الخاف فقبلته الوجه الذي يصح فيه معناه أنه
 كعب المصلي استقبال القبلة إلا أن يكون خائفاً فقام لمصلي إلى جهة قدره ليحقق العبد
 فاشبه حالة الابتداء وهو كان الخوف من عدو أو سوء أو قاطع طريق أو كان عاصياً في المحرمات
 أن الخوف إلى القبلة أن يغير أو المريض لا يجد من يحول إليها أو عذر إلا أنه يتصور الخوف
 ولو كعبه عند استنائه قبلته **قال** ليس من يسأله بغيره ولو بان الخطأ لا يبيد أما المصلي
 فليدروا بيني **قال** من استنأه عليه القبلة ولم ينجس بغيره من سأل عن جهته أو جهته وصلى
 فإن علم أنه أخطأ بعد ما صلى فلا أعاد عليه وقوله وليجتهد الاجتهاد هو بدل الجهد

لنيل

لنيل المقصود وقوله بغيره عند الكعبة بحث لوصاح به سمي وفيما أشاره إلى أنه لا
 بحث عليه طلب من يسأله وأشار إلى أنه إذا وجد من يسأله وجب عليه سؤاله ولا خلاف بقوله
 ولو خالف رأيه أن كان المخبر من أهل ذكر الموضع وكان مقبول الثمارة وأن وجد من يسأله
 ولم يسأله لا تجز صلته كذا في الخبر وقوله وبعد لو بان الخطأ لا يبيد بالثالث المثلثة
 معناه إذا اجتهد وصل إلى موضعه اجتهدان فعلم أنه أخطأ في الصلاة بعد ما صلى لم يكن
 عليه أعاد الصلاة لأنه ليس به وسع التوجه إلى جهة التحريم والتكليف مقيد بالوسع
 وقوله لا ينبغي إلى الإعادة الصلاة وقوله أما المصلي فليدروا بيني أي إذا اجتهد وطى إلى جهة
 اجتهدان فعلم أنه أخطأ في الصلاة أسد إلى القبلة وبين علي صلته لأن فرضه عين عليه
 على طوره الاستدراك ولو سأل فوجدهم فخرجوه حتى يصلي بالتحريم ثم بعد فراجعه
 أنه لم يصل إلى القبلة ولا أعاد عليه ولو ترك من باله بغيره فصلى بالتحريم وأصاب القبلة
 لم تجز صلته عندهما **قال** أبو يوسف تجوز إذا أصاب القبلة وإذا أداها اجتهدا إلى جهة
 فصلى إلى غيرها فصلاة فاسدة ولو أصاب عندهما **قال** أبو يوسف كور إذا أصاب القبلة
 ولو أن الذي استنأه عليه القبلة اجتهد فلم يقع رعاها من جهات الأربع **قال** أن متحيز جهات
 الصلاة إلى أن يجد من يسأله وقيل يصلي بكل صلاة إلى الجهات الأربع **قال** أن متحيز جهات
 جهلوا حال الإمام جاز ما قد فعلوا **قال** معناه أن من أم قوماً في ليلة مظلمة فتجوز القبلة
 وصلى إلى المشرق وتجرى من خلفه وصلى كل واحد منهم إلى جهة وسأله خلفه ولا يعلمون
 ما صنع الإمام إخراجهم لوضوء التوجه إلى جهة التحريم وهذه الخرافة غير مانعة من علم من علم حال
 إمامه ففسد صلته لأنه اعتقد أنه أخطأ على الخطأ وكذا لو كان سجد ما عليه لتركه فرض المقام
 كذا في الهداية **فروع** الأعمى إذا لم يجد وقت الرقوع في الصلاة من يسأله عن القبلة
 فصلى وأخطأ القبلة بجازت صلته وإن وجد من يسأله ولم يسأله لم تجز صلته كذا في الخبر
 ولو أن الأعمى صار ركعاً وأخطأ القبلة في رجل وسأله إلى جهة القبلة صحى على صلته ولا

فسد

عور ليدرك الرجل ان لعدي به وهذا في اذنا بعد السبيل ايضا اما اذا وجد فليس
فصلاته فاسده ولو صلى وفي ظنه ان عيانا ثوبه نجاسة اكثر من قدر الدرهم فظهر انها اقلا
ما تكن نجسه ولو صلى الوقت وفي ظنه ان عليه فائنة ثم علم انها تكن فانه نجسه ولو صلى وفي
ظنه انه محدث او جنب فظهر انه طهاره لا نجسه صلواته ونجسني عليه والفرق ان الصلاة
مع النجاسة او مع فائنة يجوز عند بعض العلماء انما حدث واجبا ولا يجوز عند ابي
يوسف انه كره لحصول المفسود وهو الطهارة ولو صلى وعنده ان النجس لم يزل ثم تبين
انها قد زالت لم تجزه صلواته ولم يذكر رواية ابي يوسف ويحمل انه يجوز عنده كذا في القفا
قال ابن صفة الصلاة **مرويات** على البيان **الغرض** نوعان فرض عسى وفرض كفاية
فرض العسى الصلوات الخمس والركاء والصوم والحج والاعتكاف من احكامه سمي بذلك لانه يعم
على كل احد واد اقام به البعض لا يعطى عن الباقيين وفرض الكفاية اذا اقام به البعض
سقط عن الباقيين كغسل الموتى والصلاة عليهم ورد الدم والجماد اذا لم يكن اليقين عاما لما
اذا كان اليقين عاما هم العدو عليهم فهو فرض عين كالصلاة وقوله ست على البائس
اي على القطع والختيم من غير خلاف **وهي** قيام المرد والتكريم **والسبيل** لا في التكريم
مع الركوع والسجود **اجيد** وفوقه اتم زها التشهد وما عدا ذلك فهو سنة او واجب
سنة مستند وقوله وهي بعض الفروض وقوله قيام المرد والقيام فرض في صلاة الفرض
والوتر لا غير وجه القيام ان يكون بحيث اذا مد يديه يابك بيمينه اما اذا انما لم تكن قياما
وتكبره القيام على احد القدمين دون الاخرى في الصلاة من غير عذر فاذا فعل ذلك حارت
صلواته مع الكراهة واما اذا كان لعذر لا يكبره كذا في الهداوي وقوله والتكريم هي تكريم الاحرام
تسميت كرمه لانها كرم ما كان قبلها مباحا من الكلام والالفاظ والاكل والشرب وعندك
وهي شرطها فرض عند محمد لا سئل بعد بل مسدت قطعا ولا يكون فرضا ولا نفلا قيل
اذا كانت النجاسة شرطها صارت الفروض منه والمذكورة النظم سنة فلما ادس الخروج

من الصلاة عند النجاسة والظاهر ان النجاسة عند النجاسة والظاهر ان النجاسة عند النجاسة
فانه قيل اذا كانت النجاسة شرطها فليعد هاتين الفروض فلما لا يملك متصلا بالصلاة كالباب
للدار والبيان وان لم يكن من الدار فهو متصل بها بعد ودونها حسب لا يمكن فصل عنها
وقوله وايضا الصلاة الكريمة يعني القراءة فرض في الصلاة بالاعمال بقوله حال فافروا ما يسهل
العوان والامر للوجود **وقوله** مع الركوع والسجود **اجيد** الركوع هو الاكباد وحده بحيث
اذا مد يديه بالركبتين واذا لم يكن كذلك لا يكون ركعا ولا بعد ركوع والسجود هو الانحناء
وقوله الحمد اي الميمنى من الارض بحيث يجد صلوات الارض وقوله وفوقه الختم
اي الفعلة الاخيرة بعد التسليم وهون قول الحيات لله الى عبده ورسوله وزها
السمي مقداره وانما فالفعلة هي امر از غنى الفعلة الاولى فانها التي بقرض وقوله
وما عدا ذلك فهو سنة اي ما راد على هذه السنة المذكورة سنة وقوله او واجب سنة مستند
اي ما راد على هذه السنة فهو اما سنة او واجب بالسنة مثل التمتع والنعوذ ورفع اليدين
لا تخمى الاذنين ووضع اليمن على الشمال وكبيرات الركوع والسجود والنيابة فيها والواجب
مثل قرأه الفاتحة وضم الهمزة والالف الاولى وقوله السجدة في الفقرة الاخيرة
واخبره والخافعة موضعا فان هذه الالفاظ واجبة ثبت وجوبها بالسنة واما قوله التشهد
في الفقرة الاولى فهو منها **الاجيد** وقوله مستند اي مستندة واضحا واظن عليها السجدة السجدة
وسما واصحابه من غير تركها فالواجبات شرعية كقوله الفرض والسنة شرعية كقوله الواجبات
كذا في النهاية **فمن** يعني ان يجزئها **مكلا** صلواته بهن كبر بعد رفع يديه
رفعا جاذبي شحني اذ تبه **وقوله** يجزئها **وقوله** بين الفروض والسنة والوتر
التي ذكرها والها فيها لاكتت مثل كتابه وحابه وما ادرك ما هم اي اراد
قوله كبر اي تكبرا الاحرام وقوله بعد رفع يديه اي برفع يديه او لا هي كاذي

بابها مية تحت ادنية ثم تكبير على هذا اكثر المباح وفي العدوى برفع يديه مع التكبير فاقبال المفاضة
 بين الرفع والتكبير وهو المروي عن ابي يوسف والاصح انه يرفعها ولا فاذ اصدارها في موضع الحاجة
 كقولان في الرفع اولاً نفخ التكبير يا عني غير الله تعالى وقول الله اكبر ثم الله يا الله تعالى والحق عظم
 على الاسماء لما في كلمة الشهادة لا اله الا الله وهذا الرفع منه وليس بواجب ولا يصح تكبير الاحرام
 الا في حال القيام اما اذا حضأ ظهره ثم تكبر الاحرام ان كان الى الركوع او الى الجهر وان كان
 الى القيام او سحار وقوله تحت ادنية هذا قوله وقال ان معي صدق من تكبيره وقوله ما لك حذورك
 واما معواكلهم ان المراه برفع حذو منكبها لانه استدلهما وعلم هذا الخلاف تكبير القنوت
 وتكبير الاعاء وكما رآه واما الاقامة فذكر في الفتاوى انها ترفع كالرأى **قال رحمه الله**
 لو بدل التكبير بالتعظيم اجزاه كباير التفخيم شاي اذا ابدل عن التكبير الله اجل او اعظم
 او الرحمن اكبر او لا اله الا الله او سبحان الله او احمد الله او سائر الله او ما الله ذكره في اسماء الله
 تعالى اجزاه عند ابي حنيفة ومحمد لان المراه بالتكبير هو التعظيم وهو حاصل بذكره وهو
 تكبيره عند الدخول في الصلاة بغير لفظ التكبير قال السرخسي لا تكبره وفي الخبره الاصح انه يكبره
 لعول علم اللام معناه الصلاة الطهور وكبرها التكبير وقوله اجزاه هذا اذا قرأ اسم الله تعالى
 بهذه الصفات اما اذا ابتدأ بجل او اعظم او اكبر لا يصح تبارك بالجماع لان الاقتضار على
 الصفة دون الاسم لا يكمل به التعظيم والتثنا وتذكر اسم الله تعالى من غير صفة معناه الله
 او الرحمن ولم يرد عليه صح دخول عند ابي حنيفة لان في هذا معنى التعظيم ويبدل على قوله
 تعالى وتذكر اسم ربك فصلي وقال محمد لا بد من ذكر الصفة مع الاسم لان تمام التعظيم بذكر الاسم
 والصيغة وقوله لو بدل التكبير بالتعظيم اي بدلا من التكبير وقوله الله اكبر فانه يجوز ولو قرأ
 الصلاة بقوله الرحمن اكبر جاز عند خلافا لابي يوسف ولو قال الرحمن لا غير اجزاه عند
 ابي حنيفة ولو قال الرحمن لا يصح تبارك لانه للتبرك كانه قال اللهم بارك في هذا ولو قال
 اللهم لا يزد عليه لا يصح تبارك في الاصح ولو قال اللهم اغفر لي او استغفر الله او شوق

الله

لا يصح تبارك بالجماع **قال** وخصه بعبود بالكلية وهو مع المعروف والتكبير الى حصص يعقوب
 اصباح الصلاة بلفظ التكبير لا غير وهو ان يقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر وهذا
 اذا كان عن التكبير وهو مع المعروف والتكبير اي يجوز بلفظ المعروف والتكبير حتى لو قال الله
 اكبر بلفظ التكبير اجزاه كما اذا قال الله اكبر بالالف واللام وقال ان معي الله لا يجوز الا ان يقول
 الله اكبر الله الاكبر وقال ما ذكره الله لا يحرم الا ان يقول الله اكبر لا غير لانه المعقول والاصل
 فيه التوقيف دون التعليل فاراد الله لا لعل الله صلاة امره حتى يسبح الوضوء بتقبل
 القبلة ويعول الله اكبر وقولنا دون التعليل لان التعليل للعبودية والتعظيم بطلان النص
 والاف معي يقول ادخال الالف واللام اللف في الدنيا فقام معناه ولو كوفي يقول افعل وفعل
 في صفات الله معار سوا لانه لا يراد بالروايات ان الدان في صفات الله تعالى لا يابى
 له في وصف الله يا **ابن حنيفة** ويح **قوله** تعالى وتذكر اسم ربك فصل **قال** ولو قال بالفارسي
 او في صلاة جاز كما اذا في وخصصا في الذبح ذاهو الاصح والكل في العجوة
 جميع صح **والفارسي** كالصلاة في الصلاة ولكن في الصلاة ابطاله معناه اذا اتم
 الصلاة بالفارسي او قرأ بالفارسي او سمي على الدين بالفارسي وهو حسن العودية اجزاه
 عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يجزى الا في الدين خاصة وهو معن قوله وخصصا في
 الذبح اي خصصا الجواز في الدين لا غير واما اذا كان يعني العربية فانه يجوز في الكل
 الجماع اي بالجماع وهو معن قوله والكل في العجوة الذي لجميع صح **قال** وبالجملة لا يقتضاه
 الصلاة كقوله اللهم اغفر لي اي اذا اتم الصلاة بالدعاء فان قال اللهم اغفر لي
 لم يجز لانه مشوب بحاجة فلم يكن تعظيما خالصا ولو قال اللهم اغفر لي فقد قيل عجز
 لانه معناه يا الله وقيل لا يجزى لان معناه يا الله امنا حينه فكان سوا ذكر الله في الكلام

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى و هارون عليهما السلام
نبيين و المرسلين

قال و لصنع الله سبحانه فوق الشمال مسكاً برأيه أي بعدد هذه المئين على اليسرى و لضعفها
عن يمينه لقوله علم الصلاة و السلام أن من الله و ضيق اليدين على السهل تحت السرة و الكلام في الاعتقاد
في ثلاثة مواضع في كيفية و وقته و مكانه أما كيفية فبعد صبح باطن كفه المسمى على ظاهر اليسرى
و عند اليمين يوضع راسه اليسرى قال الله الوضوء قول اليمين أحب و قال الرضا
استحسن ما يجتمع بينهما من وضع باطن كفه المسمى على ظاهر اليسرى و كلفه باطن كفه اليمين على اليسرى
ليكون غايتها و أما وقته فيكون ركوع في الصلاة عندها و قال محمد لا يصح ما يشرع في القراءة فالأغنى
سنة الصلاة عندها حتى لا يركل قدمه حال التثا و عند محمد هو سنة حتى أنه يركل قدمه حال التثا فإذا أخذ
في القراءة أعده بيده قولها هو الظاهر و الأصل أن كل مقام في ركعتين يستند فيه و ما لا فلا
هو الصحيح فيعتد حاله القنوت و في صلاة الجازة و يركل في القنوت بين الركوع و السجود و بين ركعات
العبد و أما مكانه فيضع يديه تحت السرة عندها و قال الأشعري على الصدر و قال مالك يركل يديه
و أما المرأة فصنع يديها على صدرها لانه أسرها **استغفار** يعني على الرحمن و بعد من
أدى الشيطان **استغفار** هو أن يقول سبحك اللهم و بحمدك و ببارك اسمك و تعالى جبرك و لا اله الا
التسبيح هو تنزيه الله تعالى عن ما لا يليق بصفاته و التمجيد اثبات الصفات الجيدة له و قوله و يحمدك
أي و يحمدك تسبيحاً و قوله و تبارك اسمك أي و لم يخبرك و البركة أي الكثرة الدائمة قال صاحب الحاشي
بركة اسم الله تعالى أنه ما ورطه أمهات المؤمنين و كذا كلبه الأمام المظهر و قوله و تعالى جبرك أي
عظمتك و أكبر هو العظم و اكمل و قوله و لا اله الا الله و هو في أعقاب الأرواح و النفا على النفا هو
المستفهم و قوله و يستعبد من أذى الشيطان أي يلجأ إلى الله تعالى يقال عذت لفلان أي لجأت إليه
و منه قوله تعالى و إلى عذرت بذي و ركب أن تزكون أي تحات إليه و كفى الشيطان أن يظلم من
أجر أي يستعبد منه و الشيطان البعد و قال مالك لا يسجد في الصلاة و وقت التثا و بعد التثا قبل القراءة
و الأول أن يقول استعبد بالله لوجه القرآن قال تعالى فاستعبدوا لله و يقول منه قول أعوذ بالله
ع التبعين لله لوجه عند أبي حنيفة و محمد لانه شرع لاقتراح القراءة قال الله تعالى فإذا قرأت القرآن

فانقذ

فاستعبدوا لله و قال أبو يوسف سجد للخالق و عاف كان من حبه و فانه لا خلاف أنه لا يأتي المقصود
عندها لانه لا يقرأه عليه و عنه أن يؤخر ما يأتي به و كذلك في صلاة العبد ما يأتي به عند أبي يوسف عقيب
التثا قبل التكبيرات و عنه هارون الكرمي و كذا السجود إذا قام للقضاء لا يأتي به عند أبي يوسف
لانه قد أتى به عقيب التثا و عنه هارون أنه لا يقرأ الا و اختار صدر الإمام قول أبي يوسف
مبسطة سرها بالمثنائي يتلو أو بالاي من القرآن أو يقال و ليحذف بسم الله التثاني و صورته
يتلو مع المثنائي و رواية من بعدهما ثقتان أي يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم و سرها لقول ابن
مسعود رضي الله عنه حال ركعتين الإمام السجود و السجود و التثا و في تكرار
بسم الله الرحمن الرحيم يركل و روات عن أبي حنيفة روى أبو يوسف عنه أنه يقرأها في كل ركعة مرة و قال
و لا بعد هاتين الركعتين و روى الحسن عن أبي حنيفة أنه يقرأها في أول ركعة عند ابتداء الفاع و لا
يقرأها بعد ذلك لأن سبأ لأن حرمة الصلاة كلها و روى محمد بن عيسى عن أبي حنيفة أنه يقرأها
بعد الفاع و بعد المورة كما في المصحف و هذا في الحافضة أما في الجهر فلا بعد هاتين
و الصحيح رواية أبي يوسف أنه يقرأها في كل ركعة مرة و إذا سجد بالفاع و لا يقرأها في
و المورة الا عند محمد في صلاة الحافضة و قوله سرها أي يقرأها سرراً و قال أبو حنيفة يقرأها في
كل صلاة سرراً و قال مالك لا يقرأها سرراً و لا جهراً الا في البراءة فانه يسمع بها السورة دون
الفاع و قوله و بالمثنائي يقرأ بعد هاتين الركعتين و سميت المثنائي لأنها ثنتان في كل
ركعة و منه قوله تعالى و لقد استأمنك سبحانك الثاني يعني الفاع و أنا سميت الفاع أيضاً
لانه يصح القراءة بها في الصلاة و تسمى الواقي لأنها لا تصح في الركعة ثم قرأه الفاع لا
تتبعين ركعتنا عندها و كذا ضمن السورة بها خلافاً لما في الفاع و كما ذكرنا فمما كنا نقول
عالم فاعروا ما تيسر من القرآن و التثاني يعني التثا و قوله بالاي من القرآن أي يقرأ

بعد العار سورة اوله ايات وهو معلوم في العلم او ان من بعد هاتين والاي جمع **اي** **قوله** معقبا
للمحمد بالتأمين بيده الموتى كالضامين **الضامين** هو الامام فار على الامام الامام ضامن ومعه اذا
قال الامام ولا الضامين قال امين اي قال الامام امين سر او يقولها الموتى ايضا ويحتمل لقوله علم الامام
اذا امن الامام فامنوا او اذا سمع المحدث من الامام ولا الضامين فعولوا امين ولم يفضله وقال بعضهم
لا يؤمن لان ذلك اجهر لغو ولا تتبع وفي صلاته ايموه والعبد من اذا سمع المحدث من الضامن
قال الامام ظهر الربى نون كذا في الفتاوى ولست امين من الفاعل لكن كان على الامام يقولها واما
بها وتقول لفتى جليل علم الامام بعد فراغ من الفاعل امين وقال انها كالطابع على الكتاب كذا
في تفسير عبد الصمد ومعناه اللهم استجب وقيل معناه لا تحجب رجائنا مني دعا والسنة في الادعية
الاخفا قال تعالى ادعواكم بضر عا وخفية والدليل على انها دعاء هو ان لم يكن وهو قد احسب
دعواكم فاستجها وكان هارون مومنا وفي امين لغتان المد والقصر قال ان عوفى المد يارب
لا تسليني حمها اربا وروى الله عبد الله قال امينا وقال اخبرني القصر تباعد عني فطهر اذ رايته
امين فراء الله ما بيننا بعد **قوله** فطهر جليل **قوله** وليركع من بعد ما يكبر وان تقارنه فذكر اخر
واختار في الجامع **قوله** اي اذا فرغ من قوله الفاعل والوجه ان يكبر قايما ثم يركع وفي الجامع
الصغير يكبر مع الانحطاط اي مقارنا للركوع وهو معنى قوله في النظم واحدا في الجامع ذرا
اي المقارنة وقوله فذكر اجر اي اعظم اجر **قوله** وحذف التكبير ثم ينشئ كفيته فوق ركبته فاستغفر
اي حذف التكبير ولا يقول لان في المحدث اول خطا من حيث الدين لكونه استغفارا وهو كفرو في
اخره لمحي من حيث اللغو قال في النهاية هذا لا يخلو اما ان يكون مقرا او خطا فان قول الله
بعد الحمد بعد الصلاة وان تحمدا يكفر لانه شرك واما اذا اخلل الالف بين الام والاعمال فضرر لا
استماع ولكن كذا اول واما بعد الحمد من الكبر فانه بعد الصلاة ايضا لمكان الكبر وما بين
ابا والرايان وسط الفابينها فعال الكبار قال بعضهم تفرد صلاة وقال بعضهم لا تفرد
وفي النهاية قال شايخنا لو ادخل المدين النوا والرافق اعظم اكبر عند استماع الصلاة لا يصير

شارحا

شارعا في الصلاة بخلاف ما لو فعله للمودن في اذنه حيث لا يحل اعاله الادان وان كان
خطا لان الادان اوسع ويجوز اكبر وان كان اصله الرفح للحرمة لانه مروي عن الراهم النخعي
موقوف عليه وهو مروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال الادان حرم والاقامة حرم والتكبير
حرم وقوله ثم ينشئ كفيته فوق ركبته اي يعتد بيديه على ركبته وتعد بين اصابعه والاشارة
الى التقرب الا في هذه الحالة لا يمكن ولا الى الصوم الا في حال الجود لمع روى اصابعه
مواجهة للقبلة وما سوى ذلك يترك على عادته فلا يتكفف اللصيح ولا للتفريق وقوله
فاستغفروا اي اعرفوا التفضيل بين التقرب والضح **قوله** وظهره يبسط اذ يركع لا يخفى الراس
ولا يفتح **قوله** يبسط ظهره في الركوع ولا يرفع راسه ولا يركع لان المصلي يصلي الله عز وجل كان يعدل
في ركوعه حيث لو وضع على ظهره قدح فيه ماء لم يراق وحده الركوع ان يكون بحيث لو تدبره مال
ركبته وان لم يكن كذلك لا يكون ركوعا وقوله ولا يفتح اي لا يفتح راسه حال اقع راسه اذا رفع
وتخص بصره والمعن انه يجعل ظهره معتد لا سوبا ولو طار راسه فلهذا قلنا ان كان الى الهمام
اقرب منه الى تمام الركوع لا يحرم دس عن الركوع وان كان الى تمام الركوع اقرب لغيره ولو
كان احدهم يبلغ حديقته الى الركوع يجب عليه ان يخفض راسه للركوع اكثر من حد وثيق ولا يجوز
حدوثه عن الركوع لان كالتقام ولا يجوز للتقارب الا قد ايه على الصبي كذا في الفتاوى وذكر
التمشيط على الاختلاف في اعمد التقام بالقاعد فعند محمد لا يجوز وعند غيره وتوانته على
الى الامام وهو ركن فكله الاحرام قايما فرفع الامام راسه قبل ان يركع المحدث لا يصير مدركا لهذه
الركعة ولو انما المصلي الى الامام كبر مخفيا ان كان الى الركوع اقرب فصلاة قامة لان بكيفية
الاحرام لا يصح الا في طلة القيام **قوله** سبح الرب العظيم ادني تكراره التكرار فهاستأنا
اي يقول في ركوعه سبحان ربى العظيم تلقا وذكر ادناه اي ادنا كمال الجمع او ادنى كمال التسبيح
او ادنى كمال التسبيح لا ادنى كمال الجواز وادنى كمال السبيحة للركوع ثلث والاولى خمس
والاكثر سبع وان راو على الثلث فهو افضل بعد ان يكف عن هذا في المنقذ

للاحرار

اما الامام فلا يسمع ان يطول على الصوم بل يقولها كما يتكلم المحدث من ثلاث وقوله فينا سنا
 يعني ان التكملة في الركوع والسجود سنة وليس بواجب عندنا وقوله ما كان واجب من اذا ترك
 فقد صلاته عندنا ولو ركع المحدث في الصلاة ان ادرك ركعة واحدة جاز وان رفع راسه قبل
 ان يركع الامام ما حرمه الركوع ولو رفع الامام راسه في الركوع والسجود قبل ان يسجد المحدث
 قلنا قال ابو الليث رفع مع الامام ويسجد ما لم يسمع من السجود هو الصحيح وقال الامام طهر الدين
 يتم السجدة ولو كان في الامام في الركوع فخرج من خلفه خفي فقال ابو حنيفة لا ينتظرهم
 وقال اخشى عليه امر عظيم وهو الرياء عن محمد الصادق كثر رجاؤه عن الناس عن اجماع
 وقال بعضهم ينتظرون تفسير امير التبيين والشيخان لا ينتظرون اكثر من ذلك
 وقال بعضهم ان كان عنده لا يظن انه ان كان قد اجاز انتظاره وقال الفقيه ابو الليث ان عرف
 لا ينتظره وان لم يعرف فلا بأس بانتظاره وقيل ان كان عادة حضور المسجد ولا يركع
 جاز انتظاره والا فلا ولو دخل وهو في السجدة قبل السلام ففي انتظاره خلاف وما سوى
 هذين الموضوعين من الصلاة فلا ينتظره اصلا ويرفع الراس يقول قصده قد سمع الله
 لمن قد علمه في تحجب المحدثون بالحد بالقول منهم ربنا لك الحمد اي ارفع راسه
 من الركوع يقول سمع الله لمن حله اي قبل الله من حله ويقول الموم ربنا لك الحمد
 والاعولها الامام عند أبي حنيفة وقال ابو يوسف فرض ومعنى قوله سمع الله لمن حله اي احاب
 فرض عند أبي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف فرض ومعنى قوله سمع الله لمن حله اي احاب
 الله لمن دعاه تعالى سمع القاضي البيهقي اذ قبلها وقوله ربنا لك الحمد وفي المبسوط يقول اللهم
 ربنا لك الحمد وفي مذهب احمد بن حنبل يقول ربنا لك الحمد ربنا لك الحمد ربنا لك الحمد ربنا لك الحمد
 السميع من تقدم ما من غير تحيد خلافا لهما والشيخ اثنى في سوال الثاني عن رفع يده بطلب
 العفوان ما نهى عنه لم يكن كذلك بين السجدين نصبت اي تكفي الامام عند أبي
 حنيفة سمع الله لمن حله وعندنا يجمع بين السميع وربنا لك الحمد والموم بكيفي بالتحمد عند

اصحابنا جميعا والمنفرد بجمع بينهما لهما وقوله والشيخ اثنى اي قال ابو يوسف انما ابا
 حنيفة عن رجل رفع راسه من الفريضة يقول اللهم اغفر لي قال يقول ربنا لك الحمد
 ويكفي وكذلك بين السجدين ليكت ايضا فقوله والشيخ اثنى في سوال الثاني اذ قال ابا
 حنيفة وبالله انما يوسف قال وسوى مكبر او يسجد بكفي للارض قصده اجماع قد ذكرنا ان
 هذا الحديث ليس لغرض عندها وقال ابو يوسف هو فرض وقوله بكفي للارض اي بعينه يديه
 على الارض في السجود وجهه ما بين كفيه يضع وهذا ادنيه يديه فليدع وليسجد
 بانفه وجهه وراز باجماعه قصده ان اي اذا سجد وضع وجهه بين كفيه وتضع يديه
 حذو ادنيه لان اخر الركعة تعبه بالوجه فليجعل راسه بين يديه في اول الركعة عند النحر فليدع
 في اخرها كذا في النهاية ويوم اصابع يديه نحو القبلة في سجود وروي عن ابن عمر رضي الله
 عنهما انه راي رجلا ساجدا قد عدل بدينه عن القبلة فقال استقبل بها القبلة فانما سجودك
 مع الوجه وقوله وليسجد بانفه وجهه اي سجد على انفه وجهه هذا هو السنة وان وضع
 وجهه وجهه هادون انهم اجزاء بالاجماع وكذا الوضوء انفه وجهه عند ركعة حرم ولا
 يكره لاجل العذر اجماعا وان لم يكن باجماعه عذر خارج عن حنيفة وبكره وعندنا لا يجوز
 وان سجد على حله لا يجوز في حالة العذر ولا في غيره الا انه في حالة العذر يومي لان وضوء
 اخذ لا يتأتى الا بانحرافه عن القبلة ومن شرط جواز السجود الا برفع قدميه فان رفعهما في حال
 سجود لا يجوز السجود وان رفع احداهما في المرتبة تجزئ مع الكراهة ولو صلا على الدكان
 او على السور وادى رجله على الدكان او على السور عند السجود لا تجزئ ولو كان موضع السجود
 ارفع من موضع القدمين قال الحلواني ان التفاوت مقدار اللبنة او اللبنتين يجوز
 وان كان اكثر لا يجوز واراد اللبنة المصوبة لا الموقوفة وعد اللبنة ربع ذراع ثم اذا
 اراد السجود وضع اول ركبتيه ثم يديه ثم وجهه ثم انفه وقيل انفه وجهه فاذا اراد

القيام برفع او لا ما كان اقرب الى السماء وان كان لا يمكنه لصعق او غير فلا بأس ان يضع يديه اولاً
ويعد **اليمين على العصري** والآن يلقى فيه عند الصدر وجوز ذلك عند العذر اي اذا
لقتضه على الالف جاز عند الحنيف وانما يجوز الاقتصار على الالف عند ادا سجد على ما صلب
منه اما اذا سجد على ما لان منه وهو الارض لانه لا يجوز له ان يركع في المنيق او قال ابو يوسف وغيره لا يجوز
الاقتصار على الالف الا ان عذر روي عن ابي حنيفة مثل قوله عليه الفتوى وان سجد
على حجر صغير ان وقع اكثر جهته على الارض جاز والافلا وجاز منه بكون علة وفاضل الثوب
اذا سجدت اي اذا سجد على كور عامة او فاضل ثوبه لاجزائه اذا وجد صلاة الارض
والافلا يجوز وكور العامة دورها يقال كور العامة اذا ادارها على راسه ولو سجد على القطن
المحلق ان وجد صلاة الارض لاجزائه والافلا وكذا على اكتفى الموضع والدين فان سجد على
اكتف او الشجر جاز وعلى الدرة والدين لا يجوز وان كانت هذه الاشياء في الجوف جاز
في جميعها كذا في منية المصل وان وضع كفيه وسجد عليها لاجزائه وهو الصريح وقال بعضهم
لا يجوز وان سجد على النخاسة وسجد على الحوز وهو الصريح وقوله وفاضل الثوب اي اذا
سجد على فاضل ثوبه فانه يجوز ولا يكره ان كان لدفع الاذى وان لم يكن كذلك بكرة بالرفع
وروي ان التمسك باليد على وسجد في ثوب واحد يعني بمصولة حر الارض ولو سجد على
كاه يتقى وجهه عن التراب جاز ويكره ولو فعل ذلك يتقى التراب عن عامة لا يكره كذا في التوضيح
وروي ان ابا حنيفة وضع بين يديه خروفي على يديه يتقى بها كوفه رجل فقال له ما تشي لا
تفعل هذا فانه مكروه فقال له ابو حنيفة من اين انت قال من حواريهم فقال جالس التكبير من
ورا الصف يعني ان العاجل من الينا لا يمنع البياض قال له اما في ما جردت شي قال
بلا فقال يجوز السجود على اكتفى شي ولا يجوز على الحق كذا في الفتاوي بيدي في سجود
صحيحه بجافيا للطن عن خذيم اي يظهر صنعه حال السجود والضبط بالسكوت هو
العقد وهذا اذا لم يوتر احد اما اذا كان في الصف لا يفعل ولها المرأة فلا تفعل
ذكره وملتصق بطنها لغيرها لانه استدلها والامة كاحدة في الركوع والسجود والمقود
واما في رفع اليدين عند التسمية في حال سجود كذا في الفتاوي وقوله بجافيا للطن

اي بجافيا للطن عن خذيم اي يباعد واما المرأة فلا تجافي بطنها عن خذيمها والمرأة كالف الرجل
في عشرة مواضع برفع يديها عند التسمية اليه في تكبيرة او تضع يديها على شمالك يدنها ولا تجافي
بطنها عن خذيمها ولا يدي صلبها وحل مسورك في السجود ولا يخرج اصابعها في الركوع ولا
يوم الرجال ويكره جماعة من وتصفق الامة وسطح ولا يكره في موضع السجود والامة كاحدة
في جميع ذكر الا في رفع اليدين عند الافلا فانيها في حال سجود اصابع الرجل بها يتقبل
وفي السجود قال لا يتقبل يقول سبحانه زكي الاعلى مثلنا ان قصد الارض لا الاتيها
الصريح والمعنى انه لو اصابع رجله نحو القدم في حال السجود وكذا اصابع يديه ويعتدل في سجود
ولا يفتش ذراعيه ويضع خذيمه لعل على الارض اعدوا في السجود ولا يفتش احدكم ذراعيه افتش الكلب
وليضم خذيمه ويقول سبحانه زكي الاعلى ثلثا وذكر ادناه اي اذني تبيح السجود او اذني كمال السنة
والاوسط فليس ولا اكل سبع كذا في النسخ بالحق واليق ويطن بالحقين تلصق بعن
المرأة بحصص في سجودها وملتصق بطنها بغيرها لان ذلك اسرها ورفع اليدين من السجود
مكبر مستمكن القعود ثم يعود ساجدا يكبر ثم الى قيامه يشهد تكبوا في تكرار السجود دون
الركوع فذهب الفقهاء الى ان هذا تعبد فلا يطلب فيه المعنى بل يفعل كما امرنا وقيل ان السجدة
الاولى شكر النعم الامان والآخر شكر البقا الامان وقيل السجدة الاولى اشارة الى ان خلق من
الارض والثانية اشارة الى ان الله تعالى قال تعالى منها خلقناكم وفيها نعيدكم ويقال لانه
البليس امر بالسجود فاني فامرنا بالسجود مرتين ارغاماً له ويقال لان النبي صلى الله عليه وآله قال صلاة
القاعد على النصف من صلاة القائم وكان السجود في حال القعود فجعل اثنين لياوي الركوع
ويقال لان الله تعالى قال واسجد واقترب فالسجود الواحد لقوله واسجد والثاني لقوله واقترب
قال عاصدور القدمين يعتدي بلا قعود واعتماد سدي كذا في ثاني ركة باصباح كلف

بلا عود ولا افتتاح **الحج** اذا الطمان ساجد اكبر واستوى قاما على صدره قديم والا فبعد ولا
 بعد سديهما على الارض وقال ان افعي مجلس حبة حفية ويحتمد سديهما على الارض وقوله كذا بتاني رجب
 اي يفعل في الركعة الثانية كما يفعل في الاولى من القيام والقدرة والركوع والسجود **الا انه لا يتبين ولا يتبين**
 لان ذلك لا يشترع الامرة واحده **لا ترفع اليدين في التكبير** الا الذي التزم في الشهر **اي لا يرفع**
 يديه الا في التكبير الاول وهي التزم وقال ان افعي يرفع عند الركوع وعند الرفع من التا قوله علم الرفع
 لا يقع الا الذي لا يرفع موطن عند اصباح الصلاة واستقبال البيت والصفاء والمروءة والوقوف
 واجترار القنوت والعبد بين ولا تها تكبير **لا انتقال** للتكبير **الجود** وحاصل انه لا يرفع الا الذي لا
 في سبع موطن ثلاثة منها في الصلاة عند الافتتاح والقنوت وفي تكبيرات العبد **واربع** في الحج عند
 اسلام الحج اذا عجز عن تقبيل لاجل الرخا كحل وجهه نحو الحجر ويرفع يديه عند التكبير ويجعل
 باطنهما نحو الحجر ويقلل كفيه والى على الصفاء والمروءة يجعل باطن كفيه نحو السماء ويتقبل القبلة
 ويدعو الله حاجته **والثالث** بعرفة والمردلف حالة الوقوف يجعل كفيه نحو السماء وقد كان النبي
 صلى الله عليه وسلم يدعو اليوم عرفة في حالة الوقوف ماد ايدى في حوكة كالمسطح المسكن والارض
 عند اجترار دون جرة العقبة يجعل باطن كفه نحو الكعب في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف نحو السماء
 كما في سائر الادعية وقد جمعت هذه السبع في قولهم **فصل في قولهم**
والقاف للقنوت والعين للعبد بين والسين للاستسلام الحج والصاد والميم للصفاء والمروءة والعين
 عرفة واجيم اجترار **وقوله** الا الذي التزم في الشهر معناه انه يشترط تكبير الاحرام برفع اليدين
 للاعلام الاصح ومن كان في اخر الصفوف لان هذا الرفع انما يحتاج اليه للتكبيرات التي تؤدي بها
 في حالة التمسك **التكبيرات** الروايات في العبد بين وتكبير القنوت والاحاجة اليه فيما يوتي به في حالة الانتقال
 فان الاصح يرى الامام يحيى وكذلك كل من خلف الامام يرى بعضهم بعضا عند الاحتجاج فلا حاجة
 الى الاستدلال برفع اليدين **قال** اذا اكل ثانيا ركعة لفتش الرجل الياسر عه وبتصب
 اليمن مع استقباله **بالانملة** ففهي من كماله وليشهد باسطة الاصابع من فوق

موطن

فحذبه كفعله الرابع

اي اذا رفع راسه من السجدة الثانية افتش رجله اليسرى فجلس عليها وبتصب اليمن وجب
 لصاحبه رجله اليمنى نحو القبلة لان ما اكتم ان يوجهه الى القبلة فيقول لي وتصيب يدي عا فحذبه لا
 اسلم من الصلاة ونسب يده نحو القبلة ويفزع بين اصابعه وهو سخن قوله مع استقباله بالانملة
 وقوله ففهي من كماله اي كمال القعود وهذه العادة واجبة لان تركها ساهيا بحسب السهو وهو
 لا يحل الاسدك واجب **قال** وتجلس الانبياء في التشهد على يسار اليمينها تهدي وتخرج الرجلين
 عن يمينها **مخوفتين** انه من دينها يعني ان الراه كمال للمشهد على الدنيا اليسرى وكبح رجلها
 من اكانب اليمين **وقوله** يهدي اي تصيب السن **وقوله** ان من دينها اي السروج في صفها **وقوله**
مخوفتين قال ابن كاع تصح حذرها **وكحل** الاق الاصغر وقال فالك قعودها كقعود
 الرجل لئلا ان النبي صلى الله عليه وسلم امر ان يصلين فقاما فزعنا من صلاتهما قال لهما اذا
 سجدا فضا بعض الحجج ان الحج فان الراه ليس في ذلك كالحط **وقوله** ويتبع مذهب عبد الله
 بعد التحيات روى الله والصلوات عاطفا بالواو والطيبات باله من روى **الحجرات**
 في التشهد عندنا تسجد بن مسعود رضي الله عنه وهو الحيات لله والصلوات والطيبات
 السلام عليك ايها النبي وره الله وبركاته **الحج** وانما اختارنا تشهد رضي الله عنه لانه قال احمد
 الله صلى الله عليه وسلم سدي وعلمني تشهد كما علمني الورد من القرآن وقال قد الحيات لله الرحمن
 وقال رضي الله عنه **الحجرات** تشهد بن عباس رضي الله عنه وهو التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله
 السلام عليك ايها النبي وره الله وبركاته **وقوله** والصلوات عاطفا بالواو اي والصلوات والطيبات
 وقوله **وليسع** مذهب عبد الله اي عبد الله بن مسعود رضي الله عنه **قال** وعرف السلام للنقصيل وبعد
 تشهد بالتهليل وبعد ذلك تشهد للمباركة **قال** عبد رسول الباري وعرف السلام اختار تركه من
 قول ان افعي ربه الله فان عنده يقال سلام عليك ايها النبي خير الف والام وعنده يقول السلام
 عليك ايها النبي يتعرف السلام بالف والسلام وقوله وبعد ذلك تشهد للمباركة اي عبد رسول

الباري اي يقول شهد ان لا اله الا الله واسم الله محمد اعلمه وروى به ابيه واشترى عن
قول الاعمى ايضا فانه يقول عند شهد ان لا اله الا الله واسم الله محمد رسول الله وقوله
للتفضيل اي بلفظ المعرفه والعرفه كذا من النكره ولا يرد ذكر اعلى التثنيه في هذه القوله
للتعبد اي ولا يرد على الله ورسوله في العوده الاولى وكذا المسوق لا يرد على هذا وقال
الاعمى يرد في التثنيه الاول الصلاة على النبي وذكر عند سمه وقال ما كرر يصل على النبي صلى الله عليه
وسلم ويرد عوا فان راد عندنا في السجده الاولى عاينه وروى به ابيه وجب عليه السجود والسهو واجلهوا
في الرأيه الوجه لحد السجود في عن ال حسمه اذا زاد حرفا واحدا فعليه السجود وقيل اذا
راد الله صلى الله عليه وسلم وقيل لا يجب السجود الا بعد الصلاة وقوله للتعبد اي للمار على القبر
في الركعتين الاخيرتين في الاخرين بين يديهما فقط وقوله عند التمام تنقطع اي يقرأ في الركعتين
الاخيرتين فاتحة الكتاب خاصة وتكره الرأيه عاينه وقوله ومعه عند التمام تنقطع اي يقرأ في الركعتين
الاخرتين فوض الصلاة فان تركها فسد صلاته مصليا في آخر التثنيه على الله المصطفى
محمد يدعو اياهما به القرآن او بدعا مستند انا ولا يرد الداعي كلام الناس وشبهه ولا يكره ان يقرأ
تعالى اذا جلس في اخر صلاته تشهد ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم وقوله اللهم صل على سيدنا محمد وعلى
محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى
آل ابراهيم انك محمد محمد ولا يقول في العالمين لانه غير مشهور وان قال لا يابى به وقوله
يدعوا ما شاء به القرآن ما يرد به حقيقة التثنيه لان كلام العباد لا يشبه كلام الله تعالى ولكن اراد
الدعوات المودع في القرآن ربنا انتا في الدنيا حسنة وفي الاخر حسنة وفيما عذاب النار
ويابى محناها اللهم عافني واعف عني واصلي امري واحم فرعي وكل ذي شئ اللهم اسعني
في طاعتك وطاعة رسوك وارحمي بالرحم الراحمين وقوله او بدعا مستند اي بدعا مروي عن النبي
صلى الله عليه وسلم اللهم لك الحمد كله ولك الملك كله وسدرك احكامه ولك البرص الامركم واعوذ بك من الشر
كل ما في الجلال والاکرام وروى عن اي بكر رضي الله عنه انه قال يا رسول الله علمني دعاء ادعوا به في
صلاتي قال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا أعفوا الذنوب الا انت فاعف عني مغفرة

من عندك انك انت العفو والرحم وقوله ولحد الداعي كلام الناس اي لا يدعوا ما سمع كلام
الناس وكلما سمع ما لا يستعمله سواه من كلام الله كقوله اللهم اكسني اللهم اطعمني اللهم زوجني ولان ما استنبه
ذكره والذي لا سال الا الله تعالى من الله اعف عني وادخلني الجنة وكمن من الناس قارىء الوقفات
لاناس ان يقول اللهم ارحمني ارحم لان لا يشبه كلام الناس ولا يقول اللهم ارحمني لان لا يشبه كلامهم
ولا يابى ان يقول اللهم اعف عني لاني لا يابى لان في القرآن قال الله تعالى قال رب اعف عني
ولا في ولا يقول اللهم اعف عني لان لا يابى لان في القرآن وكذا لا يقول اللهم اعف عني ولا يابى لان لا يابى
ذكرنا وبالسلام عن يمين يميني ومن سار مثل هذا فاهندي اي ساعى عن يمينه فيقول السلام
عليك ورحم الله ولا يقول وبركاته كذا في المحط فان قال السلام عليك ولم يدعوا له احواله وان قال
السلام ولم يقل عليك لم يكن اياها سنة وكذا اذا قال السلام عليك وعلمك السلام لا يكون اياها سنة
وتكره له ذكره والمحض بالسلام ان من احرم بالسلام فكان غاب عن الناس لا يكلم ولا يكلمونه وعند
العراق كان رجع السجدة فيسلم وقوله وعني سار مثل هذا اي ساعى عن يمينه مثل ذكره ويكون احصى
الاول ولو سلم او لا عن يمينه ما سار او ذكر السجدة عن يمينه وليس علم ان بعده عن يمينه وليس علم كود
السجود ان فعله ما هيا ولو ساعى عن يمينه وشي ان ساعى ياره حتى قام فانه رجع وبعد ساعى ياره
ما يكمل او يحج من المسجد كذا في المنطق والتبليغ الاول للمحج من الصلاة والثانية للثوب ورك
اجفا ولو سلم الامام فمر ان يفرج المقتدى من السجدة فان المقتدى سمع وان لم يسمع من الدعوات
فانه سلم وتفرغ المقتدى من التثنيه قبل فخرج الامام فقام او يكمل فصلاة تامة **ويروى** به الرجال
والنساء والحافظين لا يروى احصا في اي يتوى بالسلام عن يمينه عن يمينه من الرجال والنساء والحفظ
وتعبد الحفظ في النبي لقضاه وفي اي مع الصغر تقدم العفو لما شهدتم **ويروى** امامه بالتسليمين
جميعا في الصحيح وقوله والحافظين لا يروى احصا اي لا يروى الامام بعد دعاء محصور لان احصا
في عدمه قال ابن عباس مولى محمد بن علي في الحفظ واحد عن يمينه يمينه الحفات وواحد عن
يمينه اليات وواحد امامه يلقنه اخيرات وواحد وراءه يدفع عنه الكاره وواحد عند يمينه

يكتب ما مضى على النسخة السابقة وبلغ وسدس الم وفي بعض الاخبار وكل بالعبد تون ملكا وقيل الكد من ربه
فاد كان لا يكتب في يوم كذا كانوا من غير حصر ولا سوي من ليس موافق الصلاة والمنفرد سوي الخط
غيره **قال** والمفتدي بسوي الامام البهاء كان يسمى اوسرى واعلم ان بعض ان المفتدي بسوي امامه
فان كان في الحاسب الامم بواه منهم وان كان في الحاسب الاسر بواه فيه وان كان في الحاسب بواه
في السليمة الاولى عند الم يوسف وعند محمد بن يونس فيها جميعا كذا في الهداية ولا ينفرد الثاني زمانا
والامم لا يترك في الصلاة هو الصحيح لان الخط في الحاضر **وقوله** واعلم اي اعلم هذا الفصل
الذي ذكرناه واداسم الامام في الحاشية ان كانت صلاة تنفصل بعدها فانه يقوم ويحوي مكانه اما
... من اويسرة او تياخر الى خلف فالت غاشية رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من
صلاة لا يكتفي مكانه الا مقدرا ما يقول اللهم انت اللام ومكة السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام
وان كانت صلاة لا تنفصل بعدها فان شاقعه مكانه وان شاقعه مكانه لا وان شاقعه مكانه
بوجهه الا ان يكون في رايه رطل يصير فانه حمله لا يستعمل بوجهه لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يترك
استقبال الصورة في الصلاة وروى ان عمر رضي الله عنه راي رطل يصير الى وجهه رطل فعلاها بالذرة
وقال للمصلي استقبال الصورة في صلاتك وقال للقاعد استقبال المصلي بوجهه **فصل في**
القراءة في الصلاة يجهر الامام في الفجر **الكتب** والركعتين في الفجر والمغرب **كلمة** في الاخرين
يخفي. توارثا ليس به من خلفي **ش** اي يجهر الامام بالعزاة في الفجر وفي الركعتين الاوليتين في المغرب
والعشاء ان كان احاما وقوله **كلمة** في الاخرين يخفي اي يخفي الامام العزاة في الاخرين هو المتواتر
منه لدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يؤمن هذا ولا خلاف في ذلك من العلماء **قال** والعزاة باختيار
شاجهرو واسمع النفس وان شاقه اسر بعض ان المنفرد يجهر ان شاقهرو واسمع نفس لان امام
في حق نفسه وان شاقه فالت لان ليس خلفه من يسجد الا فصل الجهر ليكون الاداء هتية الجماعة
وظاهر قوله لو لم يسمع النفس انه يجهر وتكون حد الخافعة يصح كقوله وهذا قول الكوفي فان
ادى الجهر عنده ان يسمع نفسه واحصاه ان يسمع عنده **قال** المفتدي الى الجهر ان يسمع غيره والخافعة

ان لم يسمع نفسه هو الصحيح **قال** قلت ما الفايده في قوله واسمع النفس بعد قوله جهر ومعلوم ان
من جهر اسر نفسه **قلت** هذا جواب لسؤال مقدرو هو ان يقول سعي ان لا يجهر لان فائدة الجهر الامام
وليس مع احد يسمعه فقال فائدة الجهر حاصلة هذا ايضا وهو استماع نفسه فكم له ان يسمع
وهو ان يسمع نفسه دون غيره واما الصلاة الى لا يجهر فيها فان المنفرد لا يجهر فيها بل كافت
حتى انه اذا زاد على قدر ما يسمع نفسه فقد اساء وكذا لا يجهر المنفرد والعبد بالتكبيرات وكذا الامام
اذ اجهر موق حاشي الناي فقد اساء **قال** يلوا الامام ظهره والعصاة سرا ولو بعرفت الغواشي
الامام العزاة في الظهر والعصر ولو كان يعرف لغواشي الامام صلاة النهار عجا وفي دوام صماحي
ليس فيها عزاة سيرة **قال** واجهر في العبدس مما يشرع من الامام وكذا كل الجهر في الجهر
والعبدس لورود النقل المستخلص بذكره والمطوع بالهاري وفي الدليل **قال** اجهر
بالقضى في حق المنفرد واجهر او صلح لادوي غيابة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان في صلاة يوشى اليقظان ولا يوقظ الوشان وفي الفقاوي كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم في صلاة تسمع من خارج الحجرة ومن قرا في الغاشي الاولين السورة ولم يقرأ العاشي
في بعضهما في الاخرين ومن قرا في الاولين العاشي في الاخرين العاشي والسورة وجهر
بالكل عندها وقال ابو يوسف لا يصلي واحد منهما **قال** ولو قضى الغاشي بالسرا واما سلوفاه باجها
وان لم يرد افعالا اسرار **ش** اي من فاته الغاشي فقصها بعد طلوع الشمس ان لم يرها
جهر وان صلا وحده حاشي ولا يجهر في الصحيح وفي الاخير الا يصح ان يجهر **وقال** بعضهم
يتجر واجهر افضل كما في الوقت والاول اصح لان الجهر يحد اما الجاهل عفا او بالوقت
في حق المنفرد عاوجم الكثير ولم يوحى واحد منهما ولان الجهر في حق المنفرد الماشي
لان الجهر ان يسمع به غيره وهذا الاحتمال خارج الوقت بادر فلا يكون معتبرا
قال وتارك الجهر في العشاء في الاخرين لا بعيد ان يشاء وتارك السورة باجي بالقضاء
في الاخرين جاهد كما مضى **قال** الجهر اذا تذكر في الاخرين ان سجي

عن الورد في الاولي بين فعله ان يعصمها في الاخرين ويحكم بالفاكه والسور اذا كانت تصلاية
صلوة جهر وهو امام وان كان مسجدا حافت بالكل ومنهم من قال حكم بالسور خاصة وتكفي
الفاكه وهذا شذوذ حيث يحكم في بعض الركوع وكما في بعضها وعلى الينا في بعض الصلوات
في الاخر من سائر الركعات والسور لانه قد انزل من القران ما يحرم الصلاة **قال** ولله قسري لدي
المقدم تكفي لصلي الصلاة فاعلم وصاحبه بالثلاث قدرا **اول** طويلا **ثاني** مرات الى ادني
ما يحرم في الصلاة من القراءة ما يتناول اسم القراءة عند اليمين ثم يداون الله مثل قوله تعالى
لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفور احد من القران لا يحرم عن القراءة لانه لا يسم قاريا ولا نائيا ولم
المقدم يعني ايا حنيف **وقوله** صاحبه بالثلاث اي قال ابو يوسف ونحوه في الركعتين في ركعتين
او انه طويلا كما في الدس واية الكرمين لانه لا يسم قاريا دون **ثاني** طويلا في ركعتين
قد اعصمها في ركعة وبعضها في ركعتين على قولها اختلف المأخوذ منه **قال** يصح في
ركعة واحدة على انه تجزئ لان بعضهما يد على اليد ايات فصارت طويلا بلدت مرات
احصلوا فيه على قولهم **قال** يصح في ركعة واحدة **وقال** بعضهم تجزئ ولو قرأ نصف اية مرتين
او تكرر كلمة واحدة من اية واحدة مرارا حتى يبلغ اية تامة لا يحرم وقولهم في القراءة احصوا
والاحصاء في العبادات امر حسن **قال** ويعرف الحمد واية السور **ثاني** في استعجال في السور
ويقرا الحاضر اربعين في الفجر بعد الحمد او ستين وفي العشاء والظهر ثم العصر **ثاني** في
وفي المغرب ادني فادري **قال** المحدث القراءة في الصلاة عاقبة اوجه فرض وواجب
وسنة وسنن ومكروه **قال** فرض ما يتعلق به الجواز وهو اية تامة عند اليمين فان
كانت الاية تامة يجوز لقوله تعالى ثم نظروا ان كان كلمة واحدة مثل مد هاتان او حرفا واحدا
مثل ص وق ون ففهم احصاء المأخوذ الاصح انه لا يحرم وفي الحمد يجوز مد هاتان
لانه اية قصيرة والواجب قراءة الفاكه والسور والمنون انه يقرأ في الفجر والظهر بطول
المفصل وهو من اجزات ابي البروج وقيل في الظهر دون الفجر لانه وقت شغل تجوز على الملال

وفي

وفي العصر والعشاء ووسطا المفصل وهو من السور الى اذا روت وفي المغرب بقضائه
وهو ما لم يمسح ان بعد في الحمد ان كان في الركعة الاولى والاربعين واستباحها
وفي العشاء هل الى على الانسان او المرسلات او غير ذلك والمكروه ان يقرأ العشاء وحدها
او العشاء وسجدة او ايمان او بعد السورة بعد الفاكه ولو قوا في الركعة الاولى سورة وفي الاخرى
سورة فوقها يكره واذا قرأ في الاولى فلعود بر الناس عدا في العشاء فلعود بر الناس
ايضا وهكذا قراه الايات ادا قرأ في الركعة الاولى ام فام يكره ان يقرأ في الركعة الثانية
ام من سورة فوقها قال في الهداية ويقدر احضرت في الفجر في الركعتين باربعين او خمسين
اي سوي الفاكه ويروي عن اربعين الى خمس ويروي عن سبعين الى مائة وكل ذلك ورد الاثر ووجه
الموقوف انه بعد ما راعى من مائة وبالكافي اربعين وبالا واسط ما بين خمس الى ستين هذا كله في المقيم
واما المأخوذ في الركعة الاولى الفاكه واية سورة **ثاني** وسعي بطول اولى الفجر وعظم في الخمس
الاخر فادري **قال** في الصلوات ما عدى الفجر **الثاني** الركعتين في القراءة عند الحنفية
والابن يوسف وقال محمد احب الى ان يطول الاولى على العشاء وهو معنى قوله
وعظم في الخمس الاخر يعني بالآخر محمد او حاصله ان في الفجر سعي بطول الاولى على العشاء بالاجماع
اعانة للناس في ادراك الحاجة لانه وفي بعض عقوله واما طالع الثانية على الاولى فمكروه بالاجماع يعني
في الفرائض اما في السنن فلا يكره كذا في الفتاوى وتكرار اية الطلوع لا يكره وفي الفرائض يكره
قال ما في حوازي الصلوات تخصيص سورة لكن بدم التخصيص سورة السجدة والانسان
من كل جماع الزمان اذا اذ ادل في احسان **قال** في الصلوات قرأ سورة بعدها
بحر عشرين ان الصلوات لا يقرأ على سورة مخصوصة بل يقرأ ما سمن القرآن
لعله تعالى فافرو ما يسن القرآن **وقوله** لكن بدم التخصيص اي يكره ان يقرأ سورة بعينها

سن

لا بعد عرسها يعني ما سوى العاقد وذكر بان بعض سور الحج السجدة وهذا ان علم الان لا يجد
يوم اجمع وهذه اكثرهم اذا داوم عليها اما اذا اهداها احدا فاحسن وفي الحديث لما كره
اذا لم يجد احوار غيره اما اذا اعطى فلا وعلى هذا كره اصحابنا ان يخص لنفسه موضعاً من المسجد
يصلي فيه قال في الهداية ويكره ان يوقف شيئاً من القرآن لشئ من الصلوات لما فيه من محو
الباقي وانها في التفسير قال ولا يقرأ ما سوره الا امامه فلهما يقدر ان يقرأ في الصلاة خلف
الامام خلافاً لما في في الفقيه وقال ما كره في الظهر والعصر ولا يقرأ في صلاة اجمع لقوله
عليه السلام من كان له امام فقرأه الامام لم يقرأه وقال عليه السلام اذا قرأ الامام فانصتوا **باب**
الامام ثم اجماع الناس للصلاة من سنن الدين الكوكلات قال القدوري رحمه الله
والجماعة موكدة اي فريضة من الواجب وذكر في الحنفية وجوبها على كل واحد من الجماعة
الراغبين وهذا امر والا مريد على الوجوب وقوله من سنن الدين الكوكلات لقوله علم السلام
اجماع من سنن الهدى لا يخلف عليها الا ما فوق واذا ثبت انها موكدة فهي نقط في حال العذر
مثل المطر والريح في الليل المظلم واما ما بهما فليفت الزجر عذر او كذا في الاخشين او احدهما
او كان اذا خرج كافي ان كسب غريم بالدين او جافي الظلم او يتردد عذر او اقيمت الصلاة فيخشى ان
تفوت القافلة او يكون فيما يمرض او يخاف ضياع ماله او خسر العشاء واقيت صلاة العشاء
ونفسه تنفق اليه وكذا اذا حضر الطعام في غير وقت العشاء ونفسه تنفق اليه وكذا اذا
لا كره عليه حضور الجماعة وان وجد قايماً وعندهما كسب علمه اذا وجد قايماً ولا يجل تركها وانما
افقهم اول بان يقدمه وبعده الا قد اتم الاورع وان تاو وقالوا لا يتبع في ولا كل ترك الجماعة
و اول الناس بالجماعة اعلم بالنسبة الى ما يصلي الصلاة ويفيدها والمراد بالنسبة هذا السبعة فان تاو
في العلم فاورهم الكتاب الله تعالى لان فم رايه فان تاو وفي العلم والهداية فاورهم لان مع رايه
الورع وهو درجته فوق المصوي لان المصوي اجتناب البشاعات فان تاو وفي الورع فاستمع
اي اكبرهم في السن لان في عديم السن تكثير الجماعة لانه اخشع من غيره فان تساو وفي السن فاستمع
تخلفا فان تساو فاحسنهم خلفا فان تساو فالي من قديم الجماعة قال واليوم العبد والذليل

والبياد والضرب والاشيم وان يوموا بري الماموم والبريم ولد الرني والناد الاعرابي وهو
الذي يكنى الناديه لا نهج اهل بالاحكام وامور الدين قال الله تعالى في الاعراب واجدرا ان لا يعلموا
حدود ما امر الله والضرب الاعمي والاثم العاقد وانما كره عدم العبد لانه مستحق ان يقتل عنه
الجماعة وتأنف من عدمه عليهم وكذا اولد الزنا لانه ليس له اب يفقهه فيعلم عليه الجهل واما الاعا
ولانه لا يخفى النجاسات ولا يهدي الى العلم الا بغيره قال في المحيط اذا لم يكن غيره من البصير افضل
منه فهو اولي واما القاسق ولانه لا يهتم بامر دينه فان كان اماما وعجزا وعنى منع فافهم تعيدون
به في اجمع واما في غيرهما فممكن التحول الى مجد اخر وقوله قالوا يوموا بري الماموم اي فان بعدوا
بحار لقوله عليه السلام صلوا خلف كل سرور وفاجر وقال مالك لا يجوز الاقصد بالقاسق لانه ان عمر رضي الله
عنهما والسنين مالك وغيرهما من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم اجمعين كانوا يصلون مع الجماعة مع
انه اصر اهل زمانه حتى قال عمر بن عبد العزيز لو جات كل امه تحبها بها وجنابا بي محي لعلمنا مع يحيى
الجماعة فان فصل في الافضل ان يصلي خلفها ولا او منفردة قبل اما في ثوب القاسق فالصلاة
خلفه او في فانه ذكر في الفتاوى انه اذا صلى خلفه حوز ثوب الجماعة لكن لا سال ثواب من يصلي
خلفه تقى واما الباقيون فيمكن ان يكونوا لا بعدوا عنهم اول لمجملهم شروط الصلاة ويمكن ان
يكونوا كالقاسق والا فضل ان يجي خلفهم **قال** وان يطل صلاة الامام اكثر من منوعها
بلا من معناه يكره الامام ان يطول بهم الصلاة نعم بعد الهدر المنون وهو ما ذكرناه انه يصلي
سبح في الفجر والظهر بطول المفصل وفي العصر والعشاء وساطة وفي المغرب بصادق لما روي ان
معاذ اصابه بقوم فاطال بهم العشاء فشكوه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له اهان انت يا معاذ
فانما انا اثنان انت من السماء والطارق والسمي وحكاه وروي انه قال صلى الله عليه وسلم صلاة باصبعهم
فان فيهم المريض والبلية وذو الحاجة ومعنى قوله علم الامام اهان انت يا معاذ الفتنة هاهنا الا كان
ومن مور تعال فلهذا الذين من قدامي اي امتي اهل وذكر في المصباح ان معاذ اصابه بقوم فاطال بهم
التخاف فاقبض بهم بسورة البقرة فانحرف رجل منهم فسل ثم صلى وحده فقال معاذ انه

مناقب قد ذهب الرجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انما قوم يحول بادييها ونسفي نبيها
ضحاوا وان معاذ اصلي ما بالبرقة فقرا البقرة فتجرت فرعم الى منافق فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ما يعاذ اثنان انت ما باللاتا اقراوا المشي وضحاها وسبح اسم ركب الاعا ونحوها وقال
انفس رضى الله عنه باصليته خلف اعداء وافق ماصليته خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال ولا يصليين معا فان جرى . توسطت امامة فقرا منعه بكرة للنا ان يصليين وحدهن
جما عي يعني غير الرجال وسوا في ذلك الفرائض والنوافل والتراخي واماني صلاة احكامه فذكر في النهاية
ان لا بكرة لهن ان يصليين على اجازة عجم وتقف الامامة وسطهن لانهن اذا صليتا فإدى ادى
ذلك الى قوت الصلاة على البعض لان الفرض يسقط اذا الواحدة فتكون الصلاة من الباطل
والنفل بصلاته اجازة غير مشروع وقوله فان جرى اي فان فعلت وفقت الامامة وسطهن وفيها
وسطهن لا يرول الكراهة لان في التوسط ترك مقام الامام وانما ارشد صاحب النظم الى ذلك لان رقل
كراهته متى تقدم ادهوا ستر لها فان صليين بجما يصليين بلا اذان ولا اقامة وان تقدمت عليهن
امامتهن لا تقدر صلاتهن وقوله فقرا اي فقرا هذا الفرق بين صلاة اجازة وغيرها قال في ام
شخصين معا قدما . موضع الفرد اليمين فاعلم اي من صلي مع واحد قاسم عن يمينه وعن يمين
صنع اصابعه بجزا عقب الامام والاول هو الطاهر وان كانا اثنتين تقدم عليهما وقوله وموضع
الفرد اليمين فاعلم ولو كان سجود الفرد يتقدم على امامه بطوله لا يصح لان العبرة بموضع القيام
ولو صلى خلفه او على راسه حاز لان الحوز متعلق بالاركان وقد وجدت الامام بكن مسيا قال
ولا يجوز للرجال الاقتداء بالمرأة والاصبي ابد الامام والمرأة فلعول علم السلام اخر وهن من حيث
اخرهن الله ولا يجوز بعد يمنهن يعني احرهن الله في الهان والارث وتجمع الولايات واما الصبي
فلا يشغل فلا يجوز اقتداء المفترض به وفي التراخي والسنن المطلق وهو الرواتب الموكلة وصلاة
العبد والكنوف حوزه شياخ بل خلف الصبي قال في الهداية وما يجوز من شياخ والمخاركة لا يجوز
في الصلوات كلها لان نفل الصبي دون نفل البالغ حيث لا يلزمه القضاء بالافساد اجماعا ولا

موضح

سبي

سبي القوي على الصعيف وتحورا بعد الصبي بالصبي لان صلاتهما محرومة وامامة اخشي
المكل للمساخرة والانه يقدم عليهن ولا يتوسطن عن لا تقدر صلاته بالمحاذاه لحوازان يكون
رجلا وامامة اخشي المكل للرجال لا يجوز لحوار ان يكون الامام امرأه والمصدق رجلا ولا يجوز
وصلاة الامام بامه لانه يصلي صلاة نفسه وصلاة المقتدى والار . وقوله والاصبي ابد الصبي
لا في الفرائض ولا في النوافل قال في الصغوف ولكن اولى صف الرجال انه افضلها .
وبعد هذا موقف الصبيان . واخر الصغوف للنسوان اي يصف الرجال ثم الصبيان
في الشافعيان كان معهم خنايا وصبيان جعل الرجال محاييل الامام ثم الصبيان بعد ذلك
ثم الخنايا بعد ذلك ثم الصبيان وكذا اذا جمعت اجنات ورجل وصبي وخشي
واثنى وصبي وضعت حصاره الرجل محاييل الامام والاصبي خلفه واخص خلفه الصبي والار
خلفه اخشي والاصبي خلفه قال وان تقع شركة المصلي بجنبه تفسد صلاة الفحل
اي اذا قامت امرأه كانه رجل وهما مسروران في صلاته واحده او رت علم صلاته
والحارم كالاجانب وهذا اذا لوى الامام امامتها اما اذا لم يسل امامتها الى غيره
محاذاتها ولا يجوز لان لا يثبت بدون الله عندنا حلالا ليرقر ولا نا
لوصيها اقدارها بغية الامام قدرت كل امرأة عا فاد صلاته متى شئت ما لا تقف بجنبه
فتعدي به ومن شر ان المحاذاة المفردة ان يكون الصلاة مشتركة بحرمه واد الشراعي الربوق
وان يكون الصلاة مطلقة اي ذات ركوع وكود الشراعي صلاة احكامه فاما اذا اذ
فما لا بعد صلاته وان تكون المرأة من ذوات الشهوة خالا او ماضيا حتى ان العجز تقدر عليه
وان لا يكون سبها هائلا ولا فريضة وادناه قدر موشرة الرجل والفرض يقوم مقام الحاييل وهو
قدر ما يقوم الرجل وان ينفق انهم لو اختلفت لا تقدر وهذا لما يكون في الصلاة في اللعنه
وان لوى الامام امامتها الا في الجمع والعدد وقد روي عن الامام بسبع سنين وقبل سبع
والصحيح لا بعد ريشه والمالهو معدر باسمي والمخونة اذا حادته لا تقدر علم ولو كانت

بالغة شتقها لعدم صحتها الصلاة والعبادة إذا كانت تعذر الصلاة وهي لا تسكن لا تقدر
ولا تسكن في حكم الحايضة أن تدرك أول الصلاة بل لو سبقها ركعة أو ركعتين فحادثه فيما أدركت
فانها تعبد عليه وإن كانا مبوقتين فحادثه فيما يقضيان لا تغدر عليه لا ينهها منفردان
قال وللنساء بكرة الحضور إلى الجماعات هو المشهور بل يخرج العجز غير الظاهر من وجاز
في الكل يقول الجرجاني أي بكرة للنساء حضور الجماعات لما فيه من خوف الفسح واللباس
أن يخرج العجز في الفجر والعرب والتجاء وهذا عند أبي حنيفة أما عندهما ففيه في الصلوات
كلها وهو معنى قوله وحاز في الكل يقول الجرجاني أي ما يوسف ويحذر لأن لا فائدة لقله الرعية
فمنه ولا في حنيفة أن شدة العلم حاصل على الارتكاب وكلها قط لا قط غير أن الاتفاق
انتشارهم في الظاهر والعصم أما في الفجر والتجاء فممن يأمرون وفي المغرب بالطعام مشغولون
وفي المحل لا يساهل بمن أكره إلى الجرح عند الرخصة كالظهور وفي الميسر يساهل بمن أكره
السها كالعبدية وأما صلاة العبد يساهل بمن أكره إليها بالجماع لأن أكرهه منهم
فيمكنها الاعتدال من الرجال فلا يكره والفتوى اليوم على الكراهة في الصلوات كلها
لظهور القس في هذا الزمان وحول غير الظاهر من بعض الظاهر والعصم كما يقال في
تثنية الشئ والقرن القري أي يكره عمر العبد **قال** لا يفسد القاري بغير قاري
والملك لا يفسد بغيره والظاهر من بدوي الاعتذار كالدوم والبول مع استمرار
شراي لا يصلح القاري خلف الأمي ولا يصح ادعاء الأمي حتى لو وضعه لا ينفقض صوته
والأمي هو من لا يعرف من القرآن ما يصح به الصلاة وإن أم الأمي أي من حاز
وإن أم قاري من قدرت صلاة ثم قال الجرجاني إنما تغدر إذا علم أن خلفه قاريا
وفي ظاهر الرواية لا فرق ولو أفتى الأمي الصلاة وحده لم حال القاري تغدر صلاة
وقال الجرجاني لا تغدر لأنه إنما يكون قادرا على أن يحلل صلاة بقرعة قبل الأفتاء